السياسة التركية تجاه تركمان العراق

استغلال بدون رحمة وانتهاك للقانون الدولي



مؤسسة بحث حقوق

الانسان لتركمان

العراق

الطبعة الالكترونية - نايمخن

١ مارت ٢٠١٥

الطبعة الالكترونية
نايمخن، هولندا
الطبعة الاولى مارت ٢٠١٥

من منشورات

مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق

هولندا



Stichting **O**nderzoekcentrum
Iraaks-**T**urkmeense **M**ensenrechten
www.turkmen.nl
www.turkmentribune.com
soitm@turkmen.nl

اهــداء

الى كل تركماني يتحدى الصعاب ويتطلع لتجاوز المشاعر والافكار وحتى المعتقدات، لانقاذ السفينة التركمانية وايصالها الى بر الامان

"السياسة التركية تجاه تركمان العراق لاتقل خطورة عن سياسات الاحتواء لنظام البعث واضطهاد الاحزاب الكردية"

اشعار

الايمان والعطاء دون ملل أو كلل أو كسل، شرطان اساسيان من شروط الانجاز في مواجهة التحديات لتحقيق الأهداف العظيمة..

ولحسن الحظ وجدت مؤسسة سويتم الذين يمتلكون مثل هذه الصفات.. منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة كانت في مقدمة الذين قدموا جهدا كبيرا في مراجعة مقالات المؤسسة باللغة الانكليزية على مدى اكثر من عشر سنوات..

وعلى الرغم من قلة المثقفين الذين حصلنا منهم المساعدة الا أن بضعة منهم قاموا بدور لا يقدر بثمن وبالاخص في مراجعة النسخة العربية لمقالات سويتم مفضلين البقاء من الجنود المجهولين، و تقديم الشكر لهم قد لا يفي بالغرض، غير انهم ليسوا بحاجة الى الشكر أو المديح أو الاطراء، لانهم سعداء مع أنفسهم حين يستجيبون الى نداءات ضمائرهم ..

التركمان اليوم بأمس الحاجة الى المؤمنين الصادقين بقضيتهم والباحثين عن الحلول باصرار والعاملين دون مقابل في تحدي كل القيود النفسية والفكرية وحتى العقائدية لاكمال المسيرة ، بهدف النهوض بالسياسة التركمانية الى المستوى المطلوب وتمثيل حجمه الحقيقي في الوسط السياسي العراقي من أجل انقاذ تركمان العراق من الهاوية..

محتويات

مؤسسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق
(مؤسسة سويتم)

مؤسسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق تهدف مؤسسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق والتي تعرف اختصارا باسم "سويتم" إلى ما يلي :

- العمل على تحسين حقوق الإنسان في العراق عن طريق:
  - دعم وتعزيز الحماية الدولية لحقوق الإنسان في المجالات المدنية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.
  - مراقبه ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها.
  - رصد التطورات الخاصة بحقوق الإنسان ونشرها.
- تعزيز الهوية الثقافية لتركمان العراق عن طريق تشجيع دراسة ثقافة وتاريخ تركمان العراق.
- التعريف بتركمان العراق في المجتمع الدولي.
- تشجيع تكيف تركمان العراق المتواجدون في هولندا مع المجتمع الهولندي.

تحقق "سويتم" أهدافها عن طريق ما يلي:

- تنظيم محاضرات، دورات، حلقات نقاشية والندوات.
- طباعه ونشر المجلات، الكتب، الصحف وغيرها من وسائل الإعلام الالكترونية.
- أقامه المؤتمرات والدورات التدريبية.
- تعزيز التعاون فيما بين المنظمات التركمانية.
- التعاون في مجال تبادل المعلومات وتحليلاتها في المنظمات الدولية.
- شرح وتوضيح الوضع المتعلق بحقوق الإنسان في المناطق التركمانية للبرلمانيين، الأكاديميين، الصحفيين الدوليين وبصورة خاصة الأوروبيين.

ينشط خمسة عشر ناشطا في سويتم في داخل العراق وخارجه. يقع المقر الرئيسي لسويتم في هولندا ولها فرق في المناطق التركمانية التالية: كركوك، بغداد، الموصل كما ولها تمثيل في المناطق التركمانية الأخرى من العراق.

سويتم مؤسسة لها اهتمام خاص على حقوق الإنسان والديمقراطيات. ولمؤسسة سويتم اتصالات منتظمة مع الأكاديميين المختصين في شؤون الشرق الأوسط، ألصحافة الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وتعرفيهم بتركمان العراق ومحاولة المساعدة في بناء الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني في العراق وخصوصا في المناطق التي يتواجد فيها التركمان.

مؤسسة سويتم مؤسسة غير ربحية تأسست عام ٢٠٠١، وتمويلها يقوم على أساس الهبات. سويتم مؤسسة مستقلة وليس لها صلة أو ارتباط بحزب سياسي معين أو إيديولوجية فئة معينه.

المقدمة

تتميز العقلية السياسية التركية بمواصفات مختلفة عن العقلية السياسية المعاصرة. اذ يتم قياس الوقائع والحقائق على اساس المصالح الشخصية والايديولوجيات السياسية والتعاليم العقائدية. اما الوقائع والحقائق العامة وكيفية تعريفهما مهملة في العقل السياسي التركي. فالخاصية البارزة في العقل السياسي التركي: "ان الذي اعرفه يعد صحيحا، ووفقا لذلك يجب اثبات خطأ مايعرفه الاخرين الذي يختلف مما اعرفه".

رغم ان المبادئ الانسانية بدات تلعب دورا مهما في رسم وانتهاج السياسة الخارجية والداخلية للدول بالاخص المتحضرة ومنذ عقود وذلك لتفادي انتهاك قواعد العدالة وحقوق الانسان، فالعقل السياسي التركي لا يزال خارج اطار هذه الرؤية وكانها تسير على النهج الميكافيلي الذي يبرر استخدام كل الوسائل لتحقيق الغايات التي تتعلق بالمصالح الوطنية، مايعري الانانية الطاغية على أداء مثل هذه العقليات السياسية التي تنعكس بشكل كبير على السياسة التركية تجاه التركمان على الرغم من وجود اسباب عظيمة ومشتركات كثيرة تفرض غير تلك السياسة السقيمة التي كانت تبعاتها مدمرة على تركمان العراق، وزاد الوضع التركماني سوءاً، وعانوا من انتهاكات ومصادرة للحقوق والأرض في وطنهم العراق.

هناك العديد من العوامل المختلفة التي اجبرت تركمان العراق على الخضوع والاستسلام للهيمنة التركية وبالتالي تمكينها من القبض والتحكم بالنظام السياسي التركماني بالاكراه ليلحق الكثير من الضرر والتراجع على واقع التركمان، وقد تم تشخيصها والاشارة اليها في سلسلة مقالات سويتم التي تكوّن محتوى هذا الكتاب.

رغم الكثير من التحديات والصعوبات الكبيرة، الا أن مؤسسة سويتم تمضي في تحقيق مهامها التي اسست من أجلها في الدفاع عن حقوق ومصالح التركمان

من خلال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق التركمان في جميع المجالات والبحث عن الدعم للقضية التركمانية. من هنا بدات سويتم دراسة السياسة التركية تجاه التركمان في سلسلة مقالاتها منذ عام ٢٠٠٨ والكشف عن قواعد وابعاد السياسة التركية تجاه تركمان العراق ومخاطرها.

نستطيع اعتبار بدايات تاريخ تاسيس الحزب الوطني التركماني العراقي (أواخر عام ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩١) هي بداية للنشاط السياسي التركماني الفعلي الذي استمر بدون انقطاع ليومنا هذا. أن المجتمع السياسي التركماني العراقي اليوم يمكن تصنيفه الى ثلاث مجموعات: ١. الأحزاب القومية المحافظة. ٢. الاحزاب الدينية الشيعية. ٣. الاحزاب المتعاونة مع الاكراد.

التعرض للسياسات القمعية قبل وبعد عام ١٩٩١ وسوء المعاملة التركية للنظام السياسي التركماني نتجت عنهما وهنا وبطئا وانحرافا في نمو النشاط السياسي التركماني عامة وولدت مؤسسات سياسية وثقافية وإعلامية ومنظمات مجتمع مدني هزيلة غير محترفة ولا ترقى الى مهام ادارة سياسة مجتمع بحجم التركمان فبقيت كما نشأت ضعيفة ومشتتة ومشرذمة، مما أدى إلى تهميش المثقف التركماني وعزَّلَ غالبيتهم انفسهم بعد ان خضعوا للامر الواقع. وأصبحت الساحة السياسية التركمانية أرضا خصبة لنمو الانتهازيين والنفعيين والوصوليين في وقت تقلصت فيه الفرص أمام العاملين المحترفين من السياسيين التركمان واصحاب الفكر والتجربة والقدرات بشكل مريب لتهيمن على الساحة التركمانية طبقة من الكتاب والصحفيين والسياسيين التابعين للقوى المهيمنة على السياسية التركمانية مثل اولئك الذين جاءت بهم الدولة التركية والقوى الكردية النافذة.

مؤسسة سويتم

١ مارت ٢٠١٥



خارطة شمال العراق
التوزيع الاثني للمكونات العراقية الغير الحاكمة (الأقليات)

خريطة قدمتها مؤسسة سويتم خلال محاضرة لطلاب يدرسون الديمقراطية في المنطقة الكردية في العراق في جامعة امستردام الهولندية، قسم العلوم السياسية في تاريخ ٢٠١٠,١,١١

تصنيف الحركة السياسية التركمانية

المحافظين القوميين
١. منظمة الديمقراطيين الوطنيين التركمان ١٩٨٠
٢. حزب الوطني التركماني العراقي ١٩٩٠
٣. حزب الاتحاد التركماني ١٩٩١، حزب تركمن ايلي ١٩٩٦
٤. الحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية ١٩٩٣
٥. حركة التركمان المستقلين ١٩٩٤
٦. الجبهة التركمانية العراقية ١٩٩٥
٧. حزب الشعب التركماني ١٩٩٦
٨. وقف تركمن ايلي ١٩٩٦
٩. الحركة الاسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧
١٠. تجمع القوميين التركمان ٢٠٠٤
١١. الحركة القومية التركمانية ٢٠٠٤
١٢. حزب العدالة التركماني ٢٠٠٤
١٣. حزب القرار التركماني ٢٠٠٥
١٤. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٩
١٥. التحالف التركماني ٢٠١٢
١٦. حزب الحق التركماني القومي ٢٠١٣

الدينية الشيعية
١. الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١
٢. حركة وفاء ١٩٩٦
في الاحزاب الشيعية العراقية:
١. حزب الدعوى الاسلامي
٢. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى
٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي
٤. الصدريين – فوزي اكرم
٥. الاخرين

المتعاونين مع الأحزاب الكردية
١. حزب الاتحاد والاخاء التركماني ١٩٩٢
٢. حزب الاخاء التركماني ١٩٩٠
٣. حزب الاتحاد التركماني العراقي ١٩٩٤
٤. الحزب الديمقراطي التركماني لكردستان ١٩٩٧
٥. حزب الانقاذ القومي التركماني ١٩٩٨
٦. الجمعية الثقافية التركمانية لكردستان ١٩٩٨
٧. حزب الشعب التركماني ٢٠٠٢
٨. التجمع القومي التركماني ٢٠٠٢
٩. جمعية اللبراليين التركمان ٢٠٠٣
١٠. حزب الشروق التركماني ٢٠٠٣
١١. الحركة الديمقراطية التركمانية ٢٠٠٤
١٢. حركة الاصلاح التركماني ٢٠٠٥

الى الطلبة والشباب والمثقف التركماني

لا شك بان سايكلوجية تركمان العراق كانت وما زالت تتميز بالسلمية، الرافضة لمنهج التطرف واستخدام العنف باشكاله المتعددة، في الوقت نفسه يتفاد التركمان التعرض اليه، ولا شك بان هذه الصفات محمودة ومحسوبة لصالحهم، ولعل تلك الصفات التركمانية ساعدت في تخفيف الضغوط وتقليل غضب تلك العقليات التسلطية للحكومات المتوالية على التركمان وبالاخص في فترة نظام البعث السوداء التي تمت فيها محاولات مبرمجة لتغييب التركمان ومحو هويتهم قدر استطاعتها الا أن تركمان العراق فلتوا من حرب الابادة فدفعوا أقل الخسائر في الارواح الى حد ما واستطاعوا الحفاظ على الكيان القومي الى درجة معينة.

ولكن يبدو ان الحقب الطويلة التي تعرض فيها التركمان الى الاضطهاد المستمر فضلا عن حرمانهم من بناء المؤسسات القومية قد اثر سلبيا على نمو القدرات والقيادات الادارية وأدى الى تراجع روح التحدي عند التركمان، الأمر الذي اصبحوا يجهلون فيه العمل الجماعي المنظم بل يفتقدون الى روح التعاون والتضامن فيما بينهم رغم تقديسهم لهما مما شل حركتهم وتركهم مكتوفي الايدي امام التحديات الكبيرة التي تواجههم في كل حين وبالأخص اتجاه من كان السبب في تراجعهم وقوقعتهم اذ لم يستطيع التركمان اظهار اي نوع من التحدي امام هيمنة الدولة التركية على نظامهم السياسي والتحكم بمصيرهم في استغلال بشع لهم والاستهانة بكرامتهم.

يقف تركمان العراق اليوم على مفترق الطرق في وقت يتعرضون فيه الى ابشع سياسات التطهير العرقي، هم اليوم بأمس الحاجة الى الاستنهاض وشحذ الهمم في مجالات العمل السياسي المحترف من خلال التعاون والتعاضد وتحدي الرتابة وروح التضحية وبناء نظام سياسي تركماني عام محترف. على الرغم من الادراك

المتأخر للمجتمع السياسي التركماني من ان اهم اسباب الهزائم التي لحقت بهم والتي تهدد وجودهم ومستقبلهم هو غياب النظام السياسي التركماني المحترف. توجد هناك عوامل عديدة ادت الى فشل التركمان في بناء نظامهم السياسي المحترف، الا ان تركيا كانت وراء ذلك بالدرجة الأساس وقد لعبت دورا رئيسيا ومازالت تلعب في افشال النظام السياسي التركماني.

هذه الدراسة التي قامت بها مؤسسة سويتم على شكل سلسلة مقالات تحت عنوان "السياسة التركية تجاه تركمان العراق" يثبت بدون اي شك ان الدولة التركية هي التي اعاقت وتعيق بناء نظام سياسي تركماني محترف، اذ استغلت ومازالت تستغل التركمان من اجل المصالح الوطنية التركية العليا دون أي مبالاة او وخزة من شعور قومي او انساني بما حل ويحل بالتركمان من مآسي وفضائع الصهر والقتل والتهجير مما يجعل تركيا شريكا اساسيا في تعرض التركمان الى التطهير العرقي.

ملخص تاريخ وجغرافية ونفوس التركمان في العراق

تاريخ التركمان

وجود الشعوب الناطقة باللغة التركية في الشرق الاوسط يرجع الى العصر السومري. يرجع تواجدهم في بلاد الرافدين الى القرن السابع من الميلاد من خلال تجنيدهم والاعتماد عليهم كجنود من قبل الخلفاء الامويين. لم يتوقف التواجد التركماني في العراق متواصلا تدفقهم في العهد العباسي حيث اصبح التركمان يشكلون الجيش العباسي كاملة في عهد الخليفة المعتصم.

استمر قدوم التركمان الى العراق والشرق الاوسط بعد العصر العباسي في العهد السلجوقي وخلال الموجتين المنغوليتين (جنكيزخان وزتيمورلنك)، ودولة الخروف الابيض ودولة الخروف الاسود والصفويين وباعداد كبيرة جدا لخمسة قرون متواصلة اذ كانت المنطقة تحت الادارة التركمانية، فضلا عن الدولة العثمانية التي فيها لعب التركمان دورا مهما في ادارة الدولة في العراق حتى الحرب العالمية الاولى في ١٩١٤.

جغرافية التركمان[١]

يتواجد تركمان العراق وبشكل رئيسي في المحافظات الشمالية من العراق. اذ يقطنون في محافظات كركوك، نينوى، اربيل، صلاح الدين، ديالى، كوت وبغداد. استقرت الموجات الاولية من المهاجرين التركمان في العهد الاموي والاغلبية في العهد العباسي والسلجوقي في مناطق وسط وجنوب العراق متاثرين بديموغرافيتها التي ادت الى نسيان لغتهم وثقافتهم التركمانية كليا. (خريطة)[٢] ادناه نبذة

مختصرة عن المناطق التركمانية:

محافظة كركوك. تعد مدينة كركوك عاصمة لتركمان العراق. يتواجد في المدينة اكبر التجمعات التركمانية في العراق التي تتلون هويتها اللغوية والثقافية والاثنية بوجودهم.[٣] ان سياسات التعريب والتكريد قللت الى درجة كبيرة من الكثافة السكانية لتركمان العراق في جميع المناطق التركمانية ولا سيما في محافظة كركوك. قضاء داقوق (طاووغ) والناحيتين التون كوبري وتازه خورماتو وعشرات القرى في محافظة كركوك يسكنها اكثرية تركمانية.

محافظة اربيل. يعيش التركمان في هذه المحافظة في مدينة اربيل فقط تقريبا. تعرضت مدينة اربيل الى التكريد وبصورة متكرر ومركزة مبكرا خلال القرن الماضي. ان حجم نفوس التركمان في هذه المدينة في الوقت الحاضر تقدر ب ٢٥٪ من مجموع سكانها في الوقت الذي كان التركمان يشكلون ٩٠٪ من سكان المدينة في اوائل القرن العشرين.

محافظة نينوى. يعيش التركمان في الموصل في مناطق واسعة وبالاخص في غرب وجنوب المحافظة وتحديدا في قضاء تلعفر والناحيتين التابعتين له مثل العياضية والمحلبية فضلا عن العشرات من القرى التركمانية المرتبطة اداريا لهذا القضاء ضمن المحافظة. اما القرى التركمانية الكبيرة في هذه المحافظة والتي تقع خارج الحدود الادارية لقضاء تلعفر هي قره قوينلو، رشيدية، شريخان والسلامية. اضافة الى قضاء سنجار ومدينة الموصل اذ يعيش فيهما التركمان باعداد كبيرة.

محافظة صلاح الدين. منطقة البيات الواسعة بنواحيها وقراها التركمانية والماهولة بالسكان تنتشر في هذه المحافظة. يعيش التركمان في قضاء طوز خورماتو،

والنواحي التابعة له مثل بسطاملي وامرلي بشكل خاص فضلا عن سليمان بيك والعشرات من القرى ضمن الحدود الادارية لمحافظة صلاح الدين.

محافظة ديالى. يتواجد في هذه المحافظة اكبر المدن التركمانية والمؤهلة بالسكان التي تعرضت الى الهجرات العربية والكردية مبكرا في القرن الماضي. يعيش التركمان في اقضية كفري والمقدادية (شهربان) وخانقين وفي النواحي مثل قرة تبة والسعدية (قزل رباط) ومندلي وجلولاء وقزانية وعشرات القرى الاخرى.

محافظة واسط. على الرغم من تاثر التركمان من القوميات الاخرى وتعريبهم او تكريدهم كليا في هذه المحافظة الا انه لايزال يتواجد من يتكلم اللغة التركمانية في قضاء البدرة. اما الذين تعربوا كليا يتواجدون بالاخض في قضاء العزيزية. تعد عشيرة القره غولي المشهورة في العراق خير مثال على ذلك.

العاصمة بغداد. تقدر المصادر التركمانية عدد نفوس التركمان في بغداد بـ ٣٠٠،٠٠٠ نسمة او ٥٠،٠٠٠ عائلة تركمانية. في اوائل القرن العشرين كان حي الميدان المعرف في بغداد يسكنه العسكرين التركمان اما حي حيدر خانة فكانت يسكنه العوائل التركمانية الارسطقراطية وكبار موظفي الدولة من التركمان.[٤] يتواجد تركمان بغداد في احياء راغبة خاتون، الاعظمية، الفضل، حسن باشا، باب الشيخ والقره قول.

نفوس التركمان

من المتفق عليه من قبل الأمم المتحدة بأن المكونات الغير الحاكمة (الأقليات) القومية والعرقية والدينية واللغوية هي مكونات معرضة لانتهاكات حقوق الانسان.

لا شك في ان تعرض هذه المكونات الى انتهاكات حقوق الانسان يزداد طرديا مع زيادة التعصب وبالاخص في الثقافات غير الديمقراطية. يعتبر تركمان العراق خير مثال لمثل هذه المكونات. مجتمع اثني ولغوي غير حاكم (الاقلية) يتواجد في عراق غير ديمقراطي تتغلب فيه الطائفية والشعور القومي المتعصب.

نستطيع اعتبار محاولات تقليل عدد النفوس لاي مكون من المكونات غير الحاكمة (الاقليات) الخطوة الاولى لإنكار وجودهم وحقوقهم. عندما جرت التقديرات السكانية والاحصاء السكاني وتم وضع سجلات النفوس لاول مرة في العراق مباشرة بعد الحرب العالمية الاولى كانت العوامل الجغرافية السياسية ليست من صالح تركمان العراق.

المشاعر السلبية في العالم العربي التي تكونت ضد الدولة العثمانية في اواخر عهدها انعكست على المجتمعات ذات الاصول التركية المتبقية في الدول التي تم تشكيلها بعد السقوط. وان ولاية الموصل العثمانية التي كانت تضم المحافظات العراقية الحالية (نينوى، كركوك، اربيل، سليمانية ودهوك) وفيها تتواجد معظم سكان تركمان العراق اصبحت منطقة متنازع عليها بين الجمهورية التركية الخارجة من الحرب العالمية الاولى مهزوما وبين المنتصر الاكبر في الحرب "بريطانيا العظمى" الى جانب المملكة العراقية المتكونة حديثا. كانت الدولتان (بريطانيا، العراق) تحكمان المنطقة تم تقدير النفوس او التعداد السكاني من قبلهما، علما بان النسبة الكبيرة لنفوس تركمان العراق في ولاية الموصل كانت ضد هاتين الدولتين بخصوص تقرير مصير ولاية الموصل العثمانية.

في اول تقدير بريطاني لعدد نفوس المكونات الاثنية لولاية الموصل الذي تم تنظيمه في عام ١٩٢١ بلغت نسبة نفوس التركمان ٨،٤ من مجموع نفوس

الولاية. (جدول ١)[٥]

استمرت المفاوضات حول مشكلة الموصل على مدى ثمانية اعوام وتصاعدت نبرة المناقشات بشكل مستمر في لوزان وفي عصبة الامم بالاصرار التركي على ضم ولاية الموصل الى الجمهورية التركية.

في اول تعداد سكاني في العراق في عام (١٩٢٢ – ١٩٢٤) الذي تم تنظيمه من قبل الحكومة العراقية ووصفته لجنة الموصل لعصبة الامم في عام ١٩٢٤ بانه تعداد اعتباطي، تم تخفيض نسبة التركمان في ولاية الموصل الى النصف تقريبا لتصبح ٤،٨٪. (جدول ٢)[٥] اما نسبة التركمان في العراق حسب تلك الاحصائية فكانت ٢٪ من مجموع نفوس العراق.

جدول ١، عدد السكان الكلي وعدد نفوس تركمان العراق في مقاطعة (ولاية) ومحافظة الموصل في العهد العثماني حسب التقديرات البريطانية في عامي ١٩١٩ و ١٩٢١ والحصائيات التركية التي قدمت الى معاهدة لوزان.[٤]

	تاريخ	المنطقة	عدد نفوس التركمان	عدد نفوس الكلي	٪ (١)
تقديرات الادارة البريطانية (٢)	١٩١٩	مقاطعة (٣)		٧٠٣,٣٧٨	
		محافظة (٤)		٣٥٠,٣٧٨	
تقديرات الادارة البريطانية	١٩٢١(٥)	مقاطعة	٦٥،٨٩٥	٧٨٥,٤٩٨	٨,٤
		محافظة	١٤,٨٩٥	٤٣٢,٤٦٨	٣,٤٤
الاحصائيات التركية	قبل الحرب	مقاطعة	١٤٦,٩٦٠	٦٧٣,٠٠٠	٢١,٨
		محافظة	٣٥,٠٠٠	–	

١. النسبة المئوية لنفوس التركمان. ٢. لم يتم تقدير المكونات الاثنية. ٣. مقاطعة الموصل العثمانية كانت تتكون من المحافظات العراقية الحالية التالية: محافظة نينوى، كركوك، اربيل، سليمانية ودهوك. ٤. محافظة الموصل العثمانية كانت تتكون من محافظة نينوى ومحافظة دهوك الحالية. ٥. تم هذه التقديرات البريطانية في مقاطعة (ولاية) الموصل فقط

جدول ١، عدد السكان الكلي وعدد نفوس تركمان العراق في مقاطعة (ولاية) ومحافظة الموصل في العهد العثماني حسب التعداد السكاني العراقي الاول (١٩٢٢ – ١٩٢٤)[٤]

	عدد نفوس التركمان	عدد نفوس الكلي	٪ (١)
مقاطعة	٣٨,٦٥٢	٨٠١,٠٩٠	٤،٨
محافظة	٩,٧٥٧	٢٩٥,٩٦٤	٣,٣

١. النسبة المئوية لنفوس التركمان

بعد تعداد عام (١٩٢٢ – ١٩٢٤)، لم تُحسب نفوس المكونات الاثنية العراقية حتى تعداد عام ١٩٥٧ الذي استمر نتائجه الاولية في التقليل من عدد نفوس التركمان واعلن نفوس التركمان في العراق ١٣٦،٨٠٠ نسمة. الا ان النتائج المنقحة لهذا التعداد التي أُعلنت بعد اعلان الجمهورية العراقية في عام ١٩٥٨ فاعطت نفوس التركمان في العراق ٥٦٧،٠٠٠ نسمة والذي كان يشكل ٩٪ من النفوس الكلي للعراق.[٦، ٧]

ازدادت السياسة العنصرية للحكومات العراقية المتعاقبة مع ازدياد الشعور القومي العربي بعد خمسينيات القرن الماضي التي وصلت الى قمتها في حكم نظام البعث. بقيت نتائج التعدادات السكانية العراقية المتعاقبة والمتعلقة بالمكونات الاثنية والدينية بعد التعداد السكني لعام ١٩٥٧ غير معلنة على الاغلب، والتي اعلنت منه فقللت من نفوس التركمان الى درجة كبيرة.

في وقت كان فيه العالم الغربي منشغلا بالقضية الكردية اعتمد الغرب على الارقام الرسمية غير الجديرة بالثقة والمعلنة من قبل الحكومات العراقية حول المكونات العراقية غير الكردية. ولم يُسمح للتركمان في تعداد عام ١٩٨٧ بستجيل قوميتهم كتركمان واجبروا على تسجيل انفسم اما عربا او اكرادا. وعمدت السلطة آنذاك

ارغام التركمان لتغيير قوميتهم من التركمانية الى العربية.

بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ بدات اشد سياسات الاضطهاد واحتواء التركمان من قبل الاحزاب الكردية الذين قاموا بالسيطروا على جميع المناطق التركمانية تقريبا وانكروا الوجود التركماني وادعوا ملكية جميع المناطق التركمانية.

رغم ذلك، فان سعة المناطق التركمانية (خريطة)[٢] وكثرة نفوسهم جعلت انكار التركمان غير ممكنة. فيما حددت مؤتمرات المعارضة العراقية التي بدات تُنظم بعد عام ١٩٩١ خارج العراق نسبة التركمان في العراق بـ ٦٪.

وعلى الرغم من سياسات الاحتواء التي اتبعتها الحكومات العراقية تجاه التركمان، وخاصة خلال فترة نظام البعث، ثم التعرض للتطهير العرقي على يد الإدارة الكردية منذ عام ٢٠٠٣ والاستغلال البشع للحكومات التركية لتركمان العراق ونظامهم السياسي، فظهر العديد من الاحزاب السياسية التركمانية والمنظمات المجتمع المدني التركمانية، وفاز المرشحون التركمان في الانتخابات البرلمانية العراقية وبلغ عدد برلماني التركمان اكثر من عشرة برلمانيين في جميع الانتخابات البرلمانية العراقية. في حين تقدر المصادر التركمانية عدد التركمان في العراق بين ٢ و ٤ مليون نسمة وينقسمون بالتساوي تقريبا الى المذهبين الشيعي والسني. وهناك نسبة صغيرة من التركمان الشبك والكاكائيين والمسيحيين.

المصادر

١. عزيز قادر صمانجي، "التأريخ السياسي لتركمان العراق" دار الساقي – لبنان ١٩٩٩م، الطبعة الاولى، الصحيفة ٨٥.

٢. خاريطة شمال العارق في الصحيفة رقم ٥.

٣. إدوارد أوديشو، "مدينة كركوك: لا هوية تاريخية بدون تعددية إثنية"، جامعة شمال شرق ألينويس شيكاغو،

http://www.turkmen.nl/1A_Others/City-of-Kirkuk.pdf

٤. حنا بطاطو، "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق"، طبعة جامعة برينستون، نيو جيرسي ١٩٧٨، صفحة ١٨.

٥. عصبة الامم، "مسألة الحدود بين تركيا والعراق"، تقرير مقدم الى مجلس العصبة من قبل اللجنة المكونة حسب قرار المجلس في ٣٠ ايلول ١٩٢٤ ، ص ٣١.

٦. نقاش بين كنعان مكية و باتريك كلاوسون، "العراق: تحقيق السلام بين الاثنيات بعد حكم نظام صدام"، جيمس باومان نت، ٥ مارت ٢٠٠٣،

http://www.jamesbowman.net/review_print.asp?pubID=1373

٧ . أرشاد هرمزلو، "التركيبة الاثنية لمنطقة كركوك والمناطق التركمانية"، مجلة الاخاء، المجلد ٣٤ ، ص ٨

تحتوي هذا الكتاب

الاقسام الاثنى عشر لسلسلة مقالات مؤسسة

بحث حقوق الانسان لتركمان العراق حول

السياسة التركية تجاه تركمان العراق

--

تتناول هذه السلسلة من المقالات لمؤسسة سويتم

التدخلات التركية في الشأن التركماني العراقي

تبحث عن الدوافع

وتحلل الأسباب وتقدم النتائج الهدامة

وتوصي بالمعالجات والحلول

القسم الثاني عشر

خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق العراق

خارطة طريق

مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق

تاريخ: ٣١ كانون الاول ٢٠١٤

عدد: مقا. ٥- ل١٤٣١

تناول القسم الخامس من سلسلة مقالات مؤسسة سويتم حول السياسة التركية تجاه التركمان والذي تم نشره بتاريخ ١٣ تموز ٢٠١٣ مختصر عن النهج الذي سلكته المؤسسة خلال عمرها الذي تجاوز عشرة سنوات اذ كُتِب حينها وضمن سلسلة مقالاتها اربعة اقسام فقط وتم توزيعها على نطاق محدود.[١]

وصل اليوم عدد مقالات السلسلة الى احدى عشر مقالة اذ تضمنت المقالات الجديدة معلومات مهمة وحساسة بخصوص السياسة التركية تجاه تركمان العراق، ومرت ظروف كتابة هذه المقالات بمراحل متعددة تأثرت فحواها في كل مرحلة بعوامل عدة مرتبطة بالتغييرات التي طرأت على الساحة السياسية وتم توسيع قاعدة توزيع المقالات باعتماد نهج معين.

ان التطورات المهمة المتعلقة باسس التاريخ السياسي التركماني الحديث وفي احلك مراحله التي تعرض فيها التركمان الى التطهير العرقي، تَطَلّبَ كتابة خارطة طريق جديدة لمؤسسة سويتم عن الكيفية التي اعتمادها المؤسسة للتعامل مع الهيمنة التركية على التركمان وعلى نظامهم السياسي والحد من تدخلها السافر في الشؤون السياسية التركمانية بهدف انقاذ النظام السياسي التركماني من الضياع والعمل على اعادة بنائه على اسس مهنية صحيحة بعيدة عن الاستغلال

التركي بغية النهوض بالنظام التركماني الفاشل الى مستوى التحديات التي تستهدف وجودهم.

يوما بعد يوم ايقنت مؤسسة سويتم ومن خلال دراستها لعدة سنوات بان غياب النظام السياسي التركماني المستقل والمحترف فضلا عن عجز الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني التركمانية الحالية يعدان من اهم اسباب فشل التركمان في التصدي للتهديدات التي تستهدف وجودهم في الوسط السياسي العراقي المعقد وغير المستقر امنيا وسياسيا. وان تاسيس النظام السياسي التركماني المحترف اصبح من الخطوات العملية الحتمية لانقاذ الشعب التركماني من شتى انواع الاضطهاد التي بات يتعرض لها منذ عقود.

حاولت مؤسسة سويتم في هذه السلسلة من مقالاتها تشخيص الجوانب المتعددة للهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني وتسخير التركمان من اجل المصالح الوطنية التركية والامن القومي التركي،[٢] مستشهدة في الوقت نفسه بادلة وشواهد كثيرة توضح الاجراءات التركية العديدة لمنع تركمان العراق من بناء نظامهم السياسي التركماني المستقل والعمل على تشتيت السياسة التركمانية.

بمراجعة بسيطة يمكن استخلاص وتشخيص ابرز مظاهر التدخل التركي في الشأن التركماني ولا سيما في اجهاض بناء النظام السياسي التركماني المحترف والذي ادى الى فشل التركمان فشلا ذريعا في الساحة السياسية الامر الذي ساهم في تعرضهم الى حملات الابادة الجماعية ووضعهم كلقمة سائغة امام الآخرين والتي يمكن تحديدها بنقطتين جوهريتين هما:

- قيام تركيا بتشتيت السياسة التركمانية وبعثرتها لتتحول الى قوة سياسية سلبية عديمة الفائدة.[٣، ٤]

- قيام تركيا بالحيلولة دون التقارب والتعاون وتوحيد الصف التركماني – التركماني بين القوتين التركمانيتين السياسيتين الرئيسيتين. °

جدول ١، سلسلة مقالات مؤسسة سويتم تحت العنوان العام "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان" وتواريخ كتابتها

القسم	عنوان	تاريخ
الاول*	دور الجبهة التركمانية العراقية الغير البناءة في السياسة التركمانية	٢٠٠٨/٢/٢٢
الثاني	تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي	٢٠١١/٢/٢٦
الثالث	تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش	٢٠١٣/٥/٨
الرابع	تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية	٢٠١٣/٥/٣٠
الخامس	نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق	٢٠١٣/٧/١٣
السادس	تركيا رجّحت الفقر ايضا لتركمان العراق	٢٠١٣/١٠/٢٥
السابع	تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل	٢٠١٣/١١/٢١
الثامن	القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء	٢٠١٤/٤/١٩
التاسع	لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير سياساتهم تجاه تركيا؟	٢٠١٤/٥/٢٦
العاشر	دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية	٢٠١٤/١١/١٥
الحادي عشر	مختصر عن تاريخ مجلس تركمان العراق	٢٠١٤/١١/٢٤

* تم اعادة كتابتها في ٢٧ شباط ٢٠٠٩، وتم مراجعتها مرة اخرى في ١٠ تموز ٢٠١٣

بدات مؤسسة سويتم دراسة النظام السياسي التركماني والتدخل التركي في الشؤون التركمانية وبشكل مكثف في عام ٢٠٠٨، وتوصلت الى نتائج التي سمحت لها بالشروع في اعداد هذه السلسلة من المقالات الخاصة تحت عنوان رئيسي "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان" باللغة الانكليزية ومن ثم القيام بترجمتها الى اللغة العربية والتركية ليصل عدد هذه المقالات الى احدى عشر مقالة. (جدول ١)

مراحل تناول مؤسسة سويتم للتدخل التركي في القضايا التركمانية

المرحلة الاولى: انتقاد الجبهة التركمانية دون المساس بالدور التركي

بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٠٨، كتبت سويتم مقالة بعنوان "فشل النظام في السياسة التركمانية"[٦] باللغة التركية فقط. تم فيها تسليط الضوء على الجوانب الهيكلية والوظيفية للجبهة التركمانية ونقد الجوانب السلبية فيها فيها دون المساس بالسلطات التركية على الرغم من سيطرة الاخيرة على الجبهة التركمانية ودورها الرئيسي في افشال النظام السياسي التركماني. حيث تم ارسال هذه المقالة حينها الى السلطات التركية والى عدد قليل جدا من السياسيين التركمان.

بعد مرور عدة اشهر ونظرا لاستبداد رئيس الجبهة التركمانية انذاك، قام جميع الاعضاء في الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية تقريبا باصدار مذكرة تُقِيل فيها رئيس الجبهة التركماينة سعدالدين اركيج الذي كان يتبع سياسة موالية لتركيا مدعومة من الجيش التركي. جوبهت اقالة الرئيس بالرفض من قبل السلطات التركية.

بتاريخ ١٣-١٤ تموز ٢٠٠٨ تم تنظيم المؤتمر التركماني الخامس من قبل الجيش التركي الذي كان ينفرد في ادارة الملف التركماني، ومن خلال اجراء انتخابات مزورة تم طرد اربعة من الاحزاب التركمانية من الجبهة التركمانية وقطع التمويل عنهم واتباع سياسة تكتيم الافواه لاسكات الموقعين الاخرين في اللجنة التنفيذية للجبهة الذين وقعوا على استقالة اركيج كذلك تم في المؤتمر اقرار واعتماد تسجيل الجبهة التركمانية في الدولة كحزب سياسي.

المرحلة الثانية: معلومات قليلة حول الدور التركي

تلت هذه المرحلة مابعد المؤتمر التركماني الخامس والتي كانت بمثابة مسرحية حينها قررت مؤسسة سويتم كتابة سلسلة مقالاتها تحت عنوان عام "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان". في ٢٧ شباط ٢٠٠٩ بعدها تم اعادة كتابة المقالة السابقة بتفصيل اكثر وبثلاث لغات وتحت عنوان جديد هو "دور الجبهة التركمانية العراقية غير البناءة في السياسة التركمانية" وتم نشر هذه المقالة على نمط القسم الاول من السلسلة وتم توزيعها بدون تقييد.[٦]

تم في هذا القسم من السلسلة تسليط الضوء على اوجه الخلل الرئيسية في ادارة الجبهة التركمانية وغياب الانضباط في ظل الصراعات الكبيرة بين القياديين فيها والذي يخل بعمل وكفاءة الجبهة التركمانية. اوصت المقالة بالحاجة الى اعادة بناء الجبهة التركمانية على اسس مهنية وبحتمية التعاون بين المؤسسات التركمانية، ولاسيما بين المجموعة القومية المحافظة والشيعية الدينية. فضلا عن ذلك تضمن هذا القسم فقرة عن المؤتمر التركماني الخامس الذي شابته عملية

تزوير مكشوفة والذي نظمته تركيا دون التطرق الى تفاصيل الدور التركي في النظام السياسي التركماني.[٧]

المرحلة الثالثة: مزيدا من التفاصيل حول الدور التركي الضار للتركمان

لتفادي مزيدا من الاجراءات الانتقامية من قبل السلطات التركية على النظام السياسي التركماني، تريثت سويتم في كتابة القسم الثاني[٨] من السلسلة لثلاث سنوات متتالية خشية وتحسبا من وقوع المزيد من الضرر على النظام السياسي التركماني. استمرت الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني المتمثل بالجبهة التركمانية على نحو متزايد، لتصبح اكثر تفككا وضعفا، ولتتوالى المصائب على تركمان العراق.

عاودت سويتم الكتابة مرة اخرى فتم الانتهاء من كتابة القسم الثاني من السلسلة وتحديدا في ٢٦ شباط ٢٠١١ ليتم ارساله الى المسؤولين الاتراك. وكان هذا القسم تضمن المعلومات التالية:

- تفاصيل اضافية حول ضعف المؤسسات التركمانية السياسية والمجتمع المدني التركماني.
- فشل اعادة تاسيس المجلس التركماني.
- الخلل الذي تعاني منه ادارة الجبهة التركمانية.
- التدابير الانتقامية للسلطات التركية بحق السياسيين التركمان والمؤسسات التركمانية.
- اتهام تركيا بسوء استعمال النظام السياسي التركماني.

بعد القسم الثاني من مقالات سلسلة سويتم مباشرة،[٨] قامت تركيا بواسطة سفارتها في بغداد بتغييرات انتقامية من النظام السياسي التركماني المكون من الجبهة التركمانية والمجلس التركماني. اذ بعد هذا القسم وتحديدا في ٣ مايس ٢٠١١، وباوامر من السفارة التركية قامت رئاسة مجلس التركمان بجملة من الاجراءات القسرية اذ حل المجلس التركماني وتغيير رئيس الجبهة التركمانية واعضاء اللجنة التنفيذية والغاء تنظيم المؤتمرات التركمانية العامة التي كانت تنظم كل ثلاث سنوات، رافقت هذه الاجراءات تخفيض حجم التمويل التركي للجبهة التركمانية. وبهذه الاجراءات ذهبت الجهود المكثفة التي قامت بها المؤسسات التركمانية لاحياء المجلس التركماني هباءاً. هنا يجب الاشارة الى ان اتخاذ مثل هذه الاجراءات والتي تعد من القواعد الاساسية للسياسة التركمانية هو من اختصاص المؤتمر التركماني الذي يتطلب تنظيم مؤتمر تركماني لغرض تنظيم اقرارها.

في ذات الفترة الزمنية تخلصت الحكومة التركية من وصاية الجيش التركي وسحبت الملف التركماني منه، وهذا يعني بان هذه الاجراءات تم اتخاذها من قبل الحكومة التركية وليس الجيش التركي الذي كان قد انفرد في ادارة الملف التركماني منذ عام ١٩٩٧.

لم تبق السلطات التركية غير مبالية او متغافلة عن انتقادات مؤسسة سويتم التي استمرت بايصال المعلومات على مجمل السياسة التركية تجاه تقزيم النظام السياسي التركماني وتهميشه والحاق الاذى به وبسياسييه وبوسائل عديدة عن طريق قنوات مختلفة لإطلاع السلطات التركية على مساوئ السياسات التركية المتبعة تجاه التركمان والتي سببت اذى كبيرا على واقع ومستقبل التركمان.

ثم جاءت قضية طارق الهاشمي واتهامه بالعمليات الارهابية في تشرين الثاني من عام ٢٠١١ لتضاعف من تفاقم وتعقيد السياسة التركية تجاه التركمان الى درجة كبيرة، بعد رفض الجبهة التركمانية والعديد من الجهات التركمانية املاءات الحكومة التركية لسحب الوزير التركماني من حكومة المالكي. تداعيات هذه الحادثة ادت الى اتخاذ اثنين من الاجراءات العقابية العدوانية من قبل الحكومة التركية على النظام السياسي التركماني:

- انخفض التمويل التركي للجبهة التركمانية بشكل كبير مما ادى هذا الاجراء الى اعاقة عملها الى درجة كبيرة.
- احدثت الحكومة التركية شرخا كبيرا داخل اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية اذ شكلت مجموعة تدعم سياستها الطائفية وبها انقسمت اللجنة الى مجوعتين متضاربتين ادت الى شل الجبهة التركمانية.

عادت مؤسسة سويتم مرة اخرى الى التقية في تجنب الكتابة عن سوء استخدام الحكومة التركية لتركمان العراق ونظامهم السياسي وذلك لسببين رئيسيين:

- اولا: خشية المزيد من الاجراءات الانتقامية للحكومة التركية ضد التركمان والنظام السياسي التركماني.
- ثانيا: على امل ان تدفع المعانات التركمانية الكبيرة السلطات التركية الى ادراك حجم السياسة غير العقلانية الواضحة للعيان بانها تضر بالتركمان.

المرحلة الرابعة: تقديم تفاصيل عن الاستغلال التركي لتركمان العراق

في ٨ مايس ٢٠١٣ بعد نحو عامين ونصف تقريبا تم الانتهاء من القسم الثالث لسلسلة سويتم، والتي تضمنت:

- الأسباب التي ادت الى استسلام تركمان العراق للهيمنة التركية

- تاريخ سوء استخدام تركيا لتركمان العراق

لعب عاملان مهمان دورا في إعداد هذا القسم من سلسلة مقالات سويتم:

- أولا، استمرار السياسة التركية المؤذية للتركمان التي ادت الى المزيد من التخلف في النظام السياسي التركماني.
- ثانيا، ظهور انتقادات غير منطقية من قبل المسؤولين الاتراك للاجتماع الذي تم تنظيمه من قبل البرلمان الاوربي حول المآسي التي يعاني منها تركمان العراق وبالاخص المقالة التي نشرت من قبل مركز استراتيجي تركي (اورسام) والتي انتقدت فيها الاجتماع المذكور بحجج واسباب واهية للتقليل من شان ذلك الاجتماع وبهدف اثارة المواطن التركماني ضد الجهات التركمانية التي شاركت في الاجتماع. [٩، ١٠]

استمرت السياسة التركية تجاه التركمان دون تغيير، علاوة على ذلك قام الجناح المؤيد للسياسة التركية في اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية وبعض برلمانيي الجبهة بالعمل مع خط الكتل البرلمانية السنية العربية الموالية لتركيا التي دأبت على اعاقة التشريعات الخاصة بحقوق التركمان، على سبيل المثال، لجنة شؤون الشمال وتغيير الوضع الاداري لقضاء تلعفر الى محافظة.

بهدف مواصلة اطلاع السلطات التركية الى جانب عدد محدود من السياسيين والمثقفين التركمان عن التاثيرات السلبية المؤذية للسياسة التركية تجاه التركمان، استمرت مؤسسة سويتم على نهجها في توثيق السياسات التركية الهادفة الى استغلال النظام السياسي التركماني وتشتيته ومنع تطويره عاودت المؤسسة كتابة الاقسام الجديدة من سلسلة مقالات مؤسسة سويتم بهدف اصلاح وترميم النظام السياسي التركماني قدر الامكان.

السياسة المتبعة في توزيع المقالات

تناولت مؤسسة سويتم في هذه السلسلة من المقالات التدخل التركي في الشؤون التركمانية الذي يعتبر تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية العراقية وانتهاكا للقانون الدولي وحقوق الانسان والذي فُرض على التركمان واضطر تركمان العراق تقبلها مرغمين. بالاضافة الى ذلك، تضمنت مقالات مؤسسة سويتم معلومات خاصة في غاية الحساسية تتعلق بقضايا داخلية جوهرية للسياسة التركمان. ورغم ان نشر مثل هذه المقالات تُعرض التركمان بالتاكيد لمشاكل اضافية في الوسط العراقي غير الامن، ونظرا لخصوصية هذه المقالات تقرر عدم نشرها بل تم توزيعها بعناية، على الرغم من ان بعض السياسيين التركمان فضلوا نشرها. فتم وضع برنامج خاص لتوزيع هذه المقالات وفق المعايير التالية:

- الاجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية تجاه التركمان والنظام السياسي التركماني
- التطورات في الوضع التركماني
- اختصاص الجهات المرسلة اليها
- الموضوع الذي تناولتها المقالة

ازدادت وتوسعت عملية توزيع هذه المقالات بخط متوازي مع ازدياد سوء استعمال النظام السياسي التركماني من قبل تركيا كما تصاعد التوزيع مع ازدياد معاناة التركمان. وفقا لنوعية وعدد الجهات التي ارسلت اليهم هذه المقالات، والتي يمكن تقسيم مراحل هذا التوزيع التي قامت بها مؤسسة سويتم الى خمسة مراحل:

١. تم ارسال جميع المقالات الى عدد من المسؤولين في الدولة التركية وقليل من السياسيين التركمان حال الانتهاء منها.

٢. بعد شهر ايلول عام ٢٠١٢، بدات المؤسسة ارسال القسم الثاني من المقالات الى اعداد كبيرة من المثقفين التركمان وبعض الصحفيين الاتراك وعدد قليل من المؤسسات في العالم التركي.
٣. بعد الشهر الاول من عام ٢٠١٤، تم ارسال الاقسام (الثاني والثالث والسابع) الى جميع المثقفين التركمان تقريبا وعشرات من الصحفيين الاتراك وبعض الجهات الاذرية الاخرى. في ذات المرحلة بدأنا بارسال المقالات الى السياسيين التركمان الشيعة وبالاخص الاقسام الموزعة في هذه المرحلة.
٤. بعد نيسان عام ٢٠١٤، تم ارسال القسم الثاني والخامس من المقالات الى اعداد كبيرة من الجهات في العالم التركي.
٥. في بداية شهر تشرين الاول من عام ٢٠١٤، بدات مؤسسة سويتم بتوزيع القسم الخامس والسابع من المقالات على السياسيين، البرلمانيين، الصحافة والجامعات الوطنية والاقليمية والدولية المختارة.

تم تجديد ونشر القسم الاول من السلسلة بعد سنة من كتابتها،[٧] بينما تم نشر المقالة الخامسة والحادية عشر مباشرة بعد كتابتها. في حين تم توزيع القسم الثاني والثالث والسابع على نطاق واسع. اما القسم الرابع والسادس والثامن والتاسع فتم توزيعها على نطاق ضيق. بينما تم ارسال القسم العاشر الى ثلاثة عشر سياسيا تركمانيا ومسؤولا تركيا والى بعض المسؤولين الاذريين.

بدات مؤسسة سويتم بالمرحلة الخامسة لسببين رئيسيين، هما:

- ان النظام السياسي التركماني المشتت فشل في تقديم اي نوع من المساعدات لمئات الالاف من النازحين التركمان الذين هُجروا وشُردوا من مدنهم وقراهم ومناطقهم على يد تنظيم داعش (الدولة الاسلامية للعراق

والشام) الارهابي وكانت المساعدات التركية للتركمان المهجرين غير كافية. امع تاكيد المؤسسة على تحميل تركيا الجزء الاكبر من المسؤولية في فشل النظام السياسي التركماني.

- ثبت لمؤسسة سويتم بان سوء استعمال التركمان من قبل تركيا يعد عنصر اساسي في السياسة الوطنية التركية وجزء مهم من العقلية السياسية التركية التقليدية الثابتة غير القابلة للتغيير.

سوف توزيع مؤسسة سويتم مقالاتها ودراساتها في المرحلة القادمة (السادسة) وعلى نطاق واسع وبدون قيد او شرط فضلا عن مناقشتها مع المسؤولين والسياسيين والبرلمانيين والجامعات ووسائل الإعلام الدولية والعربية.

مآسي التركمان ودور تركيا

معظم المجتمعات الناطقة بالتركية الكبيرة العدد والمنتشرة في العديد من الدول التي ظهرت بعد سقوط الدولة العثمانية، وما زالت تتعرض الى انتهاكات شرسة لحقوق الانسان منذ اكثر من قرن من الزمان بالاخص منذ تفكك الدولة العثمانية وما زالوا يعانون من صعوبات حياتية وانسانية جمة! [١١] ويعد تركمان العراق الذين يزيد عدد سكانهم عن مليوني نسمة نموذجا حيا لهذه المجتمعات في تعرضهم لانتهاك حقوق الانسان والاضطهاد والابادة الجماعية والتطهير العرقي المبرمج. [١٢، ١٣]

قبل مجئ نظام البعث الذى حطم العراق شعبا وارضا تم تهميش التركمان في المناصب الحكومية العليا ومُنِعوا من استعمال لغتهم الام وحُرِّموا من تاسيس المؤسسات القومية والثقافية.

تعرض تركمان العراق الى الكثير من الانتهاكات خلال فترات عديدة عقود من *الزمن من نظام حكم حزب البعث* وفيه طُبّق الترحيل القسري بشكل مدروس ومنهجي فضلا عن الاعتقالات التعسفية، والاضطهاد، والقتل، ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، وإفقار الانسان التركماني وإجبارهم على تغيير قوميتهم الى العربية.

بعد عقود من الإهمال، بدأت تركيا تتعامل مع تركمان العراق بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠، في ذلك الوقت كان التركمان منهكين بسبب تعرضهم لابشع انتهاكات حقوق الانسان. الامر الذي سهل ومهد الطريق لسيطرة تركيا على النظام السياسي التركماني منذ ذلك التاريخ وعلى آلية صنع القرار التركماني لاستخدامه حسب ارادتها ووفقا لمصالحها السياسة الوطنية على حساب المجتمع التركماني ومعانات والام شعبه دون أي اهتمام بالمصالح التركمانية.

في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية بعد عام ١٩٩٠ لم يتوقف اضطهاد التركمان وانتهاك حقوقهم وانما استمرت معاناتهم من قبل الأحزاب الكردية وتهميشهم وهجماتهم على التركمان خلال مرحلة الملاذ الآمن في شمال العراق وفي المنطقة الواقعة تحت ادارة الحكومة العراقية المركزية على حد سواء.

بعد سقوط نظام البعث في نيسان عام ٢٠٠٣ ازداد تهميش التركمان في الادارة المركزية والمحلية، وتم الاستيلاء على المناطق التركمانية من قبل الاحزاب الكردية وغدت ادارة مناطقهم بايدي الميليشيات الكردية. فيما تعرضت مناطق تركمانية اخرى الى الهجمات بالدبابات والطائرات وتعرض التركمان الى هجمات ارهابية والسجن الاعتباطي، والخطف والاغتيال.

بعد ظهور تنظيم داعش (الدولة الاسلامية في العراق والشام) قبل عدة اشهر تعرضت معظم المناطق التركمانية الى ارهاب هذا التنظيم في محافظات نينوى، صلاح الدين، كركوك وديالى. وجراء هذا الارهاب نزح نحو نصف مليون تركماني تاركين منازلهم وممتلكاتهم متجهين الى جنوب وشمال ووسط العراق ما ادى الى اخلاء مناطق تركمانية واسعة جدا من ساكنيها بعد قتل الكثير منهم ومصادرة اموالهم وانتهاك حرماتهم في ذات الوقت الذي يخضع فيه بقية التركمان في هذه المناطق الى ارهاب تنظيم داعش.

ان المصائب التي تعرض لها تركمان العراق من قبل تنظيم الدولة الاسلامية ادت الى ارتفاع اصوات المثقفين والكتاب التركمان المنادية والمطالبة باحياء المجلس التركماني المعطل وضم جميع الاطراف التركمانية اليه والدعوة لتظافر جهود جميع السياسيين التركمان والمؤسسات التركمانية لتاسيس نظام سياسي تركماني عام محترف.

ان رئيس المجلس التركماني، يونس بيرقدار، الذي سبق وحل المجلس التركماني الاخير باوامر من السفارة التركية في بغداد في ٣ مايس ٢٠١١، أُجبر على اعادة انعاش المجلس التركماني كي يضم جميع الاطراف التركمانية. كالعادة ظهرت بصمات التدخل التركي على هذه العملية ايضا. فبدلا من اعلان مجلس تركماني موسع فقد تم الاعلان عن مجلس تركماني هزيل يتضمن عدد اقل من المؤسسات التركمانية من السابق في ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٤. مطبقا السياسة التركية تجاه التركمان ومن خلاله تم استبعاد المجموعة الدينية الشيعية الكبيرة من المجتمع السياسي التركماني ليضم المجلس معظم الاطراف من المجموعة القومية المحافظة من المجتمع السياسي التركماني الذين يخضعون للسياسة

التركية او كانوا يخضعون وفصلوا عنها. وهكذا استمرت السياسة التركية في اعاقة بناء النظام السياسي التركماني العام وتم عرقلة التعاون بين القوى السياسة التركمانية الكبيرة.

من جانب اخر، تم تنظيم لقاء بين الامين العام للاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ورئيس الجبهة التركمانية ونائبه في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٤. تم خلال الاجتماع اتخاذ قرار لتنظيم ملتقى تركماني يضم جميع الاطراف التركمانية لمناقشة امكانية العمل على تظافر الجهود لبناء نظام سياسي تركماني عام.

تم عقد الملتقى التركماني في بغداد في الفترة ٦-٧ كانون الاول ٢٠١٤، حيث اشترك فيه جميع القوى والجهات التركمانية، في حين غاب عن الملتقى الاطراف التركمانية الموالية لتركيا. كما يحدث منذ خمسة وعشرين عاما، رفضت تركيا مرة اخرى التقارب بين الاطراف التركمانية وارادت تعطيل مجريات الملتقى. بدأت السفارة التركية في بغداد والقنصليات التركية بالاتصال بسياسيين ومثقفين تركمان لحثهم على عدم المشاركة في الملتقى. الا ان العديد من التركمان رفضوا طلب السلطات التركية، في حين ان الاطراف التركمانية الموالية لتركيا غابت عن الملتقى التركماني على سبيل المثال:

- حزب العدالة التركماني والعضو الفاعل فيه النائب التركماني في البرلمان العراقي، حسن توران.
    - يقود سياسيين تركمان من جماعة الاخوان المسلمين حزب العدالة التركماني.
    - استلم حسن توران رئاسة مجلس محافظة كركوك بعد توطيد العلاقة بين تركيا وحكومة الاقليم اذ نجم عنها ترك الرئيس الكردي لمجلس محافظة كركوك منصبه لحسن توران.

- يقود توران المجموعة التي اوجدتها تركيا قبل عدة سنوات في الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية كي تدعم السياسة التركية.

- رئيس مجلس التركمان يونس بيرقدار المعروف بدوره في عرقلة عمل المجلس التركماني.[١٤]
- أعضاء الجبهة التركمانية في مجلس محافظة نينوى، الذين تم انتخابهم في انتخابات مجالس المحافظات العراقية الأخيرة والمشاركة ضمن القائمة الانتخابية "المتحدون للاصلاح" الموالية لتركيا. علما بأن تعيين موظفي الجبهة التركمانية يتم من قبل تركيا وتحضع القوائم الانتخابية للجبهة التركمانية لاشراف القنصليات التركية والسفارة التركية في بغداد ويتطلب المصادقة عليها من قبل الجهات التركية.
- ممثلية الجبهة التركمانية في اربيل
- ممثلية الجبهة التركمانية في انقرا ممثلة برئيسها هجران قزانجي.
  - تعد هذه الممثلية جسر التواصل ولولب تنفيذ الاوامر التركية من قبل الجبهة التركمانية ومفوض املاءاتها عليها.
  - تم تعيين قزانجي كممثل للجبهة التركمانية في انقرا رغم رفض رئيس الجبهة التركمانية
  - رُفِض اقالة قزانجي من قبل رئيس الجبهة التركمانية
  - تم تعيين قزانجي في اللجنة التنفيذية للجبهة
- ممثلية الجبهة التركمانية في كركوك، قاسم قزانجي، وهو شقيق ممثل الجبهة التركمانية في انقرا هجران قزانجي.

حاجة التركمان الى الدعم

يقدر حجم نفوس تركمان العراق اكثر من مليونين نسمة موزعين بين المذهبين السني والشيعي بالتساوي تقريبا، كانت وماتزال الطائفية المذهبية غائبة بينهما ولكن روح التعاون والتظامن التي يقدسها التركمان مُنعت من قبل تركيا ومنذ عقود.

اليوم وبعد ان انكشف الغطاء عن حقيقة السياسة التركية تجاه التركمان وتبين للتركمان بتفاهة الدعم التركية لتركمان العراق بل اساءة استعمال تركيا لتركمان العراق من اجل مصالحا الوطنية فقد معظم تركمان العراق ثقتهم بالدعم التركي، علاوة على ذلك، اصبح اليوم القسم الكبير من المواطنين التركمان على بينة بان تركيا تستغلهم من اجل مصالحها.

الدعم بات مطلوبا لتركمان العراق بهدف أزالة الهيمنة التركية وانهاء حالة التسلط على نظامهم السياسي الذي سوف يساعد بالتاكيد على تاسيس نظام سياسي تركمان محترف غير طائفي في مشروع تركماني وطني فيه سنة التركمان وشيعتهم والتي تعد واحدة من الخطواط المهمة والمتطلبات الرئيسية لسياسة المصالحة التي تنتهجها الحكومة العراقية.

الاستنتاج

استخلاصا للنتائج المرجوة من هذه الدراسات التي جاءت من خلال المقالات المكتوبة لحد الان من سلسلة مقالات مؤسسة سويتم التي تبحث في صلب القضية التركمانية وهي تقف على مفترق طرق زمكانية تتكشف امامنا جملة من الحقائق السلبية التي تدعو الى التامل والتفكير للخروج من الفشل الذريع الذي يعاني منها النظام السياسي التركماني ويعرض التركماني لابشع الانتهاكات فان

السياسة التركية تجاه التركمان قد ادت الى تشتت النظام السياسي التركماني واعاقة إنشاء نظام سياسي تركماني محترف تاركة عددا غير قليل من الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني التركمانية في حالات الوهن والضعف والانهاك. تتصف السياسة التركية تجاه التركمان بالخصائص التالية:

- تتدخل تركيا بالشؤون التركمانية والشؤون العراقية الداخلية.
- التدخل التركي علني ومتواصل.
- تتبع تركيا سياسة طائفية تجاه التركمان طائفية وتمنع التعاون بين سنة التركمان وشيعتهم، وكنتيجة لهذه السياسة:
  - تلعب تركيا دورا في الحرب الطائفية في الرعاق التي تقتل العشرات من العراقيين يوميا.
  - تعيق تركيا عملية المصالحة الوطنية التي تعد واحدة من الاهداف الرئيسية للعراق والمجتمع الدولي في التخفيف من حدة الطائفية في العراق وفي المنطقة لايقاف نزيف الدم.
- تستغل تركيا تركمان العراق لصالح السياسة التركية وتوظفهم من اجل المصالح الوطنية التركية.

نرى اليوم بان تركمان العراق يفتقرون الى ابسط انواع المؤسسات الاستراتيجية القومية وفشلوا بشكل تام تقريبا في الميدان السياسي الذي فيه أمسى التركمان مكتوفي الايادي وغير محصنين سياسيا، الامر الذي ادى الى استمرار تعرض التركمان لانتهاكات حقوق الإنسان التي تعتبر بالتأكيد تطهيرا عرقيا.

مثلما قامت به سويتم، ابلغ السياسيون التركمان بشكل مستمر السلطات التركية حول النتائج المضرة للسياسة التركية تجاه التركمان ولكن لم تتغير سياستها. بل قامت تركيا بمعاقبة و ترهيب التركمان الذين عارضوا هذه السياسة التركية، الأمر

الذي يبرهن بأن تركيا تدرك نتائج سياستها تجاه التركمان والعراق، وبالتالي اصبح واضحا بان تركيا تلعب دورا رئيسيا في تعرض التركمان إلى التطهير العرقي وعليه يجب تحميل تركيا مسؤولية تعرض تركمان العراق إلى التطهير العرقي وأجبارها على التخلي عن التدخل في القضايا التركمانية والعراقية.

استنادا الى ما تقدم توصي مؤسسة سويتم بما يلي:

- ينبغي على تركمان العراق تدويل الهيمنة التركية على نظامهم السياسي التي تعد تدخلا في الشؤون الداخلية العراقية، وفي الوقت نفسه تخالف القانون الدولي.
- ينبغي على القوى الوطنية والاقليمية والعالمية مساعدة تركمان العراق للتخلص من الاستغلال التركي والهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني الذي سوف يكون عاملا مساعدا مهما لتركمان العراق ان ياخذوا دورهم الطبيعي في بناء العراق الديمقراطي الجديد.

المصادر

١. مقالات مؤسسة سويتم، "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الخامس): نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق"، ١٣ تموز ٢٠١٣

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.7-G1313a.pdf

٢. مقالات مؤسسة سويتم الخصوصية، "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم السابع): تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل"، ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣

٣. مقالات مؤسسة سويتم الخصوصية، "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الثالث): تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش"، ٨ مايس ٢٠١٣

٤. مقالات مؤسسة سويتم الخصوصية، "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم التاسع): لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير سياستهم تجاه تركيا؟"، ٢٦ مايس ٢٠١٤

٥. مقالات مؤسسة سويتم الخصوصية، "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم العاشر): دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية"، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٤

٦. مقالات مؤسسة سويتم، "فشل النظام في السياسة التركماينة"، (باللغة التركية) ٢٢ شباط ٢٠٠٨

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.6-B2208ft.pdf

٧. مقالات مؤسسة سويتم، "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الأول): دور الجبهة التركمانية العراقية الغير البناءة في السياسة التركمانية"، ٢٢ شباط ٢٠٠٨

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.6-B2208a.pdf

٨. مقالات مؤسسة سويتم، "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الثاني): تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي"، ٢٦ شباط ٢٠١١

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.1-B2611a.pdf

٩. مقالات مؤسسة سويتم الخصوصية، تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الرابع): تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية"، ٣٠ مايس ٢٠١٣

١٠. سرهات اركمَن، "القرار الذي أُتخذ في البرلمان الاوربي والملاحظات حول تاثيراته على التركمان"، (باللغة التركية) ٢٢ مارت ٢٠١٣

http://orsam.org.tr/tr/yazigoster.aspx?ID=4371

١١. مقالات مؤسسة سويتم، "تركمان سوريا: تعرضوا الى سياسات الاستيعاب والتهجير في وقت مبكر"، (باللغة الانكليزية) ١٥ شباط ٢٠١٢

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.1-A1512.pdf

١٢. مقالات مؤسسة سويتم، "اغتيال طبيب تركماني أخصائي لجرا حة الجملة العصبية: التركمان في العراق يتعرضون الى ابادة جماعية"، ١٥ ايلول ٢٠١١
http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.5-J1511a.pdf
١٣. مقالات مؤسسة سويتم، "مختصر انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق منذ تاسيس الدولة العراقية"، (باللغة الانكليزية والسويدية) ٢٧ كانون الاول ٢٠٠٧
http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.9-A2707.pdf
١٤. مقالات مؤسسة سويتم، "تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الحادي عشر): مختصر عن تاريخ مجلس تركمان العراق"، ٢٤ كانون الاول ٢٠١٤
http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.4-K2414a.pdf

القسم الأول

دور الجبهة التركمانية العراقية غير البناءة في السياسة التركمانية

دور الجبهة التركمانية العراقية غير البناءة في السياسة التركمانية

تاريخ: ٢٢ شباط ٢٠٠٨
عدد: مقا.٦– ب٢٢٠٨

هناك العديد من العوامل المهمة التي تؤثر سلبا على تطور السياسية التركمانية، على سبيل المثال، التاريخ الطويل من العزلة، والتعرض لسياسات التطهير العرقي العنيفة، والتواجد بين قوميتين كبيرتين قويتين، العرب والأكراد، في محيط عراقي غير ديمقراطي.

ان تجاهل المصلحة التركمانية من قبل المؤسسات التركمانية وغياب التعاون والتضامن بينهم يمكن أن يعتبر من اهم العوامل المؤذية للنظام السياسي التركماني ومنذ إقامة منطقة الملاذ الأمن في عام ١٩٩١، وبالأخص بعد الاحتلال في عام ٢٠٠٣. نرى اليوم بان النظام السياسي التركماني ضعيفة جدا وليست لها قوة التأثير.

إن الجبهة التركمانية العراقية التي هي من أكبر القوى السياسية التركمانية وتستلم دعما ماديا كبيرا من تركيا، تعتبر المسؤول الأساسي عن تخلف النظام السياسي التركماني.[1]

يمكن تلخيص اخفاق الجبهة التركمانية العراقية على النحو التالي:

- ترفض الجبهة التركمانية العراقية جميع دعوات الاصلاح للنظام السياسي التركماني. والحالة هذه تعيق تأسيس نظام سياسي تركماني عام مستقل.

- ان مجلس التركمان الذي يديرها الجبهة نفسها أشبه بدمية وتمثل رؤية سياسية واحدة فقط.
- يهيمن عليها عدد من الأُسر.
- تعاني من خلافات داخلية كبيرة، لم تتطور وقل فاعليتها الى درجة كبيرة.
- لم تحصل على تأييد معظم التركمان لها في العراق وفقدت تأييد الكثيرين، من ضمنهم دعم وتأييد الكثير من المثقفين.
- مهمشة في داخل وخارج العراق.
- أدخلت الجبهة التركمانية العراقية التمييز الديني – العلماني في السياسية التركمانية.
- خضوعها لتركيا:
  - تعمل أحيانا ضد المصلحة القومية التركمانية
  - تعيق أو تمنع حصول تركمان العراق على الدعم السياسي واللوجستيكي من القوى الوطنية والإقليمية والدولية .واحيانا تجلب عداوتهم.

أن استمرار هذه الحالة سيؤدي بالتأكيد إلى مزيد من التدهور في البنية السياسية التركمانية وستعرض التركمان إلى المزيد من خيبة الأمل، في حين أن التركمان تواجهون تحديات خطرة.

ان اهم العوامل المهمة التي تجعل الجبهة التركمانية العراقية غير فعالة، وتحول دون تطورها، هي:

- عدة مؤسسات تنتخب نفسها، على سبيل المثال، ينتخب مجلس التركمان الأعضاء الناخبين في المؤتمر التركماني وهؤلاء بدورهم ينتخبون المجلس التركماني الجديد، ونتيجة لذلك، فان مجلس التركمان ينتخب نفسه.

- ينتخب مجلس التركمان الأعضاء التسعة في الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية العراقية، ويقوم هؤلاء بانتخاب رئيس الجبهة، ولرئيس الجبهة السلطة المطلقة ويهيمن على آلية صنع القرار[٢]
- مجلس التركمان الذي تأسس بوصفه أعلى سلطة للتركمان بقيت غير فعال وتخضع لرئاسة الجبهة.
- بعض المكاتب الرئيسية يرأسها أفراد من أسرة واحدة، وفي بعض المكاتب الأخرى هناك عدة أعضاء من عائلة واحدة.
- وجود فروقات كبيرة بين نفقات مكاتب الجبهة.
- الازدياد المفرطة في الإنفاق يوكد على وجود فساد إداري.
- الخلافات بين الاداريين في الجبهة يسبب احيانا في تهميش أو طرد الشخص واقربائه من وظائفهم.

تعتبر مؤسسة وقف توركمن أيلي ومقرها في أنقرة، مصدر تمويل الجبهة التركمانية العراقية، وعندما تم انتخاب (أو بالأحرى تعيين) الرئيس الحالي للجبهة التركمانية العراقية تم تعيين أحد أقربائه رئيسا لمؤسسة وقف توركمن أيلي.

سياسة الإنفاق في الجبهة التركمانية العراقية هي كما يلي:

أولا، يجب أن يوافق صاحب الجبهة[١] على أي نوع من الإنفاق، يأتي رئيس الجبهة التركمانية العراقية في المرتبة الثانية ومن ثم رئيس مؤسسة وقف توركمن أيلي. لا تقبل أي تبرع للجبهة التركمانية او لمؤسساتها من اية جهة كانت.

أن الاتهام المستمر لمؤسسة وقف توركمن أيلي والجبهة التركمانية العراقية عن الفساد المالي وسوء الإدارة تعزى إلى:

- الإنفاقات المفرطة
  - خلال المؤتمرات السنوية التي تنظمها فرع الجبهة في الصيف في انقرا.
  - الإنفاقات المفرطة خلال المسيرة الاحتجاجية في أنقرة في ربيع عام ٢٠٠٧
  - الإنفاقان المفرطة خلال الانتخابات العراقية العامة في عام ٢٠٠٥
  - عند تأسيس تلفزيون تركمان ايلي
- وجود التفاوتات الكبيرة بين ميزانيات مكاتب الجبهة

لا شك في أن حرية التعبير والكلام والصحافة تعتبر نعمة من نعم الديمقراطية، وهذا مبني على افتراض أن المشاريع يمكن تحسينها وتطويرها، والقضايا يمكن معالجتها والمشاكل يمكن حلها إذا ما تم مناقشتها.

تفتقر المجتمع التركماني للنقد الذاتي والذين يفعلون ذلك لا ينشرنه ولعدة اسباب. وعلاوة على ذلك، يلقى الذين يفعلون ذلك مقاومة كبيرة. يمكن اعتبار هذه الحالة من أهم العوامل التي توثر سلبيا على السياسة والنظام السياسي التركماني وتمنع تطويرهما. وهكذا نجد اليوم أن السياسة التركمانية غير فعالة وان البنية السياسية التركمانية ضعيفة و عاجزة.

وفي هذه الأيام، بينما يقترب موعد الانتخابات في المحافظات، نجد أن المثقفين، والكتاب والسياسيين التركمان قد ألزمهم الصمت جميعا إزاء الهزيمة المتوقعة في الانتخابات .

لقد ثبتت فشل الجبهة التركمانية العراقية من خلال الانتخابات العامة في العراق عام ٢٠٠٥. والتسعون الف صوت التي حصلت عليها الجبهة التركمانية العراقية في تلك الانتخابات انخفضت إلى سبعين ألفا في انتخابات كانون الأول عام ٢٠٠٥. وتجدر الإشارة إلى أن الجبهة التركمانية العراقية:

- تدعي بانها الممثل الشرعي والوحيد لتركمان العراق:
- كانت القائمة التركمانية الوحيدة في الانتخابات المشار إليها أعلاه
- يقدّر عدد التركمان في العراق نحو ثلاثة ملايين .

أن التركمان الذين يعانون من العديد من التهديدات والتحديات بسبب ضعف مراكز قواها الوطنية، أجبرت لقبول هزيمة الانتخابات. على الرغم من الفشل المتكرر والتهديدات الخطرة التي تواجهها تركمان العراق، تبقى تركيا متجاهلا النتائج ولا تظهر اي استعداد لإدخال الاصلاحات في الجبهة التركمانية وسياستها المضرة تجاه التركمان. ولسوء الحظ، يستعد تركمان العراق اليوم للمشاركة في الانتخابات القادمة مع نفس الجبهة التركمانية العراقية، الذي يتميز بغياب شبه كامل لدعم الانسان التركماني، والذي يمكن معرفتها بوضوح من استطلاع بسيط للراي في شوارع في مدينة كركوك وفي مناطق تركمانية اخرى. في هذه الحالة، فإن العدد المتوقع لممثلي التركمان في البرلمان العراقي وفي مجالس المحافظات سيكون:

- صغير جدا
- غير متناسب مع حجم التركمان في العراق
- لا يكتفي في
    - ايقاف انتهاكات حقوق الانسان الكبيرة والكثيرة التي يتعرض لها التركمان
    - ارجاع حقوقهم التي انتهكت في فترة حكم حزب البعث

ولذلك، فإن المسؤولين، ولا سيما صاحب[1] الجبهة التركمانية العراقية سوف يتحملون مسؤولية تاريخية للهزائم والخسائر التي يعاني منها التركمان في العراق منذ أوائل ١٩٩٠.

أن التراث الثقافي الغني للتركمان، والنسبة العالية من المتعلمين بينهم والحجم السكاني الكبير لهم يمكن أن تعتبر من العوامل المهمة التي جعلت تركمان العراق أن تقاوم عمليات القمع والصهر ولعدة عقود من والحفاظ على لغتهم وثقافتهم. بناء على ذلك، فان وجود نظام سياسي قوي للتركمان سوف يساعد على تحقيق التوازن في الصراعات الداخلية ويلعب دورا في دعم الاستقرار الوطني والإقليمي .

التوصيات

أن إحياء المجلس التركماني (البرلمان التركماني) وتحريره من التبعية، هو أحد اهم الخيارات لإنقاذ النظام السياسي للتركمان.

أن مثقفي التركمان، وخاصة الذين لعبوا أدوارا هامة في الدفاع عن حقوقهم في حكم البعث الخطرة يجب أن يسمح لهم المشاركة في العملية السياسية و التنافس على عضوية مجلس التركمان.[٣]

التخلي عن التمييز المذهبي المناطقي في السياسة التركمانية.

أن يكون مجلس التركمان مفتوحا لجميع المنظمات السياسية التركمانية ومنظمات المجتمع المدني.

ضم الأحزاب الشيعية التركمانية في مجلس التركمان والتي لها اعضاء في البرلمانيين.

تسليم تلفزيون تركمان ايلي للمختصين وإكمال احتياجاته خصوصا من ناحية الكوادر المختصة الكوادر.

يجب على الأحزاب السياسية التركمانية تطوير هيكليتها وتوسيع قاعدتها الشعبية. وكما ينبغي زيادة كفاءات وفعاليات منظمات المجتمع المدني التركماني و إنشاء مؤسسات تمويلية. يجب التخلص من التبعية السياسية والمالية لتركيا.

ضمان دعم القوى الوطنية والإقليمية والعالمية.

كما ينبغي إنشاء المؤسسات التركمانية الاختصاصية في مجالات وسائل الإعلام، والثقافة، والرياضة، والموسيقى والأدب.

- كتبت هذه المقالة للتوزيع الداخلي في ٢٢ شباط عام ٢٠٠٨. تم مراجعتها للنشر في ٢٧ شباط من العام ٢٠٠٩. تم المراجعة الثانية في ١٠ تموز عام ٢٠١٣

المصادر

١. تأسست الجبهة التركمانية العراقية من قبل الجيش التركي في عام ١٩٩٥.

٢. في نيسان / أبريل ٢٠٠٨، ونظرا للحكم الاستبدادي والدكتاتوري لرئيس الجبهة التركمانية العراقية، قام سبعة من أصل تسعة من أعضاء المجلس التنفيذي بنشر بيان صحفي أعلن فيه عزل رئيس الجبهة .وقد رفضت أنقرة قرار العزل وطالبت بإجراء التغييرات من خلال المؤتمر التركماني الخامس .أرسلت اثنان من التركمان إلى العراق وباتصال مباشر مع انقرة تم تنظيم المؤتمر التركماني الخامس الذي كان تشبه بمسرحية مكتوبة مسبقا. وانتهى المؤتمر بإبعاد أربعة من أصل سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية وهم رؤساء لأربعة أحزاب تركمانية الذين كانوا قد وقعوا على طرد رئيس الجبهة التركمانية الحالي. أما الثلاثة الآخرين، الذين كانوا رؤساء لمكاتب الجبهة في مختلف المناطق، فقد تم إسكاتهم، وبقى رئيس الجبهة في يحتفظ بمنصبه ولم يتغير .

٣. أن أكبر عدد من السياسيين التركمان المعروفين، والكتاب، ومسئولين على مستوى رفيع، والأكاديميين، وذوي الرتب العالية من الضباط المتقاعدين، والمشرعين، لم يتح لهم فرصة المشاركة في العملية السياسية التركمانية

القسم الثاني

تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي

تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي

تاريخ: ٢٦ شباط ٢٠١١
عدد: مقا.١- ب٢٦١١

ان الكثافة السكانية الكبيرة للتركمان في العراق يتبين بسهولة وذلك من خلال دراسة المناطق التركمانية الواسعة في الخارطة العراقية. و تعرضهم المستمر لجميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان موثقة توثيقا جيدا. فعلى الرغم من التاريخ الثري للتركمان في العراق إلى أن النظام السياسي التركماني ومنظمات المجتمع المدني التركمانية لم تتطور بسبب الحكومات العنصرية المتعاقبة فضلا عن أجواء السياسة الاستبدادية المتبعة التي افتقرت الى الديمقراطية.

يمكن تصنيف النظام السياسي التركماني بشكل عام الى قسمين رئيسيين، القسم الأول: المجموعة الدينية الشيعية، القسم الثاني: المجموعة القومية المحافظة الذي يشكل السنة الاغلبية. إلى جانب ذلك يمكن اعتبار الأحزاب والمنظمات التركمانية التي تم تأسيسها بإشراف مباشر من قبل الأحزاب الكردية المجموعة الثالثة إلا أنها لا تمتلك قاعدة شعبية و تصب نشاطاتها في خدمة المصالح الكردية.

تأسس أول حزب تركماني نظامي سرا في أواخر ثمانينات القرن الماضي (الحزب الوطني التركماني العراقي) في انقرا، وبدأت فعالياته العلنية في بداية التسعينيات من نفس القرن في شمال العراق (الملاذ الآمن) وتركيا. وأعقب ذلك تأسيس الأحزاب السياسية التركمانية الأخرى، وفي عام ١٩٩٥ تم تشكيل الجبهة التركمانية والتي بدورها جمعت كل الأحزاب والمنظمات القومية المحافظة. أما

النشاطات السياسية العلنية للتركمان الشيعة الذين يشكلون تقريبا نصف نفوس تركمان العراق فبدأت في ثمانينيات القرن الماضي وتطورت في اتصال وثيق مع الأحزاب الشيعية العراقية الرئيسية أثناء تواجد مقراتها في خارج العراق.

عند احتلال العراق في نيسان عام ٢٠٠٣، كان هناك العديد من الأحزاب السياسية التركمانية مع نحو عشر سنوات من التجربة السياسية. في حين كان دعم القوميين المحافظين من قبل تركيا، حصلت المجموعة التركمانية الشيعية مواقع مهمة في الائتلافات الشيعية العراقية وفي الحكومات العراقية.

مرت حوالي عشرين عاما على بداية النشاطات الحزبية التركمانية، منها سبعة سنوات من التجارب العملية في النظام العراقي الحالي المتعدد الأحزاب، ولكن الحالة التركمانية والوضع السياسي التركماني لم يتحسن بل استمرت في التدهور وازدادت فأكثر، أنهم (التركمان) غائبون من الوسط السياسي العراقي ويتعرضون على جميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان: حيث يتم تهميشهم في توزيع المناصب الإدارية في دوائر الدولة سواء كان ذلك ضمن مناطقهم الجغرافية أو في اجهزة الحكومة العراقية، ولازالت أراضيهم تغتصب ولازالوا يتعرضون إلى الاعتقالات والاغتيالات والاختطافات.

هنا يفرض الاسئلة التالية نفسها: لماذا يعاني المجتمع التركماني مع وجود العديد من الاحزاب السياسية والسياسيين والدعم اللوجستيكي؟ ماهي العوامل التي تؤثر على السياسة التركمانية سلبا؟ ماهي العوامل التي تؤدي الى المزيد من التدهور في الوضع التركماني؟ يعتبر المواطن والسياسي الى جانب المؤسسات السياسية من أهم العوامل في مثل هذه المعادلات التحليلية، إلى جانب ذلك فان هناك

عوامل الخارجية والتي بلا شك تلعب دورا مهما في التأثير على سير السياسات القومية.

المواطن

هل أن المواطن التركماني يدرك تردي الواقع السياسي التركماني؟ من المؤكد فان الجواب سيكون نعم، المواطن التركماني يعرف بذلك جيدا والحالة هذه معروفة أيضا في الوسطين الثقافي والسياسي التركماني.

إن من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق المواطن هي المشاركة في العملية السياسية ومتابعة أداء من يمثله وتدقيق فعالياتهم. والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل ان المواطن التركماني يقوم بذلك؟

سمتان من سمات السياسة التركمانية الحالية تقدم الإجابة الواضحة على هذا السؤال. الأولى: الأعداد القليلة من الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب او المرشحين التركمان في الانتخابات العراقية المتتالية. ففي الانتخابات العراقية الأخيرة في العام الماضي كانت حصيلة أصوات المرشحين التركمان في جميع القوائم العراقية مائتين ألف صوت فقط، بينما لا يوجد مصدر تركماني بما في ذلك المنظمات السياسية التركمانية الذي يقدر عدد التركمان في العراق أقل من مليوني نسمة والذي يجعل عدد ناخبي التركمان في حدود المليون ناخب في اقل تقدير. الثانية: إن الدعم الشعبي للأحزاب السياسية التركمانية محدودة جدا من حيث الانتماء والدعم المادي.

إذا كان المواطن التركماني يدرك حالة التردي في الواقع السياسي، إذا فلماذا يلتزم بالصمت؟ ألا يتحمل المواطن التركماني بشكل عام والمثقفين والكتاب التركمان بالدرجة الأساس مسؤولية السكوت عن الاداء المزري للمؤسسات والقيادات التركمانية وبالتالي عن تردي الواقع السياسي التركماني والإخفاقات المزمنة للعاملين التركمان في الساحة السياسية العراقية وغيابهم عنها؟ الجواب على هذا السؤال متروك للمواطن التركماني وعلما بأنه في مثل هذه الحالات يتحمل المثقفون وخصوصا كتاب القوم الجزء الأكبر من المسؤولية.

منذ بداية العمل السياسي التركماني المحترف في بداية تسعينيات القرن الماضي لم يستطيع المثقف التركماني أن يتحدى التدهور في السياسة التركمانية والبحث عن الأسباب الذاتية وراء هذا التدهور وبقي صامتا إزاءها ولاسيما فيما يتعلق بأداء السياسيين والمؤسسات التركمانية وفيما يتعلق بالسياسة التركية لتركمان العراق المتمثلة في الجبهة التركمانية. الكثير من المثقفين التركمان عزلوا انفسهم وانزووا عندما أدركوا الخلل في العمل السياسي التركماني أو عندما لم يستطيعوا العثور على موقع في النظام السياسي الرسمي الذي يتمثل في الجبهة التركمانية.

عقود من الاضطهاد الذي تعرض له التركمان والغفلة والضعف في السياسة التركمانية وضخامة التحديات التي تواجه الوجود التركماني والخيبة في الدعم التركي للتركمان والتعرض للقمع والصعوبات في الحصول على الاحتياجات اليومية والمعيشية قد أنهك الإنسان التركماني واستنفذ طاقاته وجعل من المستحيل تحدي الواقع الفاسد في السياسة التركمانية وبذلك استسلم الكثيرون للواقع وبدا الكثيرون يتعامل مع الجهات التي تغتصب حقوقهم بدلا من تحدي الواقع الفاسد في السياسة التركمانية.

في حين أن الكاتب والإعلامي يلعب دورا محوريا فاعلا في تطوير الثقافة السياسية وتوجيه الديناميكيات لتحسين السياسة القومية، كان دور الكاتب والإعلامي التركماني سلبيا في هذا الجانب إلا ماندر، لم يتناولوا المشاكل الحقيقية في السياسية التركمانية ولم يظهر كاتب تركماني له منهج معين وعمل متواصل في تحليل الوضع السياسي التركماني المتدهور. ساير معظم كتاب التركمان التحفظ الشديد التي تطغى على الحالة العامة للسياسة التركمانية ولم يتطرقوا إلى التفاهات الجلية في الجانب التنظيمي والعملي للمؤسسات السياسية التركمانية. بنى الجبهة التركمانية إعلامه الخاص. ولم يظهر حتى ألان ومنذ عشرون سنة وسائل إعلامية تركمانية مستقلة.

السياسيون و المؤسسات التركمانية

يعتبر السياسيون والمؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني العامل المهم الثاني في تحليل كفاءة أي نظام سياسي قومي. من المعلوم أن هذين العنصرين يشكلان قوة حضور لأي مكون في المجتمع، وخصوصا في المجتمعات المتعدد الجنسيات.

يُعد النظام السياسي القومي من أهم الوسائل في إدارة شؤون أي مكون من مكونات المجتمع. النظام السياسي العام يعمل على المحافظة لكيان المجتمع وثقافته وأدبه ويدرس اقتصاده ويضع وينسق إستراتيجيته القومية ويتصدي على انتهاكات حقوقه والمطالبة بهذه الحقوق إذا انتهكت.

رغم ان المواطن التركماني يقدس الوحدة والتضامن، اخفق سياسيوا التركمان في بناء النظام السياسي القومي وذلك لسببين رئيسين: التدخلات والتبعية الخارجية وتمسك السياسيون بالقيادة والمقام.

كما تفتقر جميع المؤسسات السياسية التركمانية إلى الدعامة الأساسية في التنظيم الحزبي ألا وهي الكادر والكادر المثقف. إذ لم تستطيع هذه المؤسسات السياسية من تنظيم وتثقيف المواطن التركماني مثلما يجب ولم تستطع تشكيل قاعدة شعبية لتكون الداعم والسند الرئيسي لها. وعليه تمتلك هذه الأحزاب تشكيلات إدارية هزيلة و أعداد قليلة جدا من الأعضاء. وكنتيجة بقيت هذه الأحزاب محرومة من التمويل الذاتي وتعاني من الضعف المالي الذي يعتبر من أهم عوامل القوة للمؤسسات السياسية.

وبقيت السياسيون التركمان متقوقعون ضمن محيط السياسة التركمانية الضيقة المبنية على قواعد غير شفافة متحفظة والتي تفتقر للنقد الذاتي وتتأثر بالتبعية القومية والدينية وتخضع لها.

وكنتيجة حتمية اخفق السياسي التركماني والأحزاب التركمانية في مجالات العمل الحزبي حيث انحصرت أهم نشاطات هذه الأحزاب في تقديم المساعدات الخيرية وتوزيع كسوة العيد ولحوم الأضاحي وإصدار بيانات. كما تشتهر هذه الأحزاب بالزيارات الودية حيث لم تنظم إي حزبين تركمانيين مؤتمرات موسعة لمناقشة إحدى المشاكل الكبيرة التي تعاني منها المجتمع التركماني.

العوامل الخارجية

هناك عدة عوامل خارجية رئيسية تؤثر سلبا على النظام السياسي التركماني منذ تأسيس الدولة العراقية، على سبيل المثال، بقاء التركمان بين المجموعتين العرقيين الرئيسيتين في نظام او ثقافة سياسية غير ديمقراطية مع غياب التسامح القومي، الوحدة والعزلة التي عاشها تركمان العراق حتى بدايات تسعينيات القرن الماضي والتهميش من قبل الاحتلال في السنوات الأولى للاحتلال.

لعبت التبعية الدينية والقومية للسياسيين والمنظمات التركمانية الدور الاكبر في تخلف الواقع السياسي التركماني المعاصر الذي كان منهكا اصلا نتيجة العقود من الوحدة في المحيط السياسي والاثني العراقي المعقد، حيث العرب يمسكون زمام الحكم والأكراد الحاصلين على الدعم الدولي.

توجه الأحزاب التركمانية الشيعية صوب قافلة الأحزاب الشيعية العراقية الكبيرة وتثقف ثقافة دينية وأصبح جزئا من تلك الأحزاب مع الحفاظ على الشعور القومي. اما النشاطات الحزبية فقد انحصرت ضمن الدائرة الدينية، وعليه لم تستطيع هذه الأحزاب توسيع قاعدتها الشعبية الممثلة بالتركمان مثلما يجب لضمان العمل الحزبي المحترف والنشاطات الثقافية والتمويل الذاتي. وعندما هيمنت هذه الاحزاب او الائتلافات الشيعية على الساحة السياسية العراقية باتت تلك الأحزاب التركمانية وأعضائها نقطة في بحر، رغم ان بعض من السياسيين التركمان يشغل مواقع مهمة في تلك الاحزاب او الائتلافات ومناصب مهمة في الحكومة العراقية.

أما الأحزاب التركمانية القومية السنية فقد أصبحوا أسير التمويل التركي وأوامرها، إذ منذ نشأتها في بداية تسعينيات القرن الماضي خضعت هذه الأحزاب إلى درجة كبيرة للأوامر الصادرة من انقرا. لتسهيل السيطرة على المؤوسسات التركمانية

السياسية والمجتمع المدني الكثيرة، أسس تركيا الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥ والتي فيها اصبحت كل هذه الاحزاب تحت مظلة الجبهة التركمانية.

يذكر ان قسم الاستخبارات الخاصة (اوزه ل قواتلار) في العسكرية التركية انفردت في ادارة الملف التركماني لتركيا منذ تاسيس الجبهة التركمانية في عام ١٩٩٥ وحتى المؤتمر التركماني الخامس في عام ٢٠٠٨ حيث تم طرد جميع الاحزاب التركمانية من الجبهة التركمانية بانتخابات صورية وبدات محاولات لتحويل الجبهة التركمانية الى حزب سياسي. حاولت الوزارة الخارجية التركية بعد ذلك إدارة ملف الأحزاب المطرودة. كانت إدارة انقرا للجبهة التركمانية علنية قبل المؤتمر التركماني الرابع في عام ٢٠٠٥، ثم انحصرت بعدها في رئيس الجبهة والمجلس وعدد قليل من القياديين في الجبهة.

ان عدم تطابق مصالح مؤسس الجبهة التركمانية مع مصالح التركمان وتناقضها في بعض الأحيان، تعيين الموظفين من قبل الممول، واستخدام منهج عمل وتمويل عشوائي جعل من الجبهة التركمانية العراقية مؤسسة بائسة غير فعالة حيث تفتقر إلى أبسط المراكز والشعب الإدارية القومية والقاعدة الشعبية الذي افقدها القابلية على الدفاع عن التركمان في واحدة من الفترات التاريخية الأكثر صعوبة حيث يتعرضون لأبشع انتهاكات حقوق الإنسان وأساليب الصهر والتهميش.

إن هزيمة التركمان في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٥، أدى إلى فقدان القوى الحاكمة في تركيا ثقتها في قوة التركمان في العراق، حيث بدا إدارة الجبهة التركمانية عن طريق رئيسها الجديد وبأسلوب استبدادي ثم ابعد الأحزاب التركمانية المنظوية تحت الجبهة التركمانية تبعا وقطع التمويل عنهم. فبدات

المحاولة لتحويل الجبهة التركمانية إلى حزب سياسي مدعومة من قبل عدد من المنظمات المجتمع المدني الممولة من نفس المصدر. وتم إخضاع المجلس التركماني للجبهة التركمانية حيث تدارا من قبل القوة التركية عن طريق رئيسيهما.

لعبت الجبهة التركمانية دورا كبيرا في تشتيت السياسة التركمانية فبالإضافة إلى الإدارة الفاشلة التي أدت إلى انفصال مكوناتها، كانت الجبهة ترفض أو تُهمل جميع دعوات العمل المشترك من قبل الأحزاب الشيعية، التي أصبحت لها موطئ قدم في الحكومة العراقية نتيجة ترشيح الكتلة المنظوية تحتها مرشحين تركمان إلى البرلمان والوصول إلى مناصب إدارية عالية في الحكومة العراقية، جاءت هذه الدعوات تارة من قبل عباس البياتي واخرى من قبل الشيخ محمد تقي المولى كان الهدف منها تشكيل قوة تركمانية، في محاولة للم شمل التركمان وتأسيس الجهاز السياسي التركماني. وقوبلت تلك الدعوات في كل مرة بالرفض أو الإهمال من قبل الجبهة التركمانية الخاضعة لأوامر صادرة من انقرا. هذا وكان القادة العراقيين من الائتلافات الشيعية الذين يشكلون الحكومة العراقية ينصحون باستمرار الأحزاب والقادة التركمان المنضوين تحت ائتلافاتهم على ضرورة وأهمية تشكيل النظام التركماني العام كي يتمكنوا في الدفاع عن مصالحهم القومية والتصدي للمظالم الكبيرة التي يتعرض لها التركمان في جميع المناطق التركمانية.

توالت الانتكاسات السياسية واختفى الوجود التركماني في الساحة السياسية العراقية بالإضافة إلى تعرض التركمان إلى جميع أنواع الانتهاكات وكان المواطن التركماني هو الخاسر الوحيد، مما ولد هذا الامر حالة من اليأس والإحباط لدى المواطن التركماني من السياسي التركماني واحزابها وعلى رأسها الجبهة

التركمانية وممولها، وكردود أفعال أولية بدأت الانتقادات من المواطن والمثقفين التركماني توجه الى السياسيين التركمان وخصوصا الجبهة التركمانية وممولها.

وبعد سنوات من الوهن السياسي والعمل الانفرادي وتقوقع الأحزاب التركمانية كل في محيطه الضيق صرح رئيس مجلس التركمان (للجبهة) يونس بيرقدار في منتصف عام ٢٠١٠ انه "جاء زمن التعاون والعمل المشترك بين الأحزاب التركمانية". فدعى يونس بيرقدار الأحزاب التركمانية في كلا المجموعتين الدينية الشيعية والقومية المحافظة إلى الاجتماع به لمناقشة تشكيل المجلس التركماني العراقي العام أو برلمان تركمان العراق وطلب منهم تقديم المشاريع بهذا الخصوص. علما بأنه طرد قسم من هذه الأحزاب من المجلس والجبهة وآخرون أهملوا ولم يتم التعامل معهم أبدا.

بدأت فعلا مشاورات ونقاشات مضمونها تاسيس المجلس التركماني العام او البرلمان التركماني، وعقدت اجتماعات عديدة، ولهزاله الصحافة التركمانية، وعدم وجود صحافة تركمانية مستقلة، فضلا عن الضعف والتحفظ السائد في الوسط السياسي التركماني وغياب التماس أو الصلة بين المواطن التركماني والأحزاب التركمانية بقيت المعلومات حول مضمون هذه المناقشات محصورة بين الذين اشتركوا في هذه الاجتماعات.

رفض معظم الأحزاب التركمانية الرئيسية إشراف رئيس مجلس الجبهة التركمانية يونس بيرقدار على هذا المشروع وشككوا في شرعيته لكونه ليس طرفا محايدا وطلبوا تشكيل لجنة من المؤسسات التركمانية الرسمية لدراسة جميع جوانب المشروع. تجاهل يونس بيرقدار أراء الأحزاب التركمانية واستمر في الاجتماعات.

على الرغم من تنظيم عدد كبير من الاجتماعات (١٥اجتماع) والقياديين المعروفين في بعض ألاحزاب التركمانية ينفون وجود مثل هذه الاجتماعات وبعضهم اشترك في الاجتماع الأول فقط وآخرون يدعون بأنهم لم يبلغوا به وشككوا في جديتها،

تشير المعلومات المسربة من هذه الاجتماعات على عدم وجود أية قواعد أو أسس او مشروع يمكن اتخاذها كقاعدة للنقاشات الجارية. والمشاريع المقدمة من قبل بعض الأحزاب كانت بعيد جدا من ان يعتمد عليها في الوصول إلى دستور برلماني متكامل لشعب نفوسها أكثر من مليونين يعاني من تشتت وانهيار إداري وسياسي.

ويذكر ان معظم المناقشات في هذه الخمسة عشر اجتماعا تدور حول توزيع المقاعد وان الجبهة التركمانية التي تحصل على تمويل كبير من تركيا لا تعير كعادتها اهتماما بالمشروع وقلما تشترك في هذه الاجتماعات وتصر على الحصول على اكبر عدد ممكن من المقاعد والهيمنة على المجلس.

يصف قسم من السياسيين والناشطين التركمان محاولة تشكيل البرلمان التركماني بأنها جزء من سياسة المماطلة العامة للقوى الحاكمة للجبهة ومجلس الجبهة و آخرون يرون بان رئيس المجلس غير جدي في تحقيق المشروع وهدفه هو احتواء أحزاب سياسية تركمانية تحت مظلة المجلس والتي سبق وان تم استبعادهم بانتخابات صورية في المؤتمر التركماني الخامس تم تنظيمها من قبل انقرا.

يذكر أن الجبهة التركمانية تمتلك حوالي خمسة وستون مركزا او فرعا في داخل العراق وخارجه ومئات الموظفين والدخل الشهري للجبهة يقدر بمئات الآلاف من الدولارات. لا تملك الجبهة التركمانية وفروعها منهج إداري سياسي معين، فضلا عن غياب الرقابة للموظفين ومتابعة أدائهم.

اكثر الفروع يمكن اعتباره مركز تجمع انصار الجبهة وغالبا ما يتكون من عوائل معينة ويستلمون رواتب مختلفة. أما الاجتماعات الخاصة بالجبهة التركمانية العراقية في المقر العام فتعقد بشكل عشوائي حسب أهواء رئيسها، إما لمناقشة حالة قد وقعت او مشلكة داخلية يتطلب حلها ان لم يتفاقم الوضع، وهذا الحال يشمل بالطبع الهيئة التنفيذية أو الاستشارية ان اجتمعت، إذ أنها لا تجتمع إلا نادرا قد تكون مرة واحدة في عدة أشهر وكثيرا مع عدم اكتمال النصاب.

أما بالنسبة لفروع الجبهة في الخارج، بعد تحديد الدولة التي يفتتح فيها فرع للجبهة، فيعين شخص من قبل انقرا وتزود براتب شهري معين. لا يجتمع هذه الفروع مع بعضها او مع المركز في انقرا.

إن حصر انقرا قرارات تعيين أو فصل الموظفين من الجبهة في يده يوثر تأثيرا سلبيا على كفاءة مؤسسات الجبهة. و كثيرا ما تتواجد موظفين غير منسجمين مع بعضهم وأحيانا مع رؤسائهم ويبقون يعملون في نفس الدائرة. والشخص الذي يراه انقرا مناسبا لمصالحها يبقى في وظيفته رغم فقدانه ثقة موظفيه وثقة الشارع التركماني وعلى سبيل المثال رئيس الجبهة الحالي.

بقيت صلاحية التمويل منذ البداية تحت السيطرة الكاملة لانقرا. وعن طريق توجيه رئيس الجبهة والسيطرة على التمويل تسيطر انقرا كليا على جميع الفعاليات في الجبهة وفروعها.

يتميز الإدارة التركية للقضية التركمانية بالصلافة العسكرية والإجراءات الانتقامية، على سبيل المثال:

- ثار سبعة من الأعضاء التسعة في اللجنة التنفيذية (اكبر هيئة في الجبهة) للجبهة على رئيسهم في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. قامت انقرا بتنظيم المؤتمر التركماني الخامس وبانتخابات صورية تم طرد وإسكات الثائرين السبعة وتم إعادة انتخاب رئيس الجبهة.

- قبل عدة أشهر تصدى قيادي في الجبهة التركمانية والذي كان احد الأعضاء الكفوئين في اللجنة التنفيذية ورئيس أحد الشعب الرئيسية للجبهة لرئيس الجبهة في مناقشات تحديد المرشحين للمناصب السيادية في الحكومة العراقية. تم طرده مع فريق عمله من الجبهة التركمانية.

الأستنتاج

في ظل الظروف العراقية الخطرة الذي يطغى عليه التعصب القومي وخلال عقود من الوحدة والتعرض لسياسات الصهر والقمع تشتت مراكز القوة الإدارية والسياسية للمجتمع التركماني.

إن الأسلوب الأناني للسياسة التركية في إدارة الملف التركماني ومنذ إرساء الملاذ الآمن في ١٩٩١ سبب في ازدياد التشتت السياسي والإداري التركماني، في حين

أن تركيا لم تعطي أية أهمية لتركمان العراق قبل ذلك التاريخ وحتى في فترات تعرض التركمان فيها إلى أشرس سياسات القمع والصهر.

إن التبعية الدينية والأثنية جعلت السياسيين والمؤسسات التركمانية تفشل في إرساء التعاون فيما بينهم لبناء النظام السياسي القومي التركماني العام. وأدى هذا إلى انعدام المؤسسات السياسية والإستراتيجية القومية المحترفة وغياب التركمان في الساحة السياسية العراقية والفشل في إيقاف الانتهاكات الخطيرة لحقوق التركمان.

ينبغي على السياسيين التركمان القيام بتقييم ذاتي شامل والبدء في التخطيط لإعادة هيكلة المنظمات التركمانية وتنظيم النشاطات على أسس مهنية محترفة وعلى مستوى التحديات التي تهدد الوجود التركماني في العراق.

كي يكون للتركمان دور فاعلا في الساحة السياسية العراقية المعقدة، ولإيقاف انتهاك حقوق الإنسان المستمرة للتركمان، وإرجاع الكثير من الحقوق المنتهكة والمسلوبة، ولإيجاد حلول للكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع التركماني وإحياء الفن والثقافة التركمانية وذلك بإيجاد وتطوير المؤسسات القومية الإستراتجية، يتوجب تشكيل النظام السياسي التركماني العام المستقل الذي يكون صاحب القرار ويتصف بمصداقية حقيقية، له أدواته السياسية المستقلة وأجهزته الإدارية ويسيطر على ميزانيته. إن المواطن التركماني وبالأخص المثقفين والكتاب يتحملون المسؤولية الأكبر في تحقيق الإصلاحات الجذرية للمحافظة على الوجود القومي التركماني في العراق.

القسم الثالث

تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

تاريخ: ٨ مايس ٢٠١٣
عدد: مقا. ٢- ج١٣٠٨

ينقسم المجتمع السياسي التركماني في العراق إلى ثلاث مجموعات: المجموعة القومية المحافظة، المجموعة الدينية الشيعية والمجموعة الموالية للأحزاب الكردية. فالمجموعة القومية المحافظة تعد من أكبر المجموعات السياسية التركمانية وهي التي تهيمن على الساحة السياسية التركمانية، اما المؤسسات الدينية الشيعية التركمانية فهي ماتزال محدودة الحجم والفعالية على الرغم من ان حوالي نصف التركمان في العراق هم من المذهب الشيعي، اما المجموعة الموالية للأكراد فبقيت محصورة في نطاق ضيق رغم كثرة عددها.

رافقت المسيرة السياسية لتركمان العراق عوامل سلبية كثيرة في التاريخ الحديث، منها تعقيدات التطورات الداخلية في السياسة العراقية وظهور المشاعر القومية المتعصبة بعد تأسيس الدولة العراقية مباشرة، والواقع التركماني كثالث اكبر مكون بعد العرب والاكراد المتواجد في منطقة استراتيجية غنية بالثروات الطبيعية.

اما العلاقة التركمانية التركية التي يغلب عليها الطابع الاتكالي فلها الحصة الاكبر في التأثير على مسيرة السياسة التركمانية، بالإضافة الى عوامل عديدة اخرى ساهمت في تعزيز هذه العلاقة الغير المتوازنة التي يغلب عليها طابع الخنوع والخضوع وساعدت تركيا بالهيمنة على الساحة السياسية التركمانية هي:

- مشاعر الانتماء القومي الاعمى (الطاعة العمياء) وبالأخص عند القوميين المحافظين التي تعتبر اكبر المجاميع السياسية التركمانية.

- الواقع التركماني المتردي في داخل العراق.
- اعتبار الكثير من التركمان تركيا المنقذ الوحيد لهم حالهم حال المجتمعات ذات الاصول التركية في البلدان المجاورة لها.
- عدم الاستقرار السياسي والانفلات الامني في العراق بعد الاحتلال.
- التركمان في العراق يعد من المكونات الغير الحاكمة (اقلية)، وان الاقلية بحد ذاته تعد نقطة ضعف لأي مكون.
- تعرُّض التركمان لسياسات القمع والتهميش المبرمج وبصورة مستمرة من قبل مكونين كبيرين.
- معاناة التركمان والنظام السياسي التركماني من النقص الشديد في التمويل والدعم المالي.
- بناء النظام السياسي التركماني المحترف في تركيا على اساس المصالح الوطنية التركية والتي تتعارض في نواحي اساسية مع المصالح التركمانية.
- تأثر النظام السياسي التركماني سلبيا من التهديدات الداخلية والاقليمية للسيادة التركية.

يعتمد تركمان العراق في بناء سياستهم مع تركيا على القرابة ولاعتبارات قومية، متيقنين من الدعم التركي لبناء النظام السياسي التركماني بالشكل الذي يصب في مساعدتهم بالقيام بدورهم الطبيعي في الساحة السياسية العراقية والعمل على ارجاع جميع الحقوق التركمانية المغتصبة، بينما بُنيت السياسة التركية تجاه تركمان العراق على المصلحة الوطنية التركية العليا والتي حددتها:

- نهج السياسة التركية اتجاه الاقليات من الأثنيات المذهبية والمكونات العراقية.
- المصالح الاقتصادية التركية الاقليمية المرتبطة بالعراق وبالأخص مع شمال العراق.

- مخاوف تركيا من تهديدات المتمردين الاكراد المتمركزين في شمال العراق الداعية للانفصال عن الدولة التركية.
- مخاوف تركيا من تهديدات ظهور دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

اما العامل الاخر الذي أثر على السياسة التركية تجاه التركمان هو عدم توافق الرغبة القوية عند التركمان لممارسة جميع الحقوق الثقافية والقومية والسياسية مع السياسة التركية للأقليات.

هكذا كان من المستحيل ان تبقى تركيا غير مبالية لتركمان العراق باعتبارهم قومية كبيرة تعاني من الضعف والتهميش وتتواجد في منطقة غير مستقرة وحساسة والتي تشكل خطرا على السيادة التركية. وفي الوقت نفسه كان التركمان بحاجة كبيرة الى دعم تركيا ويعتبرون تركيا المنقذ الوحيد.

كل هذه العوامل جعلت من تركيا الممول الوحيد والمخطط الاكبر لهيكلة وادارة النظام السياسي التركماني واصبحت مركز القرار الرئيسي لآلية اتخاذ القرار التركماني. بما ان هذه الحالة لا تتفق مع الشرعية الدولية وتعتبر تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية العراقية، فبقيت السيطرة المباشرة لتركيا على الشؤون التركمانية غير معروفة حتى للمجتمع السياسي التركماني بحكم ادارة تركيا لها بواسطة الدوائر الاستخباراتية.

ويمكن تقسيم ادارة تركيا للنظام السياسي التركماني الى ثلاثة اقسام وفقا للفترة الزمنية لكل منه والمؤسسات التركية التي قامت بإدارة الملف التركماني.

- الفترة الاولى (١٩٩٠ – ١٩٩٧)

بدأت هذه الفترة مع ظهور اول حزب تركماني محترف في نهايات عام ١٩٩٠ وبدايات عام ١٩٩١ وحتى شهر ايلول من العام ١٩٩٦. ففي هذه الفترة كانت وزارة الخارجية التركية وجهاز الاستخبارات الوطنية التركية (MIT) تديران الملف التركماني للحكومة التركية، اذ ازداد دور الاستخبارات الوطنية التركية نسبة الى وزارة الخارجية مع مرور الزمن في هذه الفترة.

- الفترة الثانية (١٩٩٧ – ٢٠١١)

قامت قيادة القوات الخاصة بالجيش التركي "**Özel Kuvvetler Komutanlığı**" بإدارة الملف التركماني للفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) وانتهت مع تعيين اللجنة التنفيذية الحالية للجبهة التركمانية العراقية في الخامس من شهر ايار عام ٢٠١١، حين استرجعت الحكومة التركية الملف التركماني من يد المؤسسة العسكرية التركية. علما بأن قيام الجيش التركي بسحب الملف التركماني من يد الحكومة التركية جرت بصورة تدريجية، حين بدأت في ايلول من العام ١٩٩٦لتنتهي مع موعد تنظيم المؤتمر التركماني الاول في ايلول من العام ١٩٩٧.

- الفترة الثالثة (من العام ٢٠١١ حتى اليوم)

يدير كل من جهاز الاستخبارات الوطنية التركية والوزارة الخارجية التركية – مكتب العراق الملف التركماني في هذه الفترة، فتعتبر الاستخبارات الوطنية التركية المسؤول الرئيسي من الملف. استرجاع الحكومة التركية للملف التركماني من يد الجيش التركي استمر عدة سنوات وكان موازية للفترة التي تمكن فيها الحكومة التركية من ازالة وصاية الجيش التركي عنها.

تغيرت السياسة التركية تجاه النظام السياسي التركماني مع تغيير الحكومة التركية وتغيير المؤسسات التركية التي ادارت الملف التركماني، كالاستخبارات العسكرية والاستخبارات التابعة لرئاسة الوزراء (MİT) ومكتب العراق في وزارة الخارجية التركية. وقد تأثرت هذه السياسة ايضا مع طبيعة الأشخاص القائمين على هذه المؤسسات. فيما تغيرت سياسة الحكومة التركية الحالية تجاه شمال العراق والدولة العراقية، فاختلفت كليا عن سياسة الحكومات التركية السابقة وبالأخص في السنوات الاخيرة.

لقد تميزت سياسة الادارة التركية للنظام السياسي التركماني بالتشدد والعقوبات التعسفية وصلت ذروتها حينما ابقت الحكومة التركية رئيس الجبهة التركمانية في موقعه على الرغم من المعارضة الجماعية له من قبل اعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٨. حيث تم تنظيم المؤتمر التركماني العام الخامس في نيسان من نفس العام ٢٠٠٨ بأشراف مباشر من انقرا وبانتخابات طغت عليها عمليات التزوير العلنية التي تبعتها عملية طرد معظم السياسيين والاحزاب التركمانية التي تمردت ضد سعدالدين اركيج رئيس الجبهة التركمانية آنذاك واسكات البعض الاخر منهم، نتج احتفاظ اركيج بمنصبه وتحويل الجبهة التركمانية الى حزب سياسي بعد ان كانت مؤسسة سياسية تجمع احزاب تركمانية عديدة وتعتبر الممثل الشرعي الوحيد لتركمان العراق.

تتحكم تركيا في ادارة النظام السياسي التركماني من خلال عدة وسائل، اهمها:

- المصدر المالي (التمويل)

كان التمويل يعطى في البداية الى الحزب الوطني التركماني على شكل دفعات شهرية محدودة عبر الدائرة المشرفة على الملف التركماني، اما تكاليف الفعاليات

المهمة والكبيرة فكانت تزود بعد تقديم طلب رسمي. بعد تأسيس الجبهة التركمانية حيث بدأت تركيا تلعب دورا مباشرا في ادارتها، اذ تم تخصيص رواتب للموظفين والعاملين في الجبهة، وتم فيما بعد تخصيص ميزانية معينة للجبهة ولفروعها وللأحزاب الخاضعة لها. وكانت الميزانية العامة تُرسل الى رئيس الجبهة التركمانية في مقر الجبهة في كركوك وذلك خلال الفترة التي سبقت انتفاضة اعضاء الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية ضد رئيس الجبهة في عام ٢٠٠٨، فيما اصبحت الميزانيات ترسل الى الفروع مباشرة بعد هذا التاريخ. كما ان تركيا حظر على النظام السياسي التركماني الجديد الحصول على مساعدات مالية من اية جهة كانت، رغم ان تمويلها كانت صغيرة جدا اذا قورن بالاحتياجات الكبيرة للتركمان والنظام السياسي التركماني. على سبيل المثال، الدعم المادي من الدول الشقيقة، مثل أذربيجان، والدول الاخرى ومن المنظمات التمويلية الدولية.

بذلك عززت تركيا هيمنتها على الساحة السياسية التركمانية ومؤسساتها واخضعتها لسياساتها الاستراتيجية العامة وللتمويل التركي المطلق. بهذا سهلت تركيا من التحكم على الساحة السياسية التركمانية، فالفعاليات والنشاطات التي لا تتفق مع السياسة الوطنية التركية وسياسات الدوائر المشرفة على الملف التركماني فلا تحظى بالتمويل حتى ولو كانت في غاية الاهمية للسياسة التركمانية. استخدم تركيا التمويل كوسيلة عقابية ضد المؤسسات التركمانية وذلك بقطع او تخفيض التمويل عنهم عندما كانت قرارات او نشاطات تلك المؤسسات غير مقبولة عند السلطات التركية او عندما كانت المؤسسات التركمانية لا تنفذ الاوامر الصادرة لها. كما تعرض التمويل لسوء الاستعمال وحدثت حالات كثيرة من الاختلاس و السرقة وطالت الاتهامات بالأخص المسؤولين الاتراك.

- آلية التعيين

تمسكت تركيا بآلية تعيين الوظائف العليا في الجبهة التركمانية ومؤسساتها بمفردها، على سبيل المثال، رئيس الجبهة التركمانية، اعضاء الهيئة الادارية للجبهة ورؤساء الفروع، رئاسة المجلس التركماني، ادارة القناة الفضائية. طالت هذا التحكم حتى تحديد المرشحين للانتخابات، بالإضافة الى التمسك بصلاحية طرد كل من لا يخضع للأوامر الصادرة من الجهات التركية المشرفة على الادارة، ناهيك عن رفض الإقالات الصادرة من الجبهة التركمانية على سبيل المثال:

- رفض تركيا اقالة رئيس الجبهة التركمانية من قبل الهيئة التنفيذية في عام ٢٠٠٨، واحتفظ الرئيس بموقعه.
- رفض تركيا اقالة ممثل الجبهة التركمانية في انقره من قبل رئيس الجبهة التركمانية في عام ٢٠١١، واحتفظ ممثل انقره بموقعه.
- الطرد الجماعي للأحزاب التركمانية من الجبهة التركمانية في المؤتمر التركماني الخامس في عام ٢٠٠٨ وقطع التمويل عنهم.
- الطرد الجماعي لجميع العاملين في فرع بغداد للجبهة التركمانية في عام ٢٠١٠.

- الاعلام

ظل الاعلام التركماني متخلفا ومحدودا لتجاهلها من قبل السلطات التركية وعدم ايلائها الاهتمام اللازم، كما ظلت فضائية تركمان ايلي ايضا خاضعة بكادرها وبرامجها للسلطات التركية والتي لاتزال تدار من قبل حكومة انقرة وبما يصب في خدمة السياسة التركية في العراق الى جانب قيامها بدعم السياسيين والمنظمات السياسية الموالية لتركيا وتهميش المسؤولين والشخصيات التركمانية غير الراضخة للسياسة التركية.

اما جريدة تركمن ايلي فقد بقيت تراوح مكانها دون اي تطور يذكر، سواء من حيث الحجم او المحتوى، وفشلت النظام التركماني من اصدار جريدة ترقى الى مستوى الصحف المحترفة، وهُمشت الصحافة التركمانية الغير الموالية لتركيا، عليه ونتيجة لغياب الصحافة التركمانية الفاعلة اصبح الانسان التركماني اليوم يفتقر الى ابسط المعلومات حول السياسة العراقية او حتى حول السياسة التركمانية ومؤسساتها، مما انعكس سلبا على اشتراك المواطن التركماني في العملية السياسية الذي يعتبر ضئيلة جدا.

- تمزيق النظام السياسي التركماني

لم تهتم تركيا بوحدة النظام السياسي التركماني، وبعبارة ادق اعاقت تركيا بناء نظام سياسي تركماني مستقل عام وعملت جاهدة على منع تاسيس مثل هذا النظام. عمد تركيا اشراك السياسيين والمؤسسات التركمانية الخاضعة لها في عملية بناء النظام السياسي التركماني وأبعد وهمش جميع السياسيين والمؤسسات الغير الخاضعة للسياسة التركية، شملت الاحزاب التركمانية الشيعية الكبيرة التي تم تهميشها منذ بدايات نشوء النظام السياسي التركماني في بداية تسعينيات القرن الماضي وترك تركيا هذه الاحزاب خارج العملية السياسية التركمانية عند تأسيس الجبهة التركمانية في عام ١٩٩٥، دون مراعاة الحقيقة بان التركمان الشيعة يشكلون نصف حجم نفوس تركمان العراق، و تم تطبيق نفس النهج مع كل جهة تركمانية لم تخضع للسياسات التركية. لم يقتصر الامر بهذا الحد بل امتد ليصل الى طرد وتهميش للسياسيين او المؤسسات التركمانية الذين خالفوا السياسة التركية او رفضوا الرضوخ لأوامرها. كما حاول تركيا اجبار الجبهة التركمانية على الخضوع لسياستها الطائفية السنية في العراق وارغامها على التحالف والتعاون مع جهات سياسية تفضلها تركيا على الرغم من ان الجبهة التركمانية والوسط التركماني لم يكن متحمسة مع للتحالف مع تلك

الجهات، في محاولة اخضاع النظام السياسي التركماني الى الاحزاب العربية والكردية المتعاونة معها، مما حالت هذه المواقف والسياسات المبنية على المصلحة الوطنية التركية الى اعاقة بناء النظام السياسي التركماني المستقل وتمزيق وحدة الصف التركماني وتفتيت كل الجهود لتوحيده .

- عوامل اخرى

لم تتردد تركيا من استعمال الترهيب في المحافظة على سلطة ادارتها للتركمان، باستخدام كافة انواع التهديد والخطف في بعض الاحيان بهدف إسكات الكتاب والسياسيين التركمان المعارضين لسياستها.

عانى النظام السياسي التركماني من التشتيت والتمزيق ومن نقص كبير في التمويل، نتيجة السيطرة التركية على إرادته وبأدواتها المختلفة، مما جعله يعيش تحت وطأة الضغوطات ودوامة الانتكاسات على مدى ٢٣ عاما من عمره التي حرفت مساره كليا عن الاهداف القومية والوطنية المطلوبة:

- أُجبر الحزب الوطني التركماني على تغيير قادته في عام ١٩٩٦، ويعتبر الحزب الوطني اول حزب تركماني محترف وكان يعد من اكبر الاحزاب التركمانية. طُرد الحزب من الجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٨ وقُطع عنه التمويل ليتم تهميشه بعد ذلك، وبالتالي اختفى الحزب من الساحة السياسية.
- كان نادي الاخاء التركماني فرع اربيل يرفض الدخول تحت مظلة الجبهة التركمانية لكونه منظمة مجتمع مدني. تم شق صفوف الهيئة الادارية للنادي في عام ١٩٩٦ وذلك بدفع مجموعة من اعضاء الهيئة الادارية للنادي بقيادة وداد ارسلان الى الانضمام للحزب الوطني التركماني. اذ انسحب بعد ذلك بشهر رئيس وعدد من اعضاء الهيئة الادارية للنادي.

بهذه العملية تم تسهيل عملية دخول نادي الاخاء التركماني فرع اربيل الى الجبهة التركمانية.

- منعت تركيا التركمان من المشاركة في الاجتماعات التي تم خلالها تخصيص المبالغ المستحصلة من برنامج النفط مقابل الغذاء وحالت دون حصول التركمان على استحقاقاتها. في وقت حصل فيه الاكراد على نسبة ١٣٪ من واردات برنامج النفط مقابل الغذاء وحُرّم التركمان من الحصول على حصة من تلك المبالغ الضخمة.
- في عام ١٩٩٦ أُبعِد رئيس الجبهة التركمانية العراقية من منصبه، وقام بتأسيس حزب جديد خارج مظلة الجبهة التركمانية التي كانت ولا تزال تعتبر بمثابة النظام السياسي التركماني.
- تهميش الرئيس الثالث للجبهة التركمانية، الجلبي (١٩٩٦ - ١٩٩٧)، في الاشهر الاخيرة من رئاسته. وبقي جلبي مع مجموعة كبيرة من زملائه خارج النظام السياسي التركماني بعد ان أُبعد عن الجبهة قبل المؤتمر التركماني الاول.
- ترك الرئيس الرابع للجبهة التركمانية العراقية السيد ارسالان الجبهة التركمانية مع مجموعة كبيرة من السياسيين التركمان في عام ٢٠٠٠ على خلفية اتهامه للمشرفين الاتراك على الجبهة التركمانية بعمليات اختلاس كبيرة والتدخل المباشر في الشؤون الجوهرية للجبهة. وقام السيد ارسلان ومجموعته بالتعاون مع السلطات الكردية.
- ضعف وتشتت التركمان في انشطة المعارضة العراقية قبل سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ وعدم فعاليتها بسبب سياسات الادارة التركية المهيمنة على السياسة التركمانية.

- تم معاقبة الجبهة التركمانية العراقية بالكامل تقريبا من العملية السياسية في العراق بعد التغيير في عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب توتر العلاقة التركية الامريكية.
- عان النظام السياسي التركماني من الهزائم تلو الاخرى في جميع الانتخابات العراقية تقريبا، وحصل معظم المرشحون التركمان على اعداد قليلة جدا من الاصوات المثيرة للسخرية. لذا كانت نسبة اعضاء التركمان في البرلمان العراقي وحتى في مجالس بعض المحافظات قليلة جدا في جميع الفترات الانتخابية مقارنة بحجم نفوس التركمان في العراق.
- عدم حصول تواصل او تنسيق بين اعضاء الجبهة التركمانية في الجمعية الوطنية العراقية وفي جميع فترات الانتخابية للجمعية ولم يجتمعوا فيما بينهم الا في حالات نادرة. كما ترك العديد من الاعضاء بعد انتخابهم في الجمعية الوطنية صفوف الجبهة التركمانية وعمل ضد الجبهة التركمانية واحيانا ضد المصلحة التركمانية. وحدث نفس الحالة بين اعضاء الجبهة التركمانية في بعض مجالس المحافظات.
- في عام ٢٠٠٣ ترك تقريبا جميع تركمان اربيل الجبهة التركمانية وبدأوا بالتعاون مع السلطات الكردية تزامن ذلك مع ابتعاد رئيس الجبهة التركمانية من الوسط السياسي التركماني.
- التدخل التركي وإشرافها المباشر في تنظيم المؤتمر التركماني الرابع في عام ٢٠٠٥ والتأثير على نتائجها كان واضحا لدى الكثيرين من العاملين في الوسط السياسي التركماني، حيث أُوتي بالمرشحين المفضلين من قبل الادارة التركية الى ادارة الجبهة التركمانية واستبعد الاخرين. اسس رئيس الجبهة التركمانية الذي ابعد من الرئاسة مع مجموعة من اعضاء الهيئة الادارية حزب جديد وبقي خارج الجبهة التركمانية. وفي نفس المؤتمر انشق فرع الجبهة التركمانية في اربيل وقام بالاستيلاء على جميع الابنية

والمؤسسات التابعة لها في اربيل واصفا الجبهة التركمانية كدمية في يد تركيا.

- كانت رئاسة سعدالدين اركيج للجبهة التركمانية العراقية ولفترتين متتاليتين من اطول الفترات الرئاسية بتاريخ الجبهة والتي أتسمت بالركود وانعدمت فيها النشاطات السياسية التي تهم التركمان. كان اركيج مخلصا للإدارة التركية ولسياستها السلبية تجاه التركمان وهيمنتها على النظام السياسي التركماني ونفذ جميع الاوامر الصادرة له بدون مناقشة وكان ذلك سببا لبقاء اركيج لفترة طويلة رئيسا للجبهة التركمانية على الرغم من معارضة اعضاء الهيئة التنفيذية لسياسته. ادار اركيج الجبهة التركمانية بيد من حديد الذي سبب في عصيان جميع اعضاء الهيئة التنفيذية للجبهة تقريبا ضده.
- دخول الادارة التركية على الخط ورفضها قرار الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٨ بإقالة رئيسها سعدالدين اركيج، بعد تزايد ضغوطات الاحزاب التركمانية المنضوية تحت مظلة الجبهة ومعظم مسؤولي فروعها لتغيير الواقع السياسي التركماني المتردي. تم تنظيم المؤتمر التركماني الخامس بطلب من قبل الادارة التركية وبإدارة مباشرة وعلنية من قبل المشرفين على الملف التركماني للحكومة التركية متجاهلة الارادة السياسية التركمانية، طُرد جميع الاحزاب التركمانية الذين شاركوا في اقالة اركيج وتم اسكات الاخرين من الهيئة التنفيذية بانتخابات مزيفة علنية واحتفظ اركيج برئاسته للجبهة التركمانية و قطع التمويل عن الاحزاب المبعدة.
- تم طرد رئيس فرع بغداد للجبهة التركمانية مع العاملين في الفرع بعد حدوث شجار بينه وبين رئيس الجبهة التركمانية اركيج بعد معارضة الاول لبعض المسائل التي كانت تخص تحديد المرشحين التركمان للتعينات في

الدولة بعد الانتخابات اضافة الى اعتراضه لآلية صرف المخصصات المالية.

- تم توسيع الشورى التركماني في عام ٢٠٠٣ وتحويله الى المجلس التركماني واخضاعه بعد ذلك الى الجبهة التركمانية الخاضعة لتركيا اصلا. فبقي المجلس التركماني كدمية بيد تركيا ومؤسسة تحمل اسم كبير ولكنها منخورة من الداخل ومفرغة من محتواه خصوصا بعد اخضاع مهامه الى الجبهة التركمانية. وأمسى المجلس بلا فاعلية ولا حضور سياسي واسم بلا مسمى وبعد اكثر من عشرة سنوات من تأسيسها، حيث كان بالإمكان جمع وانضواء كل الأطراف التركمانية تحت ظله، وما زال الكثير من السياسيين والمثقفين التركمان يتطلعون الى اعادة تشكيل المجلس التركماني على اسس صحيحة وتوازنات عادلة يمثل كل اطياف التركمان وفعالياته السياسية والثقافية والمدنية والعشائرية بدلا من تمثيله من قبل موظف معين من قبل تركيا بدرجة رئيس مجلس وبراتب شهري.

القى التغييرات التي حصلت في السياسة الخارجية التركية في الفترة الاخيرة بضلاله على العلاقة التركية – العراقية وبدوره على السياسية التركية تجاه التركمان كما انعكست السياسة التركية الجديدة سلبيا على الواقع السياسي التركماني وبشكل مباشر. اعتمدت السياسة التركية الجديدة على الايديولوجية الطائفية الدينية المبنية على المذهب السني وعلى المصالح التركية بشكل تتدخل تركيا في الشؤون الداخلية للعراق وتهدد وحدة العراق، بينما كانت وحدة العراق وقبل عدة سنوات من اهم اسس السياسة الخارجية التركية. من خلال السياسة الجديدة تمكنت تركيا من اقامة تحالفات وعلاقات تعاون وثيقة مع ثلاثة قوى سنية عراقية، سمحت الى درجة كبيرة في التدخل التركي بالشؤون الداخلية العراقية:

- قائمة التجديد

يقود هذه القائمة احد القياديين السابقين البارزين في الحزب الاسلامي العراقي طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية العراقية المتهم بأعمال ارهابية في العراق والهارب الى تركيا. قائمة التجديد تعتبر من اكبر الكتل الاسلامية السنية في مجلس النواب العراقي ولها عشرين مقعد برلماني.

المراقب للشأن العراقي سوف يجد بسهولة بان الحكومة التركية تتبنى للطائفية المذهبية في علاقتها الاستراتيجية مع الهاشمي وبشكل غير معهود في قواعد واصول العلاقات الدولية والسياسية والدبلوماسية بعد ادانة الهاشمي بالإرهاب في العراق. حينما فرط الى سمعتها الدولية بعد قيامها ليس بتكريم الهاشمي بالإقامة فحسب بل تعدتها الى منحه الجنسية التركية في تجاهل متعمد للإرادة الدولية ورغم الانتربول وفي تدخل صارخ بالشؤون الداخلية للعراق مضحية بالمصالح الاقتصادية التركية بين البلدين الجارين التي تراجعت كثيرا عن معدلاتها في الأعوام السابقة وخسرت الشركات التركية فرصا كثيرة من اجل دعم الهاشمي.

حاولت تركيا ارغام الجبهة التركمانية على التعاون والتنسيق مع الهاشمي ومجموعته في الجمعية الوطنية. وقد تجلى التعاون الوثيق بين الهاشمي وتركيا بعد سلسلة الزيارات المتلاحقة والمتكررة للأخير الى تركيا، بحيث وصل عدد هذه الزيارات في بعض السنوات الى خمسة وعشرين زيارة في السنة حسب ما تناقلته بعض المصادر، وفي الوقت الذي كان السياسيون العراقيون يقصدون الدول العربية او الاوروبية لمعالجة مشاكلهم الصحية، فيما كانت كل الطرق تؤدي بالهاشمي الى أنقرة للمعالجة، اذ تم اجراء جراحة القلب له في مستشفيات (كولهانا) العسكرية في انقرة .

ففي الوقت الذي فشل فيه احد الساسة التركمان (من المجموعة الدينية الشيعة) من طرق الابواب التركية وبإلحاح للحصول على حزمة بث من القمر الصناعي التركي (تورك سات) لإطلاق فضائية تركمانية يمكن تمويلها من تبرعات رجال اعمل تركمان لتغطية النقص الحاصل في الاعلام التركماني فلم تفلح محاولاته التي باءت بالفشل، في حين قامت تركيا بتقديمها الى الهاشمي فضائية بغداد عندما كان رئيسا للحزب الاسلامي التي ما زالت تبث على القمر الصناعي التركي (تورك سات) منذ انطلاقها في عام ٢٠٠٦ .

- قائمة العراقيون

يقود رئيس المجلس النواب العراقي اسامة النجيفي هذه القائمة والتي تعد من اكبر قوائم القوميين المحافظين السنية في مجلس النواب العراقي ولها عشرون مقعدا.

وقد عرف النجيفي بزياراته الكثيرة الى تركيا حاله حال الهاشمي وحضوره مع رئيس الوزراء التركي أردوغان لأداء صلاة الجُمعة. ان الدعم المادي الكبير الذي قدمته تركيا للنجيفي خلال الانتخابات النيابة العراقية في عام ٢٠١٠ كان قد اثار الشارع العراقي حينها فيما تم تناوله في الوسط السياسي التركماني بشكل واسع، وقيل بان حجم الدعم قارب المليون دولار، علما ان للنجيفي صلات تجارية كبيرة في تركيا، وعليه فان الدلائل تشير الى ان تركيا قامت ببناء القوة السياسية لأسرة النجيفي، التي لم تكن تتمتع بها فب الوسط السياسي العاراقي سابقا كما ترددت انباء صحفية لم يتم التاكيد منها عن وجود شركة بترولية تجارية ضخمة بشراكة ثلاثية (اردوغان – النجيفي – البارزاني) تدار من قبل ابنائهم.

- حكومة الاقليم الكردية

المعروف للجميع بان المشكلة الكردية تعد من المشاكل العراقية المعقدة التي يصعب حلها. فقد كلفت هذه المشكلة العراق مبالغ طائلة وحياة الكثيرين من العراقيين في القرن الماضي. كما احتلت الميليشيات الكردية بعد سقوط النظام البعثي في عام ٢٠٠٣ مناطق واسعة من العراق التي تقطنها الاكثرية من القوميات الغير الكردية واخضعتها الاحزاب الكردية لإدارتها بما في ذلك الكثير من الاراضي التركمانية، ونتج عن ذلك تغييرات ديموغرافية كبيرة في تلك المناطق بفعل سطوة الاحزاب الكردية، وفي احيان كثيرة كان المسؤولون الاكراد يعربون عن ملكيتهم لتلك الاراضي، الذي يعرف بالمناطق المتنازع عليها، وعن نيتهم بضم تلك الاراضي اليها واقامة دولتهم المستقلة، والمعروف للجميع بانهم يحكمون مناطقهم حاليا كدولة مستقلة تقريبا.

بينما تنظم دول العالم علاقاتها مع الاقليم الكردي اخذين بنظر الاعتبار الحقائق المذكورة، ورغم دقة الوضع في المنطقة وحساسية الشؤون الداخلية ووحدة العراق، الا ان تركيا تتجاهل كل هذه الحالات وتقوم بتجاوز الحدود الدبلوماسية الدولية في بناء علاقتها مع المنطقة الكردية متجاهلة الحكومة المركزية العراقية. لا توجد حالة مشابهة لزيارة رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركية لأربيل. وان المعاهدات التي عقدتها الحكومة التركية مع النظام البارزاني في مجالات النفط والغاز تجاهلت الحكومة المركزية العراقية التي استنكرتها ورفضتها.

وتجلى تدخل تركيا بالشؤون الداخلية العراقية في العلاقة غير الطبيعية بين الحكومة التركية وحكومة الاقليم، وادارتها المباشرة للنظام السياسي التركماني حينما تنازل رئيس مجلس محافظة كركوك من القومية الكردية عن منصبه الى عضو تركماني ذو اتجاه سياسي ديني سني في أيار من العام ٢٠١١. ونتيجة

لتلك العملية استشعر المكون العربي في مجلس محافظة كركوك بالتهميش والشعور بالغبن، الامر الذي ادى الى تصاعد وتيرة الهجمات الارهابية على التركمان.

أن طلب المسؤولين الاتراك من السياسيين التركمان بعدم رفض تصريحات المسؤولين الاكراد حول الحاق كركوك الى المنطقة الكردية كشفت وبشكل واضح الدعم التركي لمشروع انفصال الاقليم الكردي عن العراق وتقسيمه.

اما زيارة وزير خارجية تركيا احمد داود اوغلو الى كل من مدينة اربيل ومدينة كركوك، المحافظة العراقية الأكثر حساسية، في مايس عام ٢٠١٢، متجاهلا طلب الحصول على تأشيرة الدخول من الحكومة العراقية كما تقتضي القواعد الدبلوماسية كان خرق صارخ اخر وتدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للعراق ورسالة واضحة لتجاهل الحكومة المركزية ودعما مكشوفا للسلطات الكردية وتشجيعها على الانفصال من العراق. ووصفت الخارجية العراقية هذه الزيارة بالاستهانة بالسيادة الوطنية العراقية وانتهاك قواعد التعامل الدولي.

فالسياسة التركية المتناقضة مع المصالح السياسية والوطنية التركمانية في التدخل الصارخ للشؤون الداخلية للعراق قد الحقت اضرار بالغة بالسياسة التركمانية والنظام السياسي التركماني.

في عام ٢٠١١ بدأ السياسيون والمؤسسات السياسية التركمانية ينظمون اجتماعات جدية مكثفة ويعملون على مشروع لتجديد وبناء مجلس تركماني محترف. كان رئيس المجلس، يونس بيرقدار، الذي يخضع لتركيا والذي يشرف على الاجتماعات، يماطل باستمرار ويوجه سير العملية الى اتجاهات غير ايجابية

محاولا ابقاء المجلس على حالته الجامدة وارجاع الاحزاب السياسية تحت مظلة الجبهة التركمانية. وفي ذروة العمل لأحياء المجلس قامت تركيا بإجهاض المشروع بسحب بعض السياسيين التركمان العاملين في الاحزاب السياسية التركمانية الاخرى للحيلولة دون بناء المجلس، وقامت بتشكيل هيئة ادارة ورئاسة جديدة للجبهة التركمانية العراقية، علما بان اعضاء الهيئة الادارية للجبهة التركمانية ورئيسها يفترض انتخابهم من قبل المؤتمر التركماني العام، حسب النظام الداخلي، وبهذه العملية افشلت تركيا محاولات بناء النظام السياسي التركماني المستقل لتحافظ على هيمنتها على النظام السياسي التركماني الذي كان يتمثل في الجبهة التركمانية.

في اوائل عام ٢٠١١ قام ممثل الجبهة التركمانية في انقرة، الذي يعتبر الوسيلة التي يطبق بواسطتها انقرة املاءاتها على الجبهة التركمانية، بتأييد السياسة التركية ودعمها للإقليم الكردي، وفي الوقت نفسه بدا الحديث عن احتمال تعيين ممثل انقرة للجبهة التركمانية رئيسا لها وتم نشر مثل هذه الاخبار في الصحافة، فأصدرت الجبهة التركمانية كتابا رسميا تقيل بموجبه ممثل الجبهة التركمانية في انقرة. قوبل ذلك برفض الحكومة التركية ليحتفظ ممثل الجبهة التركمانية في انقرة بمنصبه.

ان استغلال الحكومة التركية للنظام السياسي التركماني وتدخلها للشؤون الداخلية العراقية قد وصل ذروته بعد اتهام نائب رئيس الجمهورية العراقية ورئيس قائمة التجديد الاسلامية السنية طارق الهاشمي الذي كانت تدعمه تركيا بالاشتراك في الاعمال الارهابية في كانون الاول من عام ٢٠١١ من قبل السلطات القضائية العراقية، طلبت تركيا من الوزير التركماني في كتلة العراقية بالانسحاب من حكومة المالكي مع كتلته، الا ان الوزير التركماني من الجبهة التركمانية العراقية

في كتلة العراقية رفض اوامر الحكومة التركية وامتنع عن الانسحاب من الحكومة العراقية، وسط تأييد واسع من السياسيين التركمان والمؤسسات السياسية وغير السياسية وعدد من النواب التركمان لرفض انسحاب الوزير التركماني، على الرغم من ادراكهم بان تركيا سوف لن تبقى ساكته على مثل هذا التصرف الذي يحصل لأول مرة وبهذا الحجم الكبير في معارضة اوامر الحكومة التركية.

لم يدم الامر طويلا حتى جاءت العقوبات التركية متسارعة اذ تم استدعاء رئيس الجبهة التركمانية العراقية من قبل المسؤولين الاتراك مطالبين اياه بتقديم استقالته. رفض رئيس الجبهة التركمانية العراقية هذا الطلب مستندا الى النظام الداخلي للجبهة الذي ينص بان انتخاب رئيس الجبهة واعفاءه من منصبه يتم اقراره من قبل المؤتمر التركماني العام مطالبا في الوقت نفسه تنظيم المؤتمر التركماني السادس. ولم يكن تنظيم المؤتمر التركماني الجديد من صالح تركيا وعليه لم ينعقد المؤتمر، ولكن العقوبة اخذت منحى اخر، اذ قطعت تركيا النسبة الكبيرة من الدعم المالي المقدم للجبهة، علما بان الجبهة التركمانية كانت تعتمد على تركيا كليا فيما يخص الدعم المالي، في الوقت نفسه لم يُسمح للجبهة التركمانية من الحصول على الدعم المادي من اية جهة اخرى.

يوما بعد اخر تقاطرت العقوبات التركية على الجبهة التركمانية الواحدة تلو الاخرى بسبب رفضها الطلب التركي، فقامت الحكومة التركية وكإجراء انتقامي من الذين رفضوا الاملاءات التركية الجديدة بدعم مجموعة صغيرة موالية لها من الاسلاميين والانتهازيين في الهيئة التنفيذية للجبهة، وهمشت الاخرين وعملت ضدهم، مما ادى الى فتح شرخ كبير في الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية التي كانت ولاتزال تعتبر بمثابة النظام السياسي التركماني، اذ انقسمت الهيئة الى مجموعتين متعارضتين، مما ادى الى ظهور مجموعة في الهيئة التنفيذية للجبهة

التركمانية تدعم السياسة الطائفية للحكومة التركية ومصلحتها الوطنية وتعارض سياسة الحكومة المركزية العراقية التي كانت تتقاطع مع الحكومة التركية في نقاط عدة. فأُعطيت لهذه المجموعة مساحة واسعة للظهور في برامج تلفزيون تركمن ايلي. فارتبك العمل وتأزمت العلاقات والمواقف داخل الجبهة التركمانية وبالتالي ادت هذه الخلافات اعاقة اتخاذ القرارات داخل الجبهة بالشكل الذي يناسب السياسة الوطنية التركية ومن جهة اخرى اكتسبت المجموعة الاخرى اي المجموعة الرافضة للطلب التركي تعاطفا واسعا بين الاوساط السياسية والثقافية والاجتماعية التركمانية، فيما استهجنت المواقف التركية مستنكرة تلك السياسة البراغماتية التي تتبعها في الاتجاه التركماني المعاكس لمصالحها ومستقبلها.

فبقيت المجموعة المؤيدة للسياسة التركية داخل الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية والحزب التركماني الموالي عقائديا لتركيا خارج المؤتمر الذي تم تنظيمه من قبل معظم المؤسسات التركمانية في ١٣ نيسان ٢٠١٣ لتأسيس المجلس التركماني المستقل، على الرغم من اجتماع اللجنة التحضيرية لتأسيس المجلس التركماني ولقائها مرتين مع تلك المجموعة وتلك الحزب التي لم تبدي معارضتها للمشاركة حينها، وبالتالي فشل جهد اخر من المجهودات الكثيرة المبذولة لبناء المجلس التركماني المستقل تحت معاول التدخل التركي.

الاستنتاجات

في ضوء الحقائق المذكورة أعلاه نستنتج الاتي:

على الرغم من الاستغلال التركي الواضح للنظام السياسي التركماني وتوظيفه للمصالح الاقتصادية والامن القومي التركي، فان العوامل الجيوسياسية المتعلقة

بالتركمان والمنطقة، اظهرت صعوبة إنقاذ النظام السياسي التركماني من الهيمنة التركية وتسبب في أعاقة بناء النظام السياسي التركماني المستقل وسهلت استمرار تعرض التركمان الى المزيد من التطهير العراقي.

ان الخضوع لتركيا لا يحرم التركمان من دعم القوى الوطنية والاقليمية والعالمية فحسب، بل يخلق الكراهية والعداء تجاه التركمان، ويشكل واحدا من اهم الاسباب الاساسية لاستهداف التركمان ويعرض التركمان الى المزيد من الترهيب والقتل والاختطاف والاغتيال والسجن الاعتباطي، والتهميش في ادارة مؤسسات الدولة وضياع مساحات شاسعة من الاراضي والتغيير الديموغرافي لمناطقهم والهجمات على مدنهم ناهيك عن دفع التركمان لفواتير تدخلات تركيا في سوريا والكراهية المتصاعدة ضد تركيا نتيجة دعم الاكراد والطائفية في العراق.

على الرغم من كل هذه النكبات التي يتعرض لها التركمان في العراق منذ عقود لم تغير تركيا من سياستها المبنية على مصالحها في توظيف واستثمار لتركمان العراق على حساب معاناتهم وتهديد وجودهم.

لازالت الغالبية العظمى من تركمان العراق غير مهتمين بل يجهلون العملية السياسية في العراق، ولذلك لا يعلمون شيئا عن استراتيجيات السياسة التركية تجاه التركمان وليس بمقدورهم تقدير الاضرار الناجمة عنها.

التوصيات

آخذا الحقائق المذكورة اعلاه بنظر الاعتبار بات التخلص من التبعية لتركيا ضرورة حتمية لتركمان العراق، وعليه نوصي:

ينبغي على القوى الوطنية والاقليمية والدولية والامم المتحدة دعم التركمان في بناء نظامهم السياسي ووسائل اعلامهم وصحافتهم المستقلة.

ينبغي على الحكومة العراقية دعم تركمان العراق والاقليات العراقية الاخرى ماليا، وخلاف ذلك تتعرض هذه المجتمعات العراقية الكبيرة الى الاستغلال من قبل القوى الخارجية.

يجب تأسيس اعلام تركماني مستقل لتنوير المجتمع التركماني وضمان اشتراكهم في العملية السياسية.

ينبغي على التركمان ترك الطاعة العمياء لتركيا وبناء علاقة مشتركة مبنية على المصالح المشتركة والبحث في الوقت ذاته عن حلفاء اخرين غير تركيا.

القسم الرابع

السياسة التركية تجاه التركمان تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية

السياسة التركية تجاه التركمان تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية

تاريخ: ٣٠ مايس ٢٠١٣
عدد: مقا. ٣- ج١٣٣٠

كالإنسان، تستند الدول على معايير اساسية في بناء سياتها الخارجية، ويعد عاملي المصلحة الوطنية والقيم الاخلاقية من المعايير الاساسية التي يتم اعتمادها لبناء العلاقات الدولية. في الوقت نفسه ان المبالغة في المصالح ضمن اطار العلاقة بين الدول تؤدي الى التقليل من معايير القيم والعكس الصحيح. ان القيم الاخلاقية المنبثقة من ثقافات المجتمعات يعد من المؤثرات الكبيرة على التوازن بين هذين العاملين وبالتالي يلعب دورا مهما في رسم السياسة الخارجية للدول.

قلة تطور الثقافية السياسية عند المجتمع وغياب الوعي السياسي قد يؤدي احيانا الى ظهور علاقات غير مبرمجة ومبهمة بين تلك المجتمع ومجتمع اخر يمتلك مقومات السياسة الدولية. المثال على ذلك هو العلاقة بين تركيا والمجتمعات الناطقة باللغة التركية في الدول المجاورة. وتعد العلاقة بين تركيا وتركمان العراق مثالا حيا لمثل هذه العلاقات التي تستحق الدراسة.

ان عدم الارتياح والعداوة التي تولدت عند المكونات الغير التركية ابان الدولة العثمانية في الدول التي كانت تحكمها العثمانيين، والتي زادت في العقود الاخيرة التي سبقت سقوطها، انعكست على الاقليات التركية بعد سقوطها حيث كانت هذه الدول تحكمها حكومات غير تركية. اذ تعرضت اتراك البلقان الى مجازر كبيرة، لازال اتراك اليونان محرومين من الحقوق والهوية القومية والثقافية، وفي بلغارية

اجبروا على تغيير اسمائهم الى اسماء غير تركية. اما في الدول العربية فهمشوا وتعرضوا على سياسات الصهر والقمع الخطيرة، والمثال على ذلك وضع التركمان القلق في العراق[١] وسوريا.[٢] اذ لم يبقى امام هذه الشعوب التركية المضطهدة غير ان يعتبروا تركيا المنقذ الوحيد لهم، في الوقت الذي لم تكن لتركيا اية سياسة محددة الاهداف او حتى مسعى لمساعدة هذه الشعوب.

ان الظروف الجغرافية والسياسية المعقدة والصعبة التي مرت بها هذه الشعوب ذو الاصول التركية ولأمد طويل اثرت وبشكل سلبي في بناء ونمو انظمتهم السياسية. ان غياب الخبرات السياسية وعدم وجود مصدر تمويل لهم جعل هذه الشعوب بحاجة ملحة الى تركيا واخضعهم لها، في الوقت نفسه ازداد العداء لهذه المجتمعات، ما سبب من تقليل فرصة الحصول على الدعم المطلوب من القوى الغير التركية.

المتتبع للسياسة الخارجية التركية تجاه تركمان العراق وخاصة لفترة العقدين الاخيرين، سوف يجد بسهولة الابعاد الغير الانسانية التي اعتمدتها السياسة التركية تجاه تركمان العراق، حيث كان التركمان يتعرضون الى الاضطهاد والتهميش فضلا عن عمليات القمع والتطهير العرقي والمجازر التي ترتكب بحقهم من قبل حكومة البعث في العراق بقيت تركيا متفرجة دون ان تحرك ساكنا حتى حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩٠. فعلى الرغم من تواجد اكبر واكثر السياسيين والمقيمين التركمان في تركيا، لم تسمح تركيا لتركمان العراق إقامة حزب سياسي في تركيا يمثل التركمان كقوة سياسية مثلما حصل مع العراقيين من غير التركمان في دول الجوار الاخرى للعراق ودول اوروبية عدة قبل تشكيل الملاذ الآمن في شمال العراق.

بعدما ظهر فراغ في السلطة وعدم الاستقرار في شمال العراق واصبح استقلالية وسيطرة الاكراد لمؤسساتها واقع حال، وازداد تواجد الحزب العمال الكردستاني حيث يهدد الامن والسيادة التركية، تم تأسيس الحزب الوطني التركماني العراقي وبدعم مادي من تركيا، فسيطرة تركيا على السياسة التركمانية ولعبت الدور الاكبر في تحديد الكوادر العليا والسياسة التركمانية واستخدمها في خدمة السياسة الوطنية العليا لتركيا. ولم تتردد تركيا في استخدام الوسائل الغير المشروعة اذا ما تطلب الامر من اجل التمسك والمحافظة على بقاء السياسة التركمانية تحت سيطرتها.

في الوقت الذي كانت تركيا تهيمن على النظام السياسي التركماني في العراق بعد عام ١٩٩٠ ازداد تعرض التركمان الى انتهاكات حقوق الانسان، فسجلت نسبة تعرضهم الى التهديدات والارهاب والقتل والخطف والاغتيالات والاعتقالات التعسفية اعلى مستوياتها فضلا عن التهميش في ادارة مناطقهم والحصول على مناصب في ادارة الدولة مع استمرار مصادرة اراضيهم والتغيير الديمغرافي لمناطقهم والهجمات العسكرية على مدنهم.[١]

تعد السياسة السلبية التي تنتهجها تركيا ضد الاكراد في تركيا ومنذ تأسيس الدولة التركية احد اسباب العداء الكردي تجاه التركمان في العراق حيث لعبت هذه الحالة دورا مهما في الاضطهادات التي تعرض لها التركمان من قبل الاحزاب والميلشيات الكردية. ان اضطراب العلاقة التركية الكردية في شمال العراق والعلاقة التركية الامريكية بعد سقوط نظام البعث مباشرة في عام ٢٠٠٣، حيث تهيمن تركيا على السياسة التركمانية، كان احد الاسباب المهمة في تعرض التركمان الى التطهير العرقي الحقيقي.

لعبت تركيا دورا مهما في اعاقة بناء وتطوير النظام السياسي التركماني. اهم العوامل في السياسة التركية تجاه تركمان العراق والتي لعبت دورا كبيرا في فشل النظام السياسي التركماني والسياسة التركمانية هي:

اولا: استبعد همش تركيا اية جهة تركمانية ترفض الانضمام او العمل تحت مظلة الجبهة التركمانية العراقية التي تأسست بأشراف وتمويل مباشر من قبل تركيا، وكانت للأحزاب التركمانية الشيعية النصيب الاكبر من هذا الاستبعاد فضلا عن بعض الاحزاب القومية التي تم طردها، الى جانب ذلك رفضت تركيا اشتراك الجبهة التركمانية في بناء النظام السياسي التركماني العام.

ثانيا: على الرغم من عدم كفاية التمويل المالي التركي لبناء نظام سياسي تركماني محترف باستطاعته المطالبة والدفاع عن حقوق الملايين من التركمان في العراق، منعت تركيا الجبهة التركمانية العراقية من تلقي اي دعم مالي من اية طرف ثان، وان كانت تلك المساعدات جاءت من الدول الناطقة بالتركية كأذربيجان.

كنتيجة لهذه السياسة التسلطية والمبنية على المصالح التركية البحتة، فشل التركمان في بناء نظام سياسي تركماني محترف تتمتع بالاستقلالية، مما نتج من ذلك اختفاء التركمان من الساحة السياسية العراقية، وبالتالي فشل التركمان في ارجاع حقوقهم المسلوبة بل تعرضوا الى انتهاكات اشد قسوة لحقوق الانسان.

ان اهتمام البرلمان الاوربي للقضية التركمانية وردة فعل السياسة التركية تجاه التوجه الاوروبي يوضح جانب اخر من السياسة التركية المؤذية لتركمان العراق والتي تخلو عن كل القيم الاخلاقية، اذ تم ادراج مآسي تركمان العراق ولأول مرة

في الوسط الدولي عندما صادق اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للبرلمان الاوربي على قرار حول محنة تركمان العراق في ١٣ نيسان ٢٠١٣.[٣]

نشر المركز التركي للدراسات الاستراتيجية في الشرق الاوسط (ORSAM) مقالا بعنوان "القرار الذي اتخذ في البرلمان الاوربي بشان العراق والملاحظات حول اثارها على تركمان العراق" من قبل استاذ مساعد (س. اركمن) انتقد فيه الحدث باعتباره استند على وصف التركمان كأقلية،[٤] الى جانب ذلك تم استدعاء بعض السياسيين التركمان من قبل جهات رسمية تركية الذين تلقوا نفس الانتقاد الخاص بالأقلية، في حين ان تعريف الأمم المتحدة للأقلية ينطبق على تركمان العراق.[٥]

السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا ينتقد جامعي تركي ومؤسسة بحثية تركية مثل هذا الحدث الدولي لشعب ينتمي الى نفس القومية وعان لعقود من التطهير العرقي، في الوقت نفسه يثير نقطة لا مبرر لها؟

لفهم هذا النهج الغير المنطقي، ينبغي توضيح عدد من النقاط الرئيسية التي لها علاقة بالموضوع:

- ان الشعب التركماني يعارض بشدة وصف تركمان العراق كأقلية، الى درجة بحيث يرفضون اي تركماني او مؤسسة تركمانية التي تقبل وصف تركمان العراق اقلية.
- تأسست المركز التركي للدراسات الاستراتيجية في الشرق الاوسط (ORSAM) في عام ٢٠٠٩ على انقاض مركز البحث الدولي وفي نفس

العنوان. يشار الى ان مركز البحث الدولي منظمة مجتمع مدني تابعة للجيش التركي.

- ان كاتب مقال المركز التركي للدراسات الاستراتيجية في الشرق الاوسط، السيد س. اركمن، يعمل في جامعة آهي افران التي تأسست في عام ٢٠٠٦ من قبل الحكومة التركية الحالية. و يعتبر آهي افران من الشخصيات الدينية المشهورة في التاريخ الاسلامي.
- حصل انشقاق داخل الجبهة التركمانية العراقية في عام ٢٠١٠ ما ادى الى ظهور مجموعتين متعارضتين بعد ان اخذ الحكومة التركية ملف ادارة الجبهة التركمانية من الجيش التركي وسلمها الى الاستخبارات التركية والوزارة الخارجية التركية، مجموعة تدعم سياسة الحكومة التركية الحالية واخرى معارضة لها. فكانت المجموعة التي شاركت في اجتماعات البرلمان الاوربي حول التركمان من المجموعة المعارضة لسياسة الحكومة التركية.
- التزام التركمان على الحصول على جميع حقوقهم القومية والثقافية كان لا يتفق مع السياسة التركية تجاه اقلياتها.

يتضح مما سبق بان المقالة التي نشرها المركز التركي للدراسات الاستراتيجية في الشرق الاوسط حول قرار البرلمان الاوربي حول التركمان والتي قللت من اهمية تلك القرارات كتبت لدعم سياسة حكومية معينة وخلق نوع من النفور في المجتمع التركماني ضد التركمان الذين شاركوا في هذا الحدث.

الاستنتاج

على ضوء ما جاء اعلاه، يظهر بوضوح بان السياسة التركية تجاه التركمان في العراق تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية، وتعد عائقا امام بناء نظام سياسي

تركماني مستقل و تعد احدى اسباب تعرض التركمان الى المزيد من الاضطهادات.

التوصيات

اخذا الحقائق المذكورة اعلاه بنظر الاعتبار:

ينبغي على التركمان العمل من اجل التخلص من الهيمنة التركية على السياسة التركمانية والبحث عن القوى الوطنية والاقليمية والدولية الحليفة الاخرى.

كون التركمان قومية غير حاكمة (اقلية) تعاني من اضطهادات مستمرة وممنهجة وتفتقر لقوة سياسية محترفة، يحتاج التركمان الى دعم قوى وطنية واقليمية ودولية لبناء النظام السياسي التركماني المستقل.

المصادر

١. مؤسسة سويتم "موجز انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق منذ تاسيس الدولة العراقية"، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٧،

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.9-A2707.doc

٢. مؤسسة سويتم "تركمان سورية: تعرضت الى سياسة الصهر والترحيل في وقت مبكر"، ١٥ شباط ٢٠١٢،

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.1-A1512.pdf

٣. سرهاد اركمن، " القرار الذي اتخذ في البرلمان الاوربي بشان العراق والملاحظات حول اثارها على تركمان العراق""، ٢٢ مارت ٢٠١٣،

http://orsam.org.tr/tr/yazigoster.aspx?ID=4371

٤. قرار البرلمان الاوربي حول العراق: محنة الاقليات، بما في ذلك تركمان العراق ((RSP) 2562/2013)

http://www.turkmen.nl/1A_Others/jmre.pdf

٥. الاقليات بموجب القانون الدولي، من هم الاقلية بموجب القانون الدولي،

http://www.ohchr.org/EN/Issues/Minorities/Pages/internationallaw.aspx

القسم الخامس

نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق

نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق

تاريخ: ١٣ تموز ٢٠١٣
عدد: مقا.٧- خ١٣١٣

في الوقت الذي كان العراق يئن تحت وطأة الدكتاتورية وعقوبات المجتمع الدولي، كان التركمان يتعرضون لأبشع أنواع عمليات التطهير العرقي، بينما كان الاكراد قد تخلصوا من اضطهاد حكومة البعث وحصلوا على الاستقلالية في حكم مناطقهم بأنفسهم. مالبث ان بدأ السلطات الكردية يقلدون النظام البعثي اذ بدأت اضطهاد المكونات غير الكردية وبالأخص التركمان.[١] في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ التركمان ولدت مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق والتي تعرف بــسويتم.[٢]

بدأت مؤسسة سويتم فعالياتها في عام ٢٠٠٢، وهي تدرك جيدا بصعوبة المسؤولية التي ستتحملها وعبئ الاعمال التي ستقوم بها، برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان في المناطق التركمانية بشكل متواصل واعداد التقارير والمقالات الخاصة بذلك في ظروف امنية وسياسية معقدة لاطلاع المجتمع الدولي لتلك الانتهاكات.

نظرا لافتقار المكتبات الغربية والعالمية لمصادر تخص تركمان العراق، بدأت سويتم بإعداد مقالات حول تاريخ وجغرافية ونفوس التركمان في العراق، الى جانب تناولها قضايا حقوق الانسان للمكونات العراقية الاخرى. بما ان سويتم تخاطب المجتمع الدولي والعربي على حد سواء فإنها تبنت اللغة الانكليزية كلغة رسمية لها لاستخدامها في فعالياتها وفي كتابة ونشر تقاريرها ومقالاتها، مع استخدام اللغة العربية في اصداراتها.

تقوم سويتم بنشاطات متعددة داخل وخارج اوروبا ومن النشاطات التي حققتها:

- تقدر عدد التقارير والمقالات التي اعدها سويتم حول انتهاكات حقوق الانسان في المناطق التركمانية وحول الوجود التركماني في العراق بمئة تقرير تقريبا. ترجمت قسم من التقارير والمقالات الى لغات مختلفة. وتم نشر القسم منها في كتاب تحت عنوان "تركمان العراق: قُتّلَ حجم نفوسهم، هُمشوا وتعرضوا للتطهير العرقي".٣
- اشترك سويتم في عشرة جلسات لمجموعات العمل للأمم المتحدة: جلسات مجموعة العمل على الاقليات، جلسات مجموعة العمل على الشعوب الاصيلة وجلسات مجلس حقوق الانسان. قدم سويتم في هذه الجلسات خطابات حول تركمان العراق وانتهاكات حقوقهم.
- اشترك سويتم في العديد من النشاطات التي نظمتها المنظمات الاوربية حول العراق
- التقى سويتم مع اكثر من مائة برلماني في البرلمان الاوربي لدول الاتحاد الاوروبي وبرلمانات الدول الاوروبية لاطلاعهم على انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق فضلا عن المكونات العراقية الاخرى.
- نظم لقاءات وراسل سويتم:
  - العديد من الوزارات الخارجية للدول الاوربية والسفارات في لاهاي.
  - بين ممثلي المؤسسة من المناطق التركمانية وبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق
  - شخصيات في الامم المتحدة، في الصحافة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان العالمية والاكاديميين الغربيين.
- نظمت سويتم ندوات ومؤتمرات، منها:

- ○ مؤتمرين حول التركمان في البرلمان الاوروبي في تاريخ ٢٦-٢٧ مارت ٢٠٠٧ وفي تاريخ ٢٣ حزيران [٤],٢٠٠٨،[٥]
- ○ ندوة لنشطاء التركمان في مجال حقوق الانسان في اوروبا في سنة ٧-٨ مايس ٢٠٠٥
- ○ اجتماعات للمنظمات التركمانية المتواجدة في هولندا

- لمؤسسة سويتم اصدارات، منها:

- ○ الموقع الالكتروني لسويتم (www.turkmen.nl) ينشر تقارير ومقالات سويتم بالإضافة الى مقالات وتقارير لكتاب التركمان والمؤسسات التركمانية واخرى تخص التركمان.
- ○ موقع جريدة المنبر التركماني، موقع الكتروني يصدر يوميا وباللغة العربية منذ عام ٢٠١٠ (www.turkmentribune.com).
- ○ مجلة تركمان العراق، مجلة الكترونية اسبوعية باللغة العربية اصدرها سويتم من العام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٥ (www.turkmen.nl/index75.html).

بعد عدة سنوات من العمل المضنى في مجال حقوق الانسان على النطاق العالمي، توصلت سويتم الى قناعة بان السبب الرئيسي لفشل السياسة التركمانية هو عدم الانتظام والتشتت في البنية السياسية التركمانية وغياب النظام السياسي التركماني المستقل. وبخلاصة يمكن القول بان النكسات والمصائب التي تعرض ويتعرض لها التركمان هي نتيجة عدم وجود نظام سياسي تركماني مستقل. وكنتيجة حتمية يفشل التركمان في استرداد حقوقهم المهضومة من قبل جميع الانظمة التي حكمت العراق منذ تأسيسها وفي الوقت نفسه استمر تعرضهم لانتهاكات شرسة لحقوق الانسان بعد الاحتلال.

اذا ما القينا لمحة سريعة إلى التاريخ السياسي التركماني وبعملية بحثية بسيطة لمعرفة الأسباب التي ادت الى فشل التركمان في بناء نظام سياسي تركماني مستقل يظهر لنا جليا الدور الرئيسي لتركيا في هذا الفشل. ومن المعروف بان تركيا تهيمن على النظام السياسي التركماني منذ عام ١٩٩٠، في الوقت الذي تجاهلت تركيا تركمان العراق تماما قبل هذا التاريخِ رغم تعرضهم لأبشع انواع الاضطهاد.

بعد توصل مؤسسة سويتم الى هذه الحقيقة، بدأت بالتحرك والعمل الفعلي لتبنى فكرة "ينبغي على تركيا تغيير سياستها تجاه التركمان". هذه الفكرة قد طرحتها مؤسسة سويتم في جميع نقاشاتها وحواراتها مع السياسيين والمثقفين التركمان. فضلا عن ذلك اخذت مؤسسة سويتم على عاتقها مواصلة البحث عن الدور السلبي لتركيا تجاه السياسة التركمانية محاولا في الوقت نفسه اطلاع المجتمع التركماني على كيفية اعاقته بناء وتطوير النظام السياسي التركماني.

بدأت مؤسسة سويتم في عام ٢٠٠٨ بكتابة سلسلة من المقالات الخاصة تحت عنوان رئيسي "تقييم السياسة التركية تجاه التركمان" وتم الانتهاء من كتابة اربعة منها لحد الان. ارسلت هذه المقالات الى عدد محدود من سياسي ومثقفي وكتاب التركمان ومسؤولي الدولة التركية والدول الناطقة بالتركية كأذربيجان وتركمانستان. تم نشر المقالة الاولى فقط من سلسلة اربعة مقالات بعد مرور سنة من توزيعها الى عدد محدود من مثقفي التركمان.[٦] لقد ترجمت المقالتين الاولى والثانية الى اللغتين العربية والتركية وسوف تترجم المقالتين الثالثة والرابعة ايضا. اما عناوين المقالات فهي:

- تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الأول): دور الجبهة التركمانية العراقية الغير البناء في السياسة التركمانية.[٦]

- تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الثاني): تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي
- تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الثالث): تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش
- تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الرابع): تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية
- تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم القادم): الدور الغير البناء لتركيا في بناء وتفعيل النظام السياسي التركماني الهش

تم ارسال القسم الثاني (المقالة الثانية) من هذه المقالات الى حوالي سبعون سياسيا، مثقفا، كاتبا وقادة الراي من التركمان، ابدى كل من ارسل له المقالة تأييده على كل ما جاء فيها من اراء وحقائق وتوصيات. ان دل هذا على شيء فإنما يدل على عدم استطاعة او تجرأ احد على التدخل والوقوف بوجه السياسة التركية، على الرغم من ادراك التركمان للدور السلبي المؤذي لتركيا في ادارة السياسة التركمانية.

بعد العمل ولمدة خمسة سنوات في هذا المجال، توصلت مؤسسة سويتم على قناعة تامة بان تركيا على بينة من افرازات ادارتها للتركمان وان السياسة التي تتبناها تجاه التركمان فهي مبرمجة حسب ما تقتضيها مصلحتها الوطنية البحتة، فضلا عن عدم وجود اية نية عند تركيا في تغييرها.

ووفق ما جاء اعلاه يحث مؤسسة سويتم:

- السياسيين ومثقفي التركمان:

- ○ على اعادة تقييم السياسة التركية تجاه التركمان في ضوء المعلومات الواردة في تقارير ومقالات سويتم والعمل على تغييرها.
- ○ التخلي عن الخضوع لتركيا الذي يحرم التركمان من الحصول على دعم القوى الوطنية والإقليمية والدولية ويجلب العداء لهم.

- ان الاهداف الاستراتيجية للتركمان والتي هي ارجاع حقوقهم المهضومة والحصول على حقوقهم الكاملة في عراق ديمقراطي موحد والتي هي حقوق مشروعة مما يسهل الحصول على دعم القوى الدولية والاقليمية والوطنية، لذلك يتوجب على سياسيي التركمان البحث عن الدعم من جميع القوى الموجودة في المنطقة.
- حكومات الدول الناطقة بالتركية، كأذربيجان وتركمانستان، على مساعدة التركمان واقناع تركيا لتغيير سياستها المؤذية تجاه التركمان
- المجتمع الدولي والقوة الوطنية والاقليمية والدولية على اخذ ما ورد في تقارير ومقالات سويتم بنظر الاعتبار عند تحديد سياستها تجاه العراق.

المصادر

١. مقالة سويتم، "موجز انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق والمحاولة لصهرهم خلال فترة النظام البعث الدكتاتوري"، ١٣ كانون الاول ٢٠٠٣،

http://turkmen.nl./1A_soitm/GR.pdf

٢. حول مؤسسة سويتم،

http://www.turkmen.nl/1.3rds/3rdsC1.html

٣. كتاب سويتم "تركمان العراق: قُلّلَ حجم نفوسهم، هُمشوا وتعرضوا على التطهير العرقي"

http://www.turkmen.nl/1A_soitm_e/Book_I.pdf

٤. تقرير المؤتمر الذي نظمها سويتم مع اونبو في البرلمان الاوروبي، "تركمان عراق: وضع حقوق الانسان وازمة كركوك" ٢٦ – ٢٧ مارت ٢٠٠٧،

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/CRP1.pdf

٥. تقرير المؤتمر الذي نظمها سويتم مع اونبو في البرلمان الاوروبي، "مشكلة كركوك والمادة الدستورية ١٤٠، تقديم البدائل: اراء تركمان وعرب كركوك" ٢٣ مايس ٢٠٠٨،

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Kerkuk.Conference.pdf

٦. مقالة سويتم، " تقييم سياسة تركيا تجاه تركمان العراق (القسم الأول): دور الجبهة التركمانية الع ا رقية الغير البناءة في السياسة التركمانية"، ٢٢ شباط ٢٠٠٨،

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.6-B2208a.pdf

القسم السادس

تركيا رجّحت الفقر ايضا لتركمان العراق

تركيا رجّحت الفقر ايضا لتركمان العراق

تاريخ: ٢٥ تشرين الاول ٢٠١٣
عدد: مقا.٨- ر١٣٢٥

كأي مكون من المكونات العراقية الغير الحاكمة (اقلية)، فقد فشل التركمان في تأسيس نظامهم السياسي الخاص بهم نتيجة لسياسات القمع والنهج الغير ديمقراطي التي اتبعتها الحكومات العراقية المتوالية تجاه تلك الاقليات وبالأخص التركمان. وقد تسبب العنف والتهميش السياسي الممنهج في هروب الكثير من تركمان العراق الى دول الجوار وبالأخص تركيا. هجرة تركمان العراق الى تركيا لا يمكن تحديدها بفترة محددة ولا بعملية قصير المدى. فقد بدأت هذه الهجرة مباشرة بعد اعلان المملكة العراقية في العام ١٩٢٠ وزادت بعد ان تسلم حزب البعث تقاليد الحكم في ١٩٦٨، حيث بدأت سياسات محو الهوية والتطهير العرقي الممنهجين. اما الهجرة الكبيرة لتركمان العراق الى تركيا والتي كانت بحدود عشرات الالاف فقد بدأت مع بدأ الحرب العراقية الايرانية في عام ١٩٨٠ وحتى فترة قريبة، حيث قل حجمها بعد ذلك مع مرور الزمن.

طلاب الجامعات الذين درسوا التعليم العالي في تركيا واستقروا هناك والذين لم يستطيعوا ان يمارسوا النشاط السياسي في العراق وهربوا الى تركيا شكّلوا نواة الناشطين التركمان في تركيا.

تاريخيا، بعد مذبحة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٩ التي تعرض لها التركمان في مدينة كركوك، اسس لفيف من مثقفي تركمان العراق في نفس السنة جمعية الثقافة والتضامن لأتراك العراق، تحديدا في الرابع عشر من حزيران ١٩٥٩ في مدينة استنبول. بعد فترة قصيرة فتحت الجمعية فرع لها في العاصمة انقرة، وفي

العقود الاخيرة تم فتح فروع في محافظات تركية اخرى كأزمير وقونيا وانطاليا. رغم ذلك لم تستطيع هذه الجمعية ممارسة اية نشاطات سياسية علنا حتى فترة قريبة، وبقيت كجمعية منظمة مدنية، لان القوانين التركية لم تكن تسمح لتركمان العراق بممارسة نشاطات سياسة معارضة في تركيا، ناهيك عن تأسيس أحزاب سياسية تركمانية معارضة، رغم ان تركمان العراق كانوا يتعرضون لسياسات القمع والاضطهاد في داخل العراق، فقد ظلت تركيا نفسها صامتة امام قمع التركمان من قبل نظام البعث الحاكم.

في عام ١٩٩٠ وبعد احتلال العراق لدولة الكويت سمحت تركيا لتركمان العراق ولأول مرة في تاريخها بممارسة النشاط السياسي المعارض وتأسيس حزب. حيث تأسس الحزب الوطني التركماني العراقي في ظروف جيوسياسية غير مؤاتيه تماما في عام ١٩٩١ من قبل مجموعة من الناشطين التركمان في تركيا.

لعبت عدة عوامل دورا مهما في تخلف تطور النظام السياسي التركماني المولود حديثا. كان المؤسسون يفتقرون لأية خبرة عملية في ممارسة السياسة وإدارة المؤسسات السياسية، إضافة الى غياب مصادر التمويل الذاتي. حتى تلك الفترة كانت تركيا تمارس سياسة قمعية ضد أقلياتها التي تطالب بحقوقها القومية، الأمر الذي شكل تقاطعا مع الأهداف الاساسية لتركمان العراق الذين كانوا يطالبون العراق بمنحهم جميع حقوقهم القومية. المصالح الإقتصادية التي كانت ولا تزال تربط تركيا مع الادارة الكردية في شمال العراق كانت تشكل تعارضا اخر بين مصالح تركيا والمصلحة القومية والوطنية لتركمان العراق. هذا كله شكل تناقضا بين ما تعلنه تركيا من سياسة داعمة للتركمان وبين ما تطبقه على أرض الواقع. ومع الاخذ بنظر الاعتبار بان تركمان العراق كانوا يعتمدون كليا على تركيا باعتبارها المدافع والمنقذ الوحيد لهم، اصبح من المستحيل انقاذ السياسة

التركمانية من الهيمنة التركية وسوء استعمالها لها. والتاريخ السياسي التركماني حافل بالشواهد.

في اوائل عام ١٩٩٦ بدأت كل من الامم المتحدة والولايات المتحدة مناقشة تفاصيل برنامج النفط مقابل الغذاء، بعد ان وافقت الحكومة العراقية على البرنامج بعد سنوات من الرفض. ففي هذا السياق تم دعوة أركان المعارضة العراقية الى نيويورك لمناقشة توزيع الايرادات الاتية من البرنامج.

دُعيت قيادة الحزب الوطني التركماني العراقي الى نيويورك كممثل عن تركمان العراق، التي كانت تشارك في مؤتمرات المعارضة العراقية منذ المؤتمر الاول في بيروت في ١١ مارت ١٩٩٢ وإنتخابه في اللجنة التنفيذية في مؤتمر صلاح الدين في ١٧ تشرين الاول ١٩٩٢.

اعاقت السلطات التركية سفر القياديين في الحزب الوطني التركماني العراقي الى نيويورك، بالأخص من قبل شعبة مكافحة الارهاب في الاستخبارات التركية (ميت) والتي كانت نشطة في شمال العراق. الجدير بالذكر ان تركيا كانت غير راضية عن قياديي الحزب الوطني التركماني العراقي في تلك الفترة حيث تم إزاحتهم في المؤتمر العام الثاني للحزب والذي نظم في اربيل في ٢٠ آب ١٩٩٦.

عندما تأخر وصول ممثلي التركمان من الحزب الوطني التركماني العراقي إلى نيويورك، اتصل رئيس المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي بممثلي التركمان في تركيا، وبعد ان علم الجلبي بان تركيا لا ترغب في اشراك التركمان في تلك المناقشات وان السلطات التركية غير راضية عن قياديي الحزب اتصل بالمسؤولين الاتراك في مكتب العراق في الوزارة الخارجية التركية والمسؤولين في

الاستخبارات التركية (ميت) موضحا لهم اهمية هذه المناقشات في توزيع واردات برنامج النفط مقابل الغذاء بالأخص للتركمان وبشكل عام لمستقبل العراق. ابلغ الجلبي المسؤولين الاتراك بانهم اذا لم يكونوا راضين عن المدعوين من القياديين في الحزب الوطني، يمكنهم ان يرسلوا سياسيين تركمان اخرين ممن يفضلونهم. رفض المسؤولون الاتراك هذا الاقتراح ايضا، وطلبوا باخراج التركمان من قائمة المدعوين الى تلك المناقشات.

تم خلال تلك المناقشات، والتي حرم منها تركمان العراق، توزيع واردات برنامج النفط مقابل الغذاء وتم تخصيص ١٣٪ للمناطق الكردية واعطيت تحديدا للأحزاب الكردية.

تم الاتفاق داخل المعارضة العراقية آنذاك على اعتماد نفوس التركمان بنسبة ٦٪ من نفوس العراق وعليه كان من المنطقي ان ينظر الى التركمان مثلما حصل مع الاحزاب الكردية من تلك الواردات، وبالتالي فكان من المفترض ان يحصل التركمان على ٦٪ من تلك الواردات والتي كانت تقدر بالملايين من الدولارات شهريا.

نتيجة لذلك ظلت المناطق التركمانية والمؤسسات السياسية التركمانية تعاني من الفقر الشديد ومن تسلط الاحزاب الكردية المسلحة، فقد حرم التركمان من الفرصة الذهبية في الحصول على تمويل حيوي في تلك الفترة، وبقوا يعانون من هيمنة الاحزاب الكردية الغنية اقتصاديا والقوية سياسيا وعسكريا.

ان الاثنين والعشرون السنة الماضية من التاريخ السياسي التركماني، والتي هيمنت خلالها تركيا على النظام السياسي التركماني، حافلة بمثل هذه الصدمات

الناتجة من سوء ادارة واستغلال تركيا للمؤسسات السياسية التركمانية. الحالة البائسة للمجتمع التركماني اليوم وهشاشة النظام السياسي التركماني تقدم فكرة واضحة عن السياسة المؤذية لتركيا تجاه تركمان العراق.

على ضوء الحقائق المذكورة اعلاه، يكون بناء النظام السياسي التركماني المستقل حتمية لإيقاف الاضطهاد الذي يتعرض له التركمان والذي يهدد وجودهم.

ففي هذا السياق، يتعين على الحكومة العراقية دعم السياسة التركمانية ماليا وبموجب قانون الاحزاب الوطنية لبناء النظام السياسي التركماني المستقل، والتخلص من استغلال تركيا لتركمان العراق.

المصادر

١. سلسلة مقالات سويتم تحت عنوان " تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان":

(القسم الأول): دور الجبهة التركمانية الع ا رقية الغير البناء في السياسة التركمانية.
http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.6-B2208.pdf

(القسم الثاني): تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي

(القسم الثالث): تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي

(القسم الرابع): تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية

(القسم الخامس): نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق
http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.7-G1313t.pdf

القسم السابع

السياسة التركية تجاه التركمان تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل

السياسة التركية تجاه التركمان تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل

تاريخ: ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣
عدد: مقا. ٩- ك١٣٢١

وجد النظام السياسي التركماني في ظروف غير مناسبة وقلقة ومر بمراحل معقدة وصعبة، ما اثر سلبا على تطوره وجعله عرضة للاستغلال، الأمر الذي أدى الى تأخر ظهور النشاط السياسي التركماني المحترف قياسا الى المكونات العراقية الكبيرة الاخرى. اما الحركات السياسية التركمانية الغير المحترفة فبدأت تتشكل منذ خمسينيات القرن الماضي فكانت سرية ومحدودة في فعاليتها.

ظهرت الاحزاب السياسية التركمانية المحترفة مع ازدياد نشاطات المعارضة العراقية في الخارج بعد احتلال الكويت من قبل نظام البعث في عام ١٩٩٠. اذ بعد سماح الحكومة التركية للتركمان المقيمين في تركيا بممارسة العمل السياسي قام المثقفون التركمان بنشاطات واسعة في تركيا في نهاية عام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩١، اذ تم تأسيس اول حزب سياسي تركماني محترف وهو (الحزب الوطني التركماني العراقي) والذي يعرف اختصارا بـ(الحزب الوطني)، جاء ذلك في الوقت الذي كان فيه الشعب التركماني والمثقفون التركمان على وجه الخصوص يتطلعون الى مؤسسة سياسية تركمانية ولعدة عقود، فاحتضنوا الحزب وتجمعوا حوله، وبالأخص في الوسط القومي المحافظ. اما بالنسبة للأحزاب التركمانية الشيعية الدينية فقد ظهر اول حزب في سورية باسم الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ضمن تشكيلات حزب الدعوة الاسلامية بعد عدة اشهر من ظهور الحزب الوطني التركماني، وقد بقيت هذه المجموعة من الاحزاب التركمانية مقيدة بمحيطها الديني ومحددة في انشطتها الثقافية القومية.

تعد العوامل الجيوسياسية من العوامل المهمة في خلق الظروف غير الملائمة للتركمان في العراق والتي دامت لفترة طويلة ولعبت دورا مهما في تأخر ظهور النظام السياسي التركماني وفي اعاقة تطوره.

الحساسية التي تشكلت ضد الدولة العثمانية لدى القوميات غير التركية في الفترات الاخيرة من حكمها انعكست على التركمان بصورة سلبية في العراق، في ظل وجود قوميتين قويتين (العربية والكردية) فضلا عن التركمان والمكونات العراقية الاخرى داخل محيط قومي متعصب اساسا واللتان كانتا تتنافسان ولايزال الصراع بينهما متواصل للحصول على القوة والارض، وبالتالي الهيمنة على السلطة والاقتصاد. كل ذلك ساعد بشكل مباشر او غير مباشر على اضطهاد التركمان. فيما عززت الاهمية الاستراتيجية للمناطق التركمانية واحتوائها على ثروات هائلة، هذا الاضطهاد.

ان النظام السياسي الغير الديمقراطي في العراق، والفترات الطويلة من القمع والعزلة والاضطهاد الممنهج ضد التركمان، فضلا عن عدم السماح للتركمان المتواجدين بكثافة في تركيا بالقيام بفعاليات سياسية معارضة، كانت من العوامل الرئيسية التي ادت الى تاخير ظهور الاحزاب السياسية التركمانية المحترفة الى عام ١٩٩١.

كانت الصعوبات التي تنتظر السياسيين التركمان والنظام السياسي التركماني المولود حديثا في تركيا كثيرة وكبيرة جدا حيث سببت خللا واضطرابا في عمل المؤسسات التركمانية الامر الذي ادى الى الاستغلال البشع للنظام السياسي التركماني واعاقة تطوره وتلكؤه في مواكبة التغييرات التي كانت تطرأ على الساحة

السياسية في العراق، وبالتالي كانت تقف حائلا امام بناء النظام السياسي التركماني المحترف المستقل، فيما كان لتركيا الدور الرئيسي في هذا السياق. ومن اهم هذه الصعوبات:

اولا: العوامل التي سهّلت خضوع النظام السياسي التركماني للإرادة التركية وساعدت على هيمنة الاخيرة عليه:

- أنشاء النظام السياسي التركماني في تركيا جعله مقيدا بقواعد وتعاليم السياسة الوطنية التركية.
- تأسيسه من قبل المثقفين التركمان الذين كانوا قد استقروا في تركيا قبل فترة طويلة وتجنسوا بالجنسية التركية، الامر الذي سهل الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني.
- افتقار السياسيين التركمان الى الخبرات اللازمة لمزاولة العمل السياسي وإدارة المنظمات السياسية بالإضافة الى الافتقار الى التمويل الذاتي، مما سهل خضوع النظام السياسي التركماني الى الاستغلال والخنوع لإرادة الممول الوحيد، الأمر الذي سبب خللا واضطرابا في نشأة وعمل وتطوير المؤسسات التركمانية.
- التركمان كانوا لا يرون منقذا غير تركيا، كما كانوا متيقنين من مساعدة تركيا لبناء نظامهم السياسي وارجاع حقوقهم.

ثانيا: وجود التناقضات والتقاطعات بين المصالح التركمانية والمصالح التركية كانت من العوامل المهمة التي لزمت الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني، على سبيل المثال:

- مطالبة التركمان بجميع حقوقهم الثقافية والقومية في العراق كانت لا تتلاءم مع السياسة التركية التي حرمت اقلياتها من حقوقهم. في قت كانت

فيه تركيا تواجه ضغوطا ومطالبات من الدول الغربية لتحسين سياستها تجاه اقلياتها. مما اضطرت تركيا ان توجه السياسة التركمانية لتبني شعارات وطنية على حساب الحقوق الاساسية للتركمان، ومنعهم من بناء نظام سياسي تركماني مستقل.

- على الرغم من ان الخطوط الحمر في السياسة التركية لشمال العراق كانت تتناقض مع العمل السياسي التركماني. الا ان السياسة التركمانية اخضعت للخطوط الحمر التركية ونتج عن ذلك ردود افعال سلبية من الجانب الكردي ليتعرض التركمان الى غضب السلطات الكردية وكانت تلك احد الاسباب الرئيسية في اعاقة تكيف السياسة التركمانية مع الساحة السياسية العراقية.
- تناقضت السياسة التركية الجديدة بعد عام ٢٠١٠ المبنية على المذهب السني مع السياسة التركمانية. ولد عن ذلك نوع من العصيان لدى الكثيرين من التركمان ما ادى الى رفض السياسيين والمؤسسات التركمانية لضغوطات الحكومة التركية وعدم تنفيذ بعض الاوامر، الذي اثار غضب الحكومة التركية التي عمدت لقطع التمويل عنهم واحدث شرخا اخر في السياسة التركمانية.
- تعارض المصالح الاقتصادية التركية الكبيرة في المنطقة الكردية مع المصلحة القومية والوطنية التركمانية في وقت كان يعاني فيه التركمان من تشدد وتسلط السياسة الكردية عليهم وعلى مناطقهم.

اما **العوامل** التي ساهمت بشكل فعال في الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني فهي:

- كانت تركيا تعتبر سيطرة الاكراد على محافظة كركوك الغزيرة بالنفط، التي تعد مركز كثافة التواجد التركماني، خطا احمر على السياسة التركية، مما

استوجب إدارة السياسة التركمانية وفق معطيات الادارة التركية والتعامل معها بالشكل الذي يتجنب مثل هذا الاحتمال.

- خشية الدولة التركية من مخاطر محتملة في شمال العراق مثل تواجد حزب العمال الكردستاني واحتمال ظهور دولة كردية مستقلة، في ظل تواجد التركمان فيه، كانت قد القت بظلالها على المشهد التركماني ليؤدي بالتالي الى احكام الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني.

ان مسالة خضوع النظام السياسي التركماني للسياسة التركية الخاصة بالمنطقة الكردية كانت دائما تتعارض مع المصالح التركمانية الاساسية وكانت من اكبر العوامل المقيدة للمؤسسات التركمانية وهدد وجودها في المنطقة الامنة، في ظل الفوضى العارمة وغائب دور القانون حينما كانت تدار المنطقة من قبل الأحزاب و الميليشيات الكردية قبل عام ٢٠١٠ في وقت كان فيه الملف التركماني لدى الحكومة التركية يدار من قبل المؤسسة العسكرية التركية، والذي اجبر النظام السياسي التركماني على انكار بعض الاهداف الكردية الاساسية التي كانت بمثابة الخطوط الحمر في السياسة التركية آنذاك:

- رفض النظام الفدرالي في العراق.
- الامتناع عن استعمال مصطلح كردستان.
- تجاهل الادارة الكردية في الملاذ الامن من قبل المؤسسات التركمانية وعدم التعامل معها.

كل هذه المسائل لم تصعّب عمل المؤسسات التركمانية في داخل حدود الملاذ الامن فحسب بل جعلت من تلك المنطقة غير ملائمة للتنظيمات السياسية التركمانية. وكنتيجة طبيعية لذلك فان الحزب الوطني التركماني وباقي المؤسسات التركمانية هُمّشت بشدة من قبل الادارة الكردية في المجالات السياسية والادارية،

وواجهت الصعوبات والمعوقات باستمرار، كما تعرضت الى هجمات مسلحة مستمرة منذ تأسيس الحزب في عام ١٩٩١. كما انعكس رفض الاهداف الاساسية الكردية سلبا على النظام السياسي التركماني في نشاطاته في المعارضة العراقية وفي ادارة العراق بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣.

عندما ازاحت حكومة أردوغان الجيش التركي عن المشهد السياسي بعد عام ٢٠١٠ تم سحب الملف التركماني من المؤسسة العسكرية التركية، وتزامن ذلك مع تغيير السياسة التركية في العراق، حيث بدأت الحكومة التركية بتشكيل حلف مبني على المذهب السني مع قيادات الاحزاب التي كان يقودها كل من الهاشمي والنجيفي والبرزاني. اساء هذا التغيير الى المصالح التركمانية من جديد ولكن بأسلوب اخر. عندما أرادت الحكومة التركية إجبار التركمان على التعامل والتوافق مع تلك الاحزاب وقبول الأمر الواقع والتعاون مع السلطات الكردية، الا ان هذا الامر لاقى معارضة شديدة من قبل السياسيين والمؤسسات التركمانية، مما حدى بتركيا للاعتماد مجموعة صغيرة من السياسيين التركمان الذين يؤيدون سياستها، مقابل تهميش من عارض سياستها الجديدة. والحالة هذه فتحت شرخا اخر في النظام السياسي التركماني.

سيطر الجيش التركي على الملف التركماني للحكومة التركية في الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠١٠. تم في هذه الفترة ادارة المؤسسات التركمانية من قبل المؤسسة العسكرية التركية حسب مقتضيات السياسة القومية لتركيا وبنظام عسكري بعيدا عن الدبلوماسية مفتقرا الى العقلية السياسية، مما جعل من النظام السياسي التركماني دمية لا تأثير لها في الساحة السياسية العراقية.

تأسس الحزب الوطني التركماني في مثل هذه الظروف الغير المؤاتية في عام ١٩٩١ لتمثيل اكثر من مليونين من التركمان في الساحة السياسية العراقية المعقدة والتي كانت تضم العديد من الاحزاب السياسية العربية والكردية العملاقة المدعومة من قبل القوى الاقليمية والعالمية. في ظل كل هذه الظروف الصعبة والمعقدة كانت هناك واجبات ضخمة تنتظر الحزب يتوجب تحقيقها، منها:

- ايقاف الاضطهاد ضد التركمان.
- استرداد الحقوق التركمانية المهضومة.
- الحصول على جميع الحقوق القومية الثقافية .

أن اضطهاد جميع المكونات العراقية من قبل نظام البعث قد سبب في ارتفاع عدد و حجم المعارضة العراقية ودفعها الى خارج العراق منتشرة في جميع انحاء العالم وبالأخص ايران، سورية، تركيا والمملكة المتحدة.

كانت المشكلة العراقية ومنذ عقود تحتل احداث الساحة الدولية ومازال، ما ادى الى جذب اهتمام القوى الاقليمية والعالمية الى المعارضة العراقية. اذ تعاملت معها الولايات المتحدة بقوة. اما المملكة المتحدة والاتحاد الاوربي بقيتا تتابعان الوضع عن كثب. اما سورية، ايران، تركيا ودول الخليج فكانت تتعامل بشكل مباشر مع الاحزاب المعارضة العراقية. وبذلك تحولت الساحة السياسية العراقية الى ساحة عالمية واسعة، مما تطلبت التعامل معها بمؤسسات سياسية ومنظمات مجتمع مدني كبيرة محترفة متمرسة. لذا كانت هناك مهمات صعبة تنتظر الحزب الوطني التركماني المولد حديثا في عام ١٩٩١. وكانت اهمية هذه الساحة معروفة لتركيا وبالأخص المتعلق منها بشمال العراق وبالتركمان الذين يشكلون القومية الثالثة في مثل هذه المنطقة الحساسة

ازدادت مجالات العمل ونشاطات الحزب الوطني التركماني مع نموه الى جانب توسع مجالات ونشاطات اعمال المعارضة العراقية وازدياد اهتمام القوى العالمية بالقضية العراقية. فبدا الحزب في الاشتراك في المؤتمرات العامة للمعارضة العراقية وفي اجتماعات المعارضة مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من المؤتمرات العالمية التي كانت تناقش القضايا الحساسة جدا والتي تهم تركيا ايضا، مثل القضايا المتعلقة بمستقبل الادارة الكردية في الملاذ الامن وحقوق الاقليات العراقية ومستقبل العراق والنظام الفدرالي بعد سقوط البعث. فضلا عن ذلك بدا الحزب الوطني في القيام بالتحالفات مع المجاميع الاخرى في المعارضة العراقية والدخول في مناقشات مع الادارة الكردية بهدف الاشتراك في ادارة الملاذ الامن. وكان تنظيم سياسة الإذاعة والتلفزيون التركماني في الملاذ الامن مهمة بالنسبة للحزب. مثلما كانت النشاطات والقضايا السابقة مهمة لتركيا.

مع مرور الزمن بدأ قادة الحزب الوطني التركماني بتجنب تدخل السلطات التركية في الية صنع القرار للحزب قدر الإمكان، وفي الوقت نفسه بدأت السلطات التركية تشعر بانها تفقد السيطرة على سير العمل في الحزب. وظهرت خلافات بين السياسيين التركمان مما ادى الى انفصال قيادي من الحزب ليتسلم قيادة الحزب التركماني الاخر وهو حزب الاتحاد التركماني الذي كان فعالياته محدودة جدا. وانشق سياسي اخر من الحزب الوطني واسس حزبا ذو قاعدة شعبية وامكانيات محدودة سميت بالحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية.

في الربع الاخير من العام ١٩٩٤ ومن اجل تحسين السيطرة التركية على الية صنع القرار التركماني بشكل افضل، تبنت تركيا فكرة تأسيس الجبهة التركمانية العراقية من الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني التركمانية الخاضعة لإرادتها

وادارتها. فأوكلت تركيا مهمة تأسيس الجبهة التركمانية الى الشخصية التركية العالمية الاستاذ احسان دوغراماجي وهو من اصل عراقي تركماني. فعلى الرغم من رفض معظم القياديين في الحزب الوطني على الانضمام لهذه الجبهة، إلا انهم اجبروا على الدخول فيها، الامر الذي انعكس سلبا على ادارة الجبهة التركمانية بعد تأسيسها، اذ كانت الخلافات بين اعضاء الهيئة التنفيذية يومية في اجتماعاتهم وفعالياتهم حتى اوائل عام ١٩٩٦ حينما ترك الحزب الوطني الجبهة التركمانية العراقية بعد المشاجرة المسلحة التي وقعت في ١٩ كانون الاول عام ١٩٩٦ بين قادة الجبهة.

بعد الخلافات بين السلطات التركية وقادة الحزب الوطني ودخول الحزب الوطني التركماني الى الجبهة التركمانية العراقية مرغما، بدأت الانقسامات تظهر بين اعضاء الهيئة التنفيذية، مما ادى الى طرد بعض قياديي من الحزب الوطني من سكنة محافظة اربيل بسبب تفضيلهم البقاء في الجبهة على الخروج منها. كما همشت تركيا الحزب الوطني التركماني وتفاقم الوضع المالي للحزب اكثر فاكثر. نحو منتصف عام ١٩٩٦ وبالأخص بعد اقتحام الجيش العراقي مدينة اربيل في ٣٠ آب في العام نفسه، كان الحزب قد فقد فعاليته وتشتت اداريا الى درجة كبيرة.

بدأت المحاولات العلنية للجيش التركي في ادارة الملف التركماني مباشرة بعد الهجوم الذي قام به الجيش العراقي الى اربيل وبمساعدة البرزاني في ٣٠ آب ١٩٩٦، اذ دُعي عدد من السياسيين التركمان الى مكتب ارتباط الجيش التركي في اربيل من قبل مقدم عسكري تركي و اخر برتبة اكبر وابلغوهم بان الجيش التركي سوف يقوم بالأشراف على ادارة الجبهة التركمانية والملف التركماني للحكومة التركية مطالبين التعاون معهم.

ظهر مصطفى كمال يايجلي لوحده في اربيل في منتصف عام ١٩٩٦، القيادي في الحزب الوطني الذي بقي مخلصا للسياسة التركية وبشكل مستمر، فبدا بنشاطات مكثفة لإعادة بناء الحزب الوطني والقيام بالتحضير لتنظيم المؤتمر الثاني للحزب.

فشل يايجلي في احتواء القياديين التركمان الاربيليين الذين أُبعدوا من الحزب قبل عدة اشهر لكونه كان يريد ان يعيد نظام العمل السابق نفسه وكان يهدف تغيير رئيس الحزب والهيئة الادارية المرفوضة من قبل تركيا، الذين كانوا يصرون على تغيير اسلوب العمل الذي أثبت فشله خلال الاعوام السابقة. لكن يايجلي نجح في فتح شرخ في الهيئة الادارية لنادي الاخاء التركماني في اربيل وذلك باقناع جناح معاون رئيس النادي وداد ارسلان للانضمام الى الحزب الوطني. علما بان نادي الاخاء التركماني غير معني بالسياسة وانما يعد كمنظمة مجتمع مدني وكان رئيسه يرفض القيام بفعاليات سياسية والانضمام الى الجبهة التركمانية. لتؤدي هذه التغييرات الى استقالة رئيس النادي الاخاء التركماني مع مجموعة من زملائه بعد شهر فقط من ممارسة جناح ارسلان السياسة تاركين النادي لأرسلان ومجموعته.

لتسهيل مهمة يايجلي، قامت الاستخبارات التركية بخطف عدد من قياديي الحزب الوطني التركماني ممن لم يكن المسؤولين الاتراك راضين عنهم بغية تخويفهم. وتعرض قيادي اخر الى مؤامرة وتم سجنه. كما بدأت حملات التشهير ضدهم متهما اياهم بالاختلاس والتجسس واستغلال مواقعهم الحزبية، ومنعوا من السفر الى اربيل للاشتراك في المؤتمر العام الثاني للحزب.

نظم يايجلي المؤتمر العام الثاني للحزب في الفترة من ١٨ – ٢٠ آب ١٩٩٦ في مدينة اربيل، اذ أُنتخب رئيسا للحزب وعيَّن وداد ارسلان احد المعاونين له. هكذا تم استبعاد جميع قياديي الحزب تقريبا من الذين كانت تركيا غير راضية عنهم واصبح نادي الاخاء التركماني مهيئا للدخول الى الجبهة التركمانية.

مرت الفترة من شهر آب ١٩٩٦ وحتى ايلول عام ١٩٩٧ بصراع المؤسسة العسكرية التركية على سحب الملف التركماني من الحكومة التركية واجراء التغييرات اللازمة في المؤسسات التركمانية لغرض تهيئتها للدخول الى الجبهة التركمانية العراقية والعمل تحت مظلتها.

تم تنظيم المؤتمر التركماني الاول تحت اشراف مباشر من قبل الجيش التركي، ثم انفرد المؤسسة العسكرية التركية في ادارة الملف التركماني، والذي استمر حتى عام ٢٠١٠ حين استعادت الحكومة التركية (وزارة الخارجية والاستخبارات التركية) الملف التركماني من الجيش التركي.

بعد ان عانى المجتمع التركماني تحت وطأة سياسات التطهير العرقي لنظام البعث لعدة عقود، ادى هيمنة الحكومة التركية على السياسة التركمانية الى تشتيت النظام السياسي التركماني وسببت هيمنة المراجع العسكرية التركية على الملف التركماني المزيد من التدهور في السياسة التركمانية.

اما اليوم فان النظام السياسي التركماني يعاني من الهشاشة والتشتت والضعف وعدم الفعالية، الى جانب معاناة المجتمع التركماني من كافة أنواع انتهاك حقوق الإنسان والتطهير العرقي.

لذا توصي مؤسسة سويتم ووفقا ما جاء اعلاه الآتي:

- على السياسيين والمثقفين والشعب التركماني القيام بإجراء المزيد من البحوث لبيان الأضرار التي نجمت عن الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني لأكثر من عشرين عاما.
- على الحكومة العراقية دعم الشعب التركماني ماليا لحمايته من استغلال الدول الاخرى.
- على المجتمع التركماني التخلي عن الاعتماد المطلق على الدعم المادي التركي وعدم الخضوع لإرادتها، بعد ان ادى الى اعاقة بناء وتطوير النظام السياسي التركماني وحرمان تركمان العراق من دعم القوى الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة.

القسم الثامن

القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم ان تبتلوا بالماء

القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء

تاريخ: ١٩ نيسان ٢٠١٤
عدد: مقا.١- ث١٤١٩

يعد التركمان في العراق من القوميات العراقية الغنية بالثقافة القومية، تقدس الوحدة والتعاون والعمل المشترك، تمتلك طبقة كبيرة من المثقفين والمتعلمين، مجتمع لديه الشعور القومي الراسخ، فعلى الرغم من الحجم الكبير لنفوسهم في العراق والمقومات التي يمتلكونها، فشل التركمان في الحياة السياسية وغاب عن الوسط السياسي العراقي وبقي مكتوفي الايدي امام الاضطهادات وعجز عن الوقوف امام الانتهاكات لحقوق الانسان التي تعرض لها لعقود طويلة. هناك اسباب عديدة ادت الى هذه الانتكاسات التي لا تتناسب مع مجتمع كبير يعد الثالث من حيث الحجم بعد العرب والاكراد، منها:

- حُرم التركمان من ابسط الحقوق الثقافية القومية.
- لم يسمح الوسط السياسي العراقي للتركمان بتأسيس المؤسسات الثقافية القومية والاثنية وبالأخص السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي من خلالها يستطيع المجتمع مقاومة سياسات الاستيعاب وتنمية وتطوير اللغة والثقافة والادب والفن والاقتصاد.
- العوامل الجيوسياسية الاقليمية كانت عائقا امامهم في الحصول على ابسط انواع الدعم المالي او اللوجستيكي من القوى الوطنية والاقليمية والدولية.
- لم تسمح لهم جغرافية مناطقهم بالمقاومة المسلحة ناهيك عن حاجة مثل هذه المقاومة الى دعم سياسي ومالي كبيرين الذي يفتقده التركمان.

تعد الهيمنة التركية على الساحة السياسة التركمانية واستغلالها الوسط السياسي التركماني من اجل المصالح الوطنية التركية من العوامل الاساسية لفشل التركمان. تركيا اهملت التركمان ومنعتهم من القيام بالفعاليات السياسية العلنية في تركيا قبل عام ١٩٩٠، واعاقت بناء النظام السياسي والاداري التركماني المستقل بعد ذلك التاريخ في حين اعتمد التركمان عليها كليا. والاربعة والعشرون سنة الماضية من التاريخ التركماني، التي هيمنت خلالها تركيا على السياسة التركمانية، تحتوي شواهد كثيرة.

دخل تركمان العراق الى مرحلة مابعد احتلال الكويت في عام ١٩٩٠، منهكا مشتتا يعاني من الضعف الكبير من الناحية المالية والتجربة السياسية والعمل التنظيمي، حيث كانت هناك غياب كامل لأبسط المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والبنى التحتية لتأسيسها. في هذه المرحلة نشطت المعارضة العراقية في الخارج متزامنا مع ظهور المنطقة الامنة في شمال العراق تحت الاشراف الدولي الغير المباشر وبدأ الشروع في بناء الادارة الديمقراطية فيها.

ان اعلان المعارضة العراقية تاريخ تنظيم مؤتمرها الاول في شهر اذار من العام ١٩٩١ في بيروت أَجبَر تركيا على السماح للتركمان بالعمل السياسي العلني المعارض في تركيا وتم على غراره تأسيس حزب سياسي تركماني وتم تقديم الدعم له، اذ ظهرت الحركة السياسية التركمانية المنظمة مع تأسيس الحزب الوطني التركماني العراقي في مطلع عام ١٩٩١ في تركيا، اعقب ذلك في عام ١٩٩٥ تأسيس الجبهة التركمانية العراقية بأشراف مباشر من السلطات التركية بتمويل تركي فقط كنظام سياسي تركماني عام والممثل الشرعي الوحيد لتركمان العراق.

لم تسمح المصالح الوطنية التركية الكبيرة والتهديدات للسيادة الوطنية التركية في المنطقة فرصة امام الحركة السياسية التركمانية الفتية المفتقرة لأبسط المستلزمات والاحتياجات والمستسلمة للشعور القومي بحرية الحركة، غير الخضوع الكلي للهيمنة التركية.

تجاهلت الادارة التركية المصالح التركمانية واساءت في ادارة النظام السياسي التركماني لأكثر من عقدين مما ادى الى تهميش جميع المؤسسات التركمانية من قبل تركيا فضلا عن الكثير من السياسيين التركمان وبقائهم خارج الجبهة التركمانية التي لازالت تعتبر بمثابة النظام السياسي التركماني، اذ تم استبعاد قسما كبيرا منهم منذ البداية وطرد اخرون بين فترة واخرى واضطر البعض الاخر بالانسحاب من الجبهة التركمانية فيما بعد.

فيما يلي التاريخ السياسي التركماني الحافل بالتشتيت تحت الادارة التركية:

- تم استبعاد ثلاثة مجموعات من سياسيي التركمان من العملية او النظام السياسي التركماني في المؤتمر العام الاول للحزب الوطني التركماني في عام ١٩٩٣ وهي: مجموعة اوميد اق قوينلو، مجموعة ارشد الهرمزي ومجموعة عزيز قادر، اسس الاخير حركة سياسية جديدة.
- عند تأسيس الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥، مجموعات تركمانية كبيرة التي كانت خارج السيطرة التركية تُركت خارج العملية السياسية، على سبيل المثال:
  - المجموعة الدينية الشيعية من السياسيين والاحزاب التركمانية، رغم ان التركمان من المذهب الشيعي يشكلون نصف تركمان العراق تقريبا.

- الحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية التي كانت كالجبهة التركمانية من الحركات التركمانية القومية المحافظة.

- تُركت مجموعة اخرى من قيادي الحزب الوطني التركماني خارج العملية السياسية في مؤتمرها الثاني في عام ١٩٩٦ عندما اقدمت تركيا بتغيير الهيئة الادارية للحزب.
- في اب عام ١٩٩٦، وبالتعاون مع برزاني دخل الجيش العراقي الى مدينة اربيل وجمع عدد كبير من التركمان من مقرات المؤسسات التركمانية في المدينة واختفى هؤلاء بعد ذلك. ففي هذه الحالة، اعتبر العديد من التركمان بانهم تُركوا من قبل تركيا معرضين للخطر وتَركوا الصف التركماني بدأوا التعاون مع السلطات الكردية. علما بانه كانت هناك مقرات عسكرية ومراكز استخباراتية تركية في اربيل.
- مجموعات سياسية تركمانية كبيرة تركت النظام السياسي التركماني مع تغيير كل رئيس للجبهة التركمانية (بالأحرى اعتباره غير مرغوبة به من قبل تركيا وابعاده)، وعملت خارج النظام السياسي التركماني:
  - قام اول رئيس للجبهة التركمانية تورهان كتانة في عام ١٩٩٦ مع عدد من زملائه المبعدين بتأسيس حزب الشعب التركماني.
  - واصل الرئيس الثاني للجبهة التركمانية سنان جلبي في عام ١٩٩٧ مع مجموعة من زملائه كمؤسسة مجتمع.
  - ترك الرئيس الثالث للجبهة التركمانية وداد ارسلان النظام السياسي التركماني في عام ٢٠٠٠ ومعه اكبر مؤسسة تركمانية ثقافية النادي الاخاء التركماني وعدد كبير من سياسيي التركمان.
  - بقي الرئيس الرابع للجبهة التركمانية صنعان قصاب اغا خارج العملية السياسية بعد تهميشه في المؤتمر التركماني الثالث في عام ٢٠٠٣.

- قام الرئيس الخامس للجبهة التركمانية فاروق عبدالله في عام ٢٠٠٥ مع مجموعة كبيرة من زملائه بتأسيس حزب القرار التركماني.

- اقدم مجموعة كبيرة من تركمان اربيل على ترك النظام السياسي التركماني عندما نقل المقر الرئيسي للجبهة من اربيل الى كركوك في عام ٢٠٠٣.
- ترك حزب تركمان ايلي، الذي يعتبر ثاني حزب تركماني من حيث التأسيس، الجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٥
- في عام ٢٠٠٥ قام فرع اربيل للجبهة التركمانية والذي كان يعد ثاني اكبر تجمع سياسي تركماني بعد كركوك بترك الجبهة التركمانية مستوليا على جميع الابنية العائدة للجبهة في اربيل.
- تم طرد اربعة احزاب تركمانية رئيسية من النظام السياسي التركماني في عام ٢٠٠٨ في المؤتمر التركماني الخامس:
  - الحزب الوطني التركماني
  - الحزب العدالة التركماني
  - الحركة المستقلين التركمان
  - الحركة الاسلامية التركمانية

رغم كثرة المؤسسات والسياسيين التركمان الذين أُستبعدوا او طُردوا من النظام السياسي التركماني الخاضع لتركيا او تركوه فلم ترقى اية مؤسسة سياسية تركمانية الى مستويات المؤسسات المحترفة ويعد غياب ابسط مصادر التمويل من اهم الاسباب التي ادت الى تفاقم الامر، واستمرت معاناتها لهذا اليوم والذي نرى فيه بان معظم هذه المؤسسات تفتقر لأبسط الاحتياجات الهيكلية والمؤسساتية والاقسام التنظيمية، فضلا عن محدودية نشاطاتهم ان لم تكن معدومة. كانت لتركيا الدور الاكبر في افشال جميع المحاولات لبناء نظام سياسي تركماني عام مستقل.

هناك عوامل عدة ادت الى حرمان الحركة السياسية التركمانية من مصادر التمويل التي تعد من اهم المعوقات امام بناء وتطوير اية مؤسسة سياسية او مؤسسة مجتمع مدني، اهمها.

- عان تركمان العراق من معوقات كبيرة قبل ان تصبح الظروف متاحة لهم بالقيام بالفعاليات السياسية والدخول بين العديد من الاحزاب المعارضة العراقية الكبيرة والمحترفة في الخارج بعد احتلال العراق للكويت في عام ١٩٩٠، اذ التعرض الى جميع انواع انتهاكات حقوق الانسان المنظمة ولعقود ادى الى:
  - إفقار الشعب التركماني الذي كان جزأ كبيرا من عمليات الاستيعاب القومي التي مورس ضدهم.
  - انعدام قابلية التضامن بين تركمان العراق انفسهم نتيجة الارهاب السياسي الذي تعرضوا له.
  - انعدام التجربة التنظيمية وتجربة ادارة المؤسسات السياسية كان احد اسباب غياب القاعدة الشعبية وبالنتيجة الدعم المالي.
- غياب نظام سياسي تركماني عام مستقل فضلا عن الاعلام التركماني وعدم ظهور مؤسسات تركمانية محترفة تحصل على ثقة الانسان التركماني وتلبية احتياجاته السياسية والاقتصادية جعلهم ان يفقدوا التمويل من المواطن التركماني.
- حصر تمويل النظام السياسي التركماني في تركيا منذ بداية المسيرة السياسية التركمانية وبشكل متواصل، ومنع تركيا المؤسسات التركمانية التي كانت تمولها من الحصول على اي دعم مالي من اي مصدر اخر، ادى الى الاعتماد المطلق على التمويل التركي ولفترة طويلة مما ادى الى اهمال هذه المؤسسات البحث عن مصادر اخرى للتمويل.

- ان خضوع التركمان المطلق لتركيا ادى الى حرمانهم من الدعم المادي واللوجستيكي من اية قوة وطنية كانت او اقليمية او عالمية.
- عدم الاستقرار الامني والسياسي بعد الاحتلال، واستمرار تعرض التركمان الى انتهاكات اكبر بعد سقوط نظام البعث من قبل الادارة الكردية والارهابيين.
- غياب الثقافة الديمقراطية في العراق، الذي ادى الى عدم ادراك اهمية المؤسسات السياسية و مؤسسات المجتمع المدني، يعد من اهم اسباب غياب القاعدة الشعبية للمؤسسات وبدوره ادى الى غياب احد اهم مصادر التمويل.
- عدم اقرار قانون الاحزاب العراقية يؤدي الى غياب التمويل الشرعي للحكومة العراقية.

في عراق اليوم حيث تفشل الدولة في تقديم ابسط الخدمات للمواطن وانعدام الامن وانتشار الارهاب الذي سبب اضرار بالغة في الارواح والممتلكات ويعمل النظام الاداري والتجاري والاقتصادي على أُسس الانتماء القومي، وخصوصا في المناطق التركمانية التي تهيمن على معظمها السلطات الكردية وتدعي ملكيتها. يعاني التركمان من الفقر الشديد نتيجة لأسباب عدة، منها:

- التهميش في الادارة والتعيينات
- صعوبة حصول رجال الاعمال والمقاولون التركمان على المشاريع الحكومية
- صعوبة العمل في الوسط التجاري بدون دعم سياسي الذي يفتقره التركمان
- تعرض التركمان الى الإرهاب والابتزاز والاختطاف وتقديم الفدية. اذ يقدر بعض المصادر التركمانية المبلغ الذي دفعه التركمان كفدية للمختطفين لحد ألان بأكثر من ٥٠ مليون دولار.

يحتاج تركمان العراق اليوم الى نظام سياسي واداري محترف لكي يضمن التمويل الشرعي من الدولة العراقية، ويكسب ثقة الانسان التركمان ويبني قاعدة شعبية تكون مصدر شرعي اخر للدعم المادي ويتوجب البحث عن مصادر تمويل اخرى كبيرة من القوى الاقليمية والدولية لمعالجة احتياجات اكثر من مليوني تركماني في ميادين عديدة، اهم هذه الاحتياجات:

- يفتقر المجتمع التركماني لأبسط وسائل الصحافة والاعلام المحترف، اذ لا يملك تركمان العراق حتى اليوم جريدة واحدة محترفة او تلفزيون تركماني محترف الامر الذي يفسر سبب افتقار المجتمع التركماني لأبسط انواع المعلومات حول السياسية العراقية وحتى السياسة التركمانية وسبب غياب مشاركة الانسان التركماني في العملية السياسية. ويفتقر التركمان الى مجلات علمية وثقافية وفنية متخصصة. كما ان تركمان العراق بحاجة اليوم الى صحافة محترفة تصدر باللغة الانكليزية والعربية لمخاطبة المجتمعات العربية والاجنبية ولتامين الدعم الاقليمي والدولي للتخلص من عمليات التطهير العرقي الذي يتعرضون له.
- يعاني التعليم التركماني من نواقص كثيرة في الجانب التعليمي الذي بحاجة الى الاف المدارس والمدرسيين والاختصاصيين، فضلا عن النواقص الكبيرة في المنهاج والكتب الدراسية، الى جانب ذلك فان التركمان في العراق بحاجة الى جامعة تعتمد اللغة التركية للدراسة والا سوف لا يكسب التعليم التركماني معنى ويبتعد المواطن التركماني من المدارس التركمانية، لانعدام الاستمرار في الدراسة بعد الانتهاء من التعليم الثانوي.
- تعاني الزراعة في المناطق التركمانية من نواقص كبيرة في الري وتامين البذور والاسمدة ومستلزمات الحصاد الحديثة.

- رغم كبر وسعة الادب والفن والموسيقى التركماني ورغم كثرة الادباء والفنانون والرسامون والنحاتون التركمان، فلا يملك التركمان اليوم ابسط انواع النقابات او الجمعيات او مؤسسات خدمية او تعليمية محترفة في هذه المجالات. سبق وان اثبت المسرح التركماني جدارته في الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي عندما اعطيت له بعض الفرص وقدم العديد من المسرحيات للكتاب التركمان والمؤلفين العالميين. يحتاج اليوم الادب والفن والموسيقى والمسرح التركماني والادباء والفنانين التركمان اموالا ومصادر تمويلية كبيرة لإحياء وتنظيم وتطوير هذه المجالات المهمة للثقافة القومية التركمانية وتامين بنايات ومسارح وادوات النشر وادوات الطباعة واختصاصيون.
- للحد من الفقر والبطالة المنتشرة بين التركمان والحالات المرضية الكثيرة مع غياب كبير للخدمات الصحية في العراق وانهاء حالات الابتزازات المتكررة التي يتعرض لها اغنياء التركمان كالاختطاف وطلب الفدية وحرمان رجال اعمال والمقاولين التركمان من الحصول على المشاريع الحكومية، فان التركمان بحاجة الى نظام سياسي واداري تركماني محترف:
    - يمتلك جميع اللجان المتخصصة
    - يستطيع ايجاد مصادر التمويل الكبيرة
    - يقوم بتمويل الاحزاب السياسية التركمانية
    - يشجع ويمول مؤسسات المجتمع المدني
    - يؤمن الخدمات الصحية واحتياجات الزراعة في المناطق التركمانية
    - يعمل على ايجاد العمل للعاطلين التركمان
    - يحقق تعينات التركمان كحق شرعي في اشراك التركمان في ادارة مناطقهم
    - يعالج الاهمال الكبير في خدمات البلدية في مناطقهم

- يعمل على ضمان توفير الاموال التي يجب على الوزارات تخصيها في المناطق التركمانية
- يكون مرجعا للتركمان عندما يتخذ الدولة قرارات تهم المجتمع التركماني بكامله، على سبيل المثال:
  - راديو وتلفزيون ناطق باللغة التركمانية
  - مديريات عامة كالتعليم باللغة التركمانية ولجنة شؤون التركمان
  - المناصب السيادية من الوزراء والمدراء العامين والسفراء
- يعمل على المستوى الوطني والاقليمي والدولي لإيقاف الهجمات على التركمان
- يرسخ الامن في مناطقهم
- يرجع عشرات الالاف من الدونمات من الاراضي التي استملكت من قبل النظام السابق
- يوقف التغيير الديموغرافي وازالة التعريب والتكريد في مناطقهم

- **يفتقر الكثير من العراقيين والعالم العربي والغربي على ابسط المعلومات التي تخص تركمان العراق، الى جانب ذلك لا يملك الكثيرين من المجتمع التركماني وبالأخص الجيل الجديد معلومات تاريخية وجغرافية ويجهلون العقود من الانتهاكات لحقوق الانسان التي يتعرض لها تركمان العراق. ففي هذا السياق يحتاج التركمان الى مكتبة مركزية كبيرة تحتوي على المصادر التي تخص التركمان وتدون تلك المعلومات. اما قلة المصادر حول تركمان العراق فتتطلب مركز ابحاث متخصصة لدراسة وتوثيق الحقائق التاريخية والجغرافية والاقتصادية والادبية لتركمان العراق. بما ان تركمان العراق يعيشون في منطقة تتواجد فيها عدة قوميات وان القضية العراقية تشغل المجتمع الدولي ومنذ عقود فان التركمان بحاجة الى مراكز ترجمة متخصصة في اللغة العربية والانكليزية.**

- ان بناء نظام سياسي واداري تركماني محترف لوحده يتطلب مبالغ ضخمة. النظام الذي يكون القوة التركمانية الشرعية في تثبيت دعائم السياسة التركمانية، ويكون على مستوى التحديات التي تواجهها الوجود التركماني في العراق، ويتضمن المجلس التركماني ولجانه المتخصصة والمراكز الاستراتيجية والابنية المطلوبة والعاملين في هذه المؤسسات الذين يجب ان يتفرغوا للمجلس واللجان والمراكز ويخصص لهم رواتب معقولة تتناسب مع المهمات الكبيرة والمختلفة الملقاة على عاتقهم. الاحزاب التركمانية التي تعاني من غياب ابسط مقومات المؤسسة السياسية بدورها بحاجة الى اموالا كبيرة لإعادة البناء ولتقديم المطلوب منهم في الساحة السياسية العراقية المعقدة، والحالة نفسها تنطبق على مؤسسات المجتمع المدني التركمانية، فضلا عن الحالات الخاصة والطارئة كالانتخابات الوطنية العامة التي تعد جوهر العملية السياسية والتي تتطلب مبالغ هائلة.

يتبين من الحقائق المذكورة اعلاه الخاص بالوضع التركماني العام المتردي الخاضع لتركيا والتي بدورها وظفت القضية التركمانية للمصلحة الوطنية التركية على الرغم من المعاناة التي يعيشها التركمان في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فضلا عن تعرضهم الى جميع انواع الاضطهاد ولعقود طويلة، بان تركمان العراق بحاجة ملحة الى مصادر تمويلية هائلة لبناء نظامهم السياسي والاداري المحترف المستقل ليثبتوا اسس ومبادئ السياسية التركمانية ويُنظّموا الحياة السياسية التركمانية والمؤسسات السياسية والصحافة والاعلام المحترف، لينهضوا ويتواجدوا في الساحة السياسية العراقية مثلما يجب ان يقاوموا عمليات التطهير العرقي التي يتعرضون لها وينقذوا وجودهم وثقافتهم القومية. ان مثل هذه الاهداف والاحتياجات الكبيرة لا يمكن تحقيقها من قبل حزب سياسي او منظمة مجتمع مدني واحد او مجموعة من المؤسسات الغير المحترفة

المشتتة الغير المتعاونة او تحت وصاية قوة معينة، بل تتطلب قوة سياسية تركمانية ذاتية ونظام سياسي اداري تركماني عام ومحترف.

في خضم هذه الويلات وما يتعرض له التركمان في العراق من حالات الفقر الشديد والحاجة الملحة لمصادر التمويل الكبيرة، فان حرمان النظام السياسي التركماني من اي تمويل عدا تمويل الحكومة التركية القليلة جدا مقارنة بالاحتياجات التركمانية الضخمة، يعد بمثابة ترك تركمان العراق مكتوف الايدي امام التحديات التي تهدد وجودهم. بسبب السياسة المالية التركية هذه فقد التركمان مصادر تمويلية ضخمة كان من الممكن تلبية القسم الاكبر من احتياجاتهم المالية، وبالتالي تفادي الفشل الذي يعاني منه النظام السياسي اليوم.

اهم مصادر التمويل التي حُرم منها تركمان العراق نتيجة الخضوع الاعمى للإرادة التركية هو:

- الحرمان من واردات برنامج النفط مقابل غذاء للأمم المتحدة

كان حرمان التركمان من حصة واردات النفط مقابل الغذاء ضربة قاصمة للشعب التركماني، اذ قامت تركيا بمنع التركمان الاشتراك في الاجتماعات التي تم خلالها تحديد حصة للأحزاب الكردية من واردات النفط مقابل الغذاء في نيويورك في اواخر العام ١٩٩٥ واوائل عام ١٩٩٦ وبذلك سبب تركيا في حرمان التركمان من مصدر مالي ضخم تقدر بملايين الدولارات شهريا. تلك كانت تعد من المصادر الشرعية وايضا اثبات واعتراف دولي بالوجود التركماني الكبير في العراق وكان بالإمكان ان يكون عاملا مساعدا لتقليل الجوانب الكثيرة من الدمار التي تعرض ويتعرض لها التركمان. تم الاتفاق داخل المعارضة العراقية آنذاك على اعتماد نفوس التركمان بنسبة ٦٪ من نفوس العراق وعليه كان من المنطقي ان ينظر

الى التركمان مثلما حصل مع الاحزاب الكردية من تلك الواردات اعتمادا على نسبة نفوس الاكراد في العراق الذي حدد بـ ١٣٪، وبالتالي فكان من المفترض ان يحصل التركمان على ٦٪ من تلك الواردات والتي كانت تقدر بالملايين من الدولارات شهريا.

- الحرمان من تمويل الدول الشقيقة

لم يكن حرمان تركمان العراق من مساعدات والدعم المالي من الدول الشقيقة كأذربيجان وتركمانستان اقل اساءة وضررا من حرمانهم من الحصة في واردات النفط مقابل الغذاء. ان تعاطف دولة أذربيجان والشعب الآذري مع تركمان العراق كبيرة جدا، اذ يعتبرون تركمان العراق من الاصول الآذرية ويظهرون دوما استعدادهم لتقديم جميع انواع الدعم لتركمان العراق. اما دولة تركمانستان فهي تشارك التركمان في الاسم نفسه والاصل.

قامت مجموعة من قيادي الجبهة التركمانية بزيارة الى اذربيجان ولمدة اسبوع في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧. اطلع الوفد السلطات الآذرية على الوضع التركماني الصعب والحاجة الملحة لمصادر مالية كبيرة، فتم دراسته من قبل السلطات الآذرية بأعلى المستويات وفي رئاسة الجمهورية. حصل الوفد على الموافقة من الدولة الآذرية على الدعم المالي لتركمان العراق وان يتم تقديم المساعدة عن طريق فرع الجبهة التركمانية التي كانت من المفروض افتتاحها في اذربيجان.

بعد عودة وفد الجبهة التركمانية الى كركوك قدم احد اعضاءه المعلومات حول قرار الحكومة الآذرية والخاصة بتقديم المساعدة المالية لرئيس الجبهة التركمانية. رئيس الجبهة التركمانية حينذاك كان سعدالدين اركيج فابلغه اركيج بانه سوف

يقوم بالتحضيرات اللازمة لفتح فرع للجبهة التركمانية في باكو. اهمل اركيج الامر، الذي كان يخضع للإدارة التركية. بعد فترة قصيرة من عودة الوفد من اذربيجان اتصل المسؤولون الآذريين لاحد اعضاء الوفد هاتفيا واستفسروا عن إجراءات فتح فرع الجبهة في اذربيجان كي يقدموا المساعدات المالية. تم ابلاغ اركيج عن اتصال المسؤولين الآذريين واهتمامهم بموضوع تقديم الدعم المالي لتركمان العراق في اسرع وقت ممكن. اهمل اركيج الموضوع مرة اخرى. فتكرر اتصالات المسؤولون الآذريين لعدة مرات ففي كل مرة كان الموضوع يهمل من قبل اركيج الى ان توقف اتصال الآذريين للوفد. المعروف ان دولة اذربيجان دولية نفطية غنية.

رفضت تركيا باستمرار طلب قيادة الجبهة التركمانية الموافقة على الحصول للمساعدات المالية من دولة اذربيجان والدول الشقيقة الاخرى. كما ان الجبهة التركمانية سبق وان رفضت عرض دولة ايران المساعدات المالية للجبهة التركمانية لنفس الاسباب.

- الحرمان من مصادر التمويلية الاخرى

ان الدعم المالي الضخم للمنظمات الدولية للعراق وخاصة لشمال العراق ومنذ عام ١٩٩٠ تحت عنوان المساعدات الانسانية ودعم التحول الديمقراطي في العراق معروف في الوسط الدولي. لقد اتصلت منظمة الاطباء بلا حدود الدولية قبل عدة سنوات بمؤسسة سويتم عندما كانت امراض معدية منتشرة في العراق والخدمات الصحية تعاني من الضعف الشديد. فأوضح مسؤول المنظمة الدولية بان في برنامجهم يقدمون مساعدات كبيرة جدا للمستشفيات في المناطق الكردية وعن نيتهم تقديم مساعدات طبية للمؤسسات الصحية التركمانية ايضا. بعد اتصالات مكثفة ولعدة اسابيع وصل مؤسسة سويتم الى المسؤول الرئيسي لمستشفى

الشفاء في كركوك الذي يعد جزأ من النظام السياسي التركماني الخاضع لتركيا وتمويلها، فابلغ المسؤول عن المستشفى المذكور مؤسسة سويتم بانه غير مسموح لهم استلام اية نوع من المساعدات من اية جهات اخرى.

يتبين مما سبق ذكره:

- ان الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني وحرمانه له من مصادر التمويل الكبير تعد من اهم اسباب فشل السياسة التركمانية وشتت النظام السياسي التركماني وبالتالي منع بناء نظام سياسي واداري تركماني مستقل محترف الذي ادام تعرض التركمان الى الاضطهادات.
- ان بقاء تركمان العراق يعاني من العوز المالي كان دوما من اساسيات السياسة التركية تجاه التركمان، والهدف من ذلك هو بقائهم بحاجة مستمرة لتركيا، في الوقت نفسه خاضعين لها، لتبقى تركيا تسيِّر السياسة التركمانية لوحدها بالشكل الذي يخدم مصالحها الوطنية.

توصيات:

- ينبغي التعاون بين جميع سياسيي ومثقفي التركمان من اجل التخلص من الهيمنة التركية وبناء نظام سياسي تركماني مستقل محترف والذي بالتأكيد سوف يجد دعما من معظم القوى الوطنية والاقليمية والدولية الموجودة في المنطقة.
- ينبغي على جميع القوى الخيرة وفي مقدمتها الدول الشقيقة للتركمان كأذربيجان و تركمانستان مساندة التركمان في الحصول على استقلالهم السياسي.

القسم التاسع

لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير سياساتهم تجاه تركيا؟

لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير سياساتهم تجاه تركيا؟

تاريخ: ٢٦ مايس ٢٠١٤
عدد: مقا.٢- ج١٤٢٦

حقوق المكونات غير الحاكمة (الأقليات) في المجتمعات غير الديمقراطية، لا تُحجب فقط بل يتعدى الامر الى ابعد من ذلك كالانتهاكات التي تطال جميع مجالات حقوق الانسان من الانصهار القومي الى التطهير العرقي، خاصة عندما يكون الشعور القومي والمذهبي هو السائد في تلك المجتمعات. ان تَحرُّر مثل هذه المكونات غير الحاكمة وخلاصها من الاضطهادات ليس بالمهمة السهلة، خاصة عندما تكون هذه المكونات قد تعرضت لمختلف انواع الاضطهادات ولعدة عقود. اذ تتشتت مراكز القوى في مثل هذه المكونات ويتعذر العمل الجماعي فيه واستحالة توفير التمويل الذاتي لتوظيفه في العمل السياسي الذي يعد من العوامل الرئيسية لإنجاح اية مؤسسة او مشروع. في هذه الحالات لا تستطيع اية اقلية ان تقف على اقدامها كي تضع حدا للاضطهادات واستعادة حقوقها المهضومة لوحدها من دون الحصول على الدعم من القوى الوطنية او الاقليمية او الدولية.

يعد تركمان العراق نموذجا لمثل هذه الحالة المعقدة كأقلية تعاني ومنذ عقود طويلة من اضطهاد عرقي وسلبا للحقوق في مجتمع غير ديمقراطي عنصري، الى جانب وجود قوتين كبيرتين متعصبتين في العراق تتنافسان على الاراضي التركمانية الامر الذي ادى الى المزيد من التفاقم في الواقع التركماني، اذ حاولت الاولى صهر التركمان وتغيير ديمغرافية مناطقهم وتدعي الثانية ملكية اراضيهم.

كأي اقلية من الاصول التركية في الدول المحيطة بتركيا، فان تركمان العراق كانوا، ولايزال معظمهم، لا يرون منقذا لهم غير تركيا ويُخضعون سياستهم للإرادة التركية. اما تركيا من جانبها ليست لديها سياسة معينة واضحة لمساعدة هذه المجتمعات وفي وقت تستغل فيه خضوعهم لها وتعمل على تكييف مؤسساتهم السياسية لصالح المصالح التركية العليا.

وتنقسم السياسة التركية غير الايجابية تجاه تركمان العراق من حيث الخطوط العامة الى اربعة فترات:

- **الفترة الاولى (ما قبل عام ١٩٩٠): قبل حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ حين اهملت تركيا كليا تركمان العراق على الرغم من تعرض التركمان الى ابشع انواع انتهاكات حقوق الانسان.**
- **الفترة الثانية (١٩٩٠ – ٢٠٠٣): ان خضوع التركمان للخطوط السياسة التركية الحمراء تجاه الاكراد في المنطقة الامنة في العراق بعد عام ١٩٩٠ ادى الى غضب الاحزاب والميليشيات الكردية والتي سبب تعرض التركمان الى هجمات تلك الميليشيات.**
- **الفترة الثالثة (٢٠٠٣ – ٢٠١٠): الخلافات التركية الامريكية خلال اسقاط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ دفعت الولايات المتحدة الى تهميش الجبهة التركمانية العراقية التي كانت ولاتزال تعد من اكبر القوى السياسية التركمانية وبمثابة النظام السياسي التركماني الخاضع للسياسة التركية، ونتيجة للتهميش اختفى التركمان من الساحة السياسية العراقية وأُخضعت المناطق التركمانية لسيطرة الأحزاب الكردية المشاركة مع الولايات المتحدة في اسقاط نظام البعث، وتعرض التركمان الى جميع انواع انتهاكات حقوق الانسان وتعرض المناطق التركمانية الى الهجمات عسكرية كبيرة.**

- الفترة الرابعة (ما بعد عام ٢٠١٠): وهي الفترة التي اعقبت ازالة وصاية الجيش التركي على الحكومة التركية في عام ٢٠١٠ عندما انعطفت السياسة التركية واخذت اتجاها طائفيا مبنيا على المذهب السني. سعت الحكومة التركية لاخضاع التركمان الى السلطات الكردية والتي تتعارض مع المصلحة التركمانية الوطنية والقومية. وفي الوقت نفسه حاولت تركيا اجبار التركمان على التعاون والتنسيق مع الكتل الدينية السنية مما ادى الى خلق التنافر بين شيعة وسنة التركمان وتعارضا مع الكتل الشيعية الكبيرة التي تمسك بزمام الحكم في العراق.

قناعة معظم التركمان بأن تركيا المنقذ الوحيد لهم وخضوعهم للإرادة التركية فسحت المجال لهيمنة الاخير على الساحة السياسة التركمانية وبالتالي انعكست سلبا على المشهد التركماني، لتؤدي الى العديد من المعضلات والمعطيات السلبية على التركمان، على سبيل المثال:

- **منع التركمان من تأسيس نظام سياسي تركماني عام مستقل**
- **حرمان التركمان من الحصول على الدعم من القوى الوطنية**
- **اعاقة التركمان من تأسيس التحالفات الاستراتيجية معهم**
- **ظهور العداء للتركمان**
- **جعل التركمان في موضع التجسس والعمالة**
- **عرض التركمان الى المزيد من القمع**

كل هذه الحالات التي سبق ذكرها جعلت القوى المتواجدة في المنطقة ان تفقد ثقتها بالتركمان وبالتالي حرمانهم من اية فرصة للحصول على الدعم من القوى الوطنية والاقليمية والدولية. وهكذا تحول التركمان الى مجتمع منعزل مشتت لاحول له ولا قوة، ليصبح هدفا للتطهير العراقي الممنهج باستمرار.

- الحاجة الى نظام سياسي تركماني مستقل عام

ان سعة المناطق والكثافة السكانية التركمانية الكبيرة في العراق والفقر والاهمال اللذين تعاني منهما المناطق التركمانية وسكانها ولعقود طويلة فضلا عن الاضطهاد الذي يتعرضون له، يتطلب نظام سياسي تركماني محترف واموال كبيرة لأحياء المناطق التركمانية التي تعرضت ولاتزال تتعرض للدمار ورفع الظلم عنهم، بينما تعيق تركيا بناء مثل هذا النظام (النظام السياسي التركماني المحترف) وتحصر دعمها المالي في الجبهة التركمانية وتمنعها في نفس الوقت من الحصول على المساعدات المالية من اية جهة كانت، علما بان التمويل التركي لهذه المؤسسة يعد تافها اذا ما قورن مع الاحتياجات الكبيرة لتركمان العراق.

الوسط السياسي العراقي المعقد يحتم على التركمان تأسيس نظام سياسي تركماني محترف كي يكون ممثلا حقيقيا لهم ويفرض نفسه في الساحة السياسية العراقية المعقدة ويقوم بصد الكتل السياسية المتنفذة في مجلس النواب العراقي والتي تعارض معظم التشريعات التي تخص تركمان العراق، ويتصدى بصلابة لأطماع القوة السياسية الكردية الكبيرة التي تدعي ملكية جميع الاراضي التركمانية تقريبا والتي باتت تسيطر على جميع المناطق التركمانية تقريبا. نظام تركماني لديه القدرة في استحصال واستعادة الحقوق القومية للتركمان واسترجاع عشرات الالاف من الدونمات من الاراضي التركمانية المستولى عليها من قبل حكومة البعث البائد والعوائل والنازحين الاكراد، وإيقاف التغييرات الديمغرافية التي تطال المناطق التركمانية والعمل على ايقاف اغتصاب المناطق التركمانية من قبل السلطات الكردية.

المواطن التركماني لازال بعيدا عن المشاركة في العملية السياسة فضلا عن تجاهله حقائق السياسة العراقية وحتى ماهية السياسة التركمانية والمؤسسات التركمانية. ومن الدلائل الكبيرة لهذه الحالة هو العدد القليل من الاعضاء التركمان المتواجدين في الجمعية الوطنية العراقية فضلا عن مجالس المدن والمحافظات في المناطق التركمانية الى جانب حصول المرشحين المعروفين من التركمان في الانتخابات العراقية على اعداد ضئيلة من الاصوات. اذ يعد انعدام وسائل الإعلام والصحافة التركمانية من الاسباب الرئيسية لافتقار المواطن التركماني للثقافة السياسية. من المحتمل ان الادارة التركية التي تهيمن على السياسة التركمانية تهمل بناء الصحافة التركمانية عمدا.

ان تأسيس اعلام تركماني محترف تتضمن صحافة مقروءة ومرئية محترفة وتتوفر فيه وسائط النشر والطباعة الحديثة يتطلب اموالا ضخمة في ترسيخ سياسة قومية عامة، لا يمكن تأمينها الا بوجود نظام سياسي تركماني عام.

ان الفشل المستمر للمؤسسات السياسية التركمانية والهزائم التي تتعرض لها هذه المؤسسات ومنذ تأسيسها في عام ١٩٩١ والافلاس السياسي والتنظيمي والهيكلي التي تعاني منه تلك المؤسسات والعجز في الدفاع عن حقوق التركمان، يحتم على هذه المؤسسات التكاتف والتعاون لدراسة الواقع التركماني بأسلوب منهجي شامل وتثبيت اسباب الفشل ودارستها بغية ايجاد الحلول العملية التي تقتضي تأسيس المؤسسة الام وهي المجلس التركماني المحترف.

ان الحجم السكاني الكبير لتركمان العراق الى جانب كثرة وسعة اراضيهم ومناطقهم فضلا عن النسبة الكثيرة للطبقة المتعلمة في المجتمع التركماني يوفر فرص كبيرة لان يلعب التركمان دورا كبيرا في السياسة العراقية فيما لو تم بناء

نظام سياسي تركماني عام ومحترف، مستقل عن الهيمنة التركية. ان استحقاقات هذا الحجم الكبير من السكان بحد ذاته يتطلب بناء نظام سياسي محترف كي يكون على مستوى المسؤولية في تحقيق الاحتياجات الرئيسية لتركمان العراق، على سبيل المثال:

- **توفير الامن في مناطقهم التي تتعرض الى هجمات مستمرة ومتنوعة من الاختطاف والاغتيال والتهجير والتغيير الديمغرافي**
- **معالجة الاقتصاد التركماني والفقر المنتشر في مناطقهم ورفع المستوى المعاشي المتدني في المناطق التركمانية.**
- **تنظيم عملية التعليم بلغة الام الذي يعاني من النواقص والصعوبات الكثيرة والكبيرة.**
- **انقاذ الادب والموسيقى والفن التركماني من الزوال، اذ يعاني من المشاكل الكبيرة والاهمال.**

• العوامل المانعة لبناء نظام سياسي تركماني مستقل عام

بالرغم من كل ما سبق ذكره حول اهمية وجود نظام سياسي تركماني عام مستقل، والحاجة المطلقة اليه لإنقاذ الوجود التركماني في العراق، وتوفر الارضية والعوامل المساعدة لتأسس مثل هذا النظام، فالسؤال الذي يطرح نفسه لماذا لا يستطيع تركمان العراق بناء نظامهم السياسي؟ او بالأحرى، لماذا فشلت جميع المحاولات التركمانية في بناء هذا النظام؟

في الحقيقة، كان من الاولى ان يكون عنوان هذه الدراسة، "لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير السياسات التركية تجاههم"؟ بدلا من، "لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير سياستهم

تجاه تركيا؟" لعدم وجود سياسة تركمانية عامة حتى تتغير بل لا يوجد نظام سياسي تركماني عام كي يقوم بعملية تغيير سياسته، توجد هناك مؤسسات سياسية تركمانية ضعيفة جدا ومشتتة، وان التركمان واكبر مؤسساتهم تخضع لتركيا بالطاعة العمياء وان تركيا تهيمن على الساحة السياسية التركمانية وتستغلها، والتاريخ السياسي لتركمان العراق يؤكد بان تركيا هي التي تمنع بناء النظام السياسي التركماني المستقل، وهناك ادلة كثيرة ودامغة بهذا الشأن، على سبيل المثال:

- عندما قامت تركيا بتأسيس الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥ همشت جميع القوى التركمانية التي لا تخضع لسياستها وبالأخص الاحزاب التركمانية الشيعية والسياسيين الشيعة التركمان على الرغم من ان التركمان الشيعة يشكلون نصف تركمان العراق تقريبا في وقت يلعب فيه السياسيون التركمان من المذهب الشيعي ادوارا قيادية مهمة داخل الاحزاب الشيعية العراقية الحاكمة في العراق اليوم ويستفيدون احيانا كثيرة من دعم وغطاء وشعبية احزابهم.
- بعد فشل تركيا في ادارة الجبهة التركمانية، التي لاتزال تعد بمثابة النظام السياسي التركماني، ابعدت وبفترات زمنية متعاقبة جميع السياسيين والاحزاب التركمانية التي لم تكن راضية عنهم او اولئك الذين خالفوا السياسة الوطنية التركية او خرجوا عن طاعتها، والمؤتمر التركماني الخامس الذي تم تنظيمه في عام ٢٠٠٨ خير دليل على تمزيق الصف التركماني من قبل تركيا وسوء استعمالها للنظام السياسي التركماني والتدخل السافر في ادارة السياسية التركمانية، اذ تم طرد جميع الاحزاب المنضوية تحت مظلة الجبهة التركمانية من الذين ثاروا ضد رئيس الجبهة التركمانية سعدالدين اركيج ممثل ارادة الدولة التركية آنذاك.

- عندما نظمت الاحزاب التركمانية الشيعية مع حزب تركمان ايلي مؤتمرا تركمانيا لجمع شمل المؤسسات التركمانية في بغداد في ٢٠ حزيران عام ٢٠٠٩ وحضره رئيس وزراء العراق وايده رئيس الجمهورية بأرسال برقية، منعت تركيا الاحزاب التركمانية التي كانت تستلم مبالغ شهرية من القنصلية التركية في الموصل من المشاركة في المؤتمر، اذ اتصلت السفارة التركية في بغداد هاتفيا برؤساء هذه الاحزاب مهددة اياهم لتضعهم امام خيارين اما الدعم التركي او حضور المؤتمر، علما بان الجبهة التركمانية الخاضعة لتركيا كانت قد رفضت مسبقا حضور المؤتمر.
- يونس بيرقدار رئيس المجلس التركماني (الصوري) الخاضع لاوامر المراجع التركية، افشل جميع المحاولات لبناء مجلس تركماني عام مستقل، فعلى سبيل المثال:
    - بيرقدار عمل فب بقاء المجلس التركماني عاطلا ومنذ عشرة سنوات تقريبا
    - في محاولة لتاسيس مجلس تركماني مستقل ومحترف قامت العديد من الاحزاب التركمانية بتظيم عشرات الاجتماعات في عام ٢٠١٠، كان بيرقدار، الذي ادار الاجتماعات، يماطل ويدير الاجتماعات باسلوب لابقاء المجلس التركماني مرتبطة للجبهة التركمانية الخاضعة لتركيا.
    - في محاولة اخرى في منتصف عام ٢٠١٣، قام العديد من قيادي التركمان مع الاحزاب التركمانية بتنظيم اجتماعات عديدة، بادارة يونس بيرقدار، لتاسيس مجلس تركماني يضم جميع الاطراف السياسية التركمانية. فتمت كتابة الخطوط العامة للنظام الداخلي للمجلس الجديد بموافقة جميع الاطراف السياسة التركمانية. فبعد ان انتهى التحضيرات وتم الاتفاق على اعلان المجلس الجديد، امتنع

يونس بيرقدار من الاعلان. احتفى فيما بعد وتحديدا في اواسط شهر كانون الاول عام ٢٠١٤ وتبين سفره الى تركيا،بعد عودته بعدة اشهر اهمل المشروع واعلان المجلس..

- العوامل المساعدة لبناء نظام سياسي تركماني مستقل عام

السؤال الذي يطرح نفسه، من الذي يقوم بعملية تغيير السياسة التركية تجاه التركمان؟
لا يخفى على احد بان مثقفي اي مجتمع يلعبون الدور الاساسي في التغيير وفي قيادة المجتمع نحو الافضل، ان المجتمع التركماني يمتلك عددا كبيرا من المثقفين الذين يدركون التردي في الواقع السياسي التركماني ويخشون التحديات التي تهدد الوجود التركماني في العراق وقد اكتشف الكثير منهم مدى استغلال الدولة التركية لتركمان العراق ونمت هناك معارضة كبيرة غير معلنة للسياسة التركية الخاصة بالتركمان بشكل خاص والعراق بشكل عام عند السياسيين والمؤسسات السياسية التركمانية، من ضمنهم قياديين داخل الجبهة التركمانية، واخذت هذه المعارضة تزداد يوما بعد يوم.

اما الأهداف الاساسية لتركمان العراق من استرجاع حقوقهم المغتصبة واستحصال حقوقهم القومية والعيش في عراق ديمقراطي موحد فلا يتعارض مع اهداف اية قوة وطنية او اقليمية او دولية فيما عدا السلطات الكردية الطامعة في اراضيهم. نتيجة لذلك، فان اي نظام سياسي تركماني عام مستقل وغير خاضع لتركيا يستطيع الحصول على الدعم المادي والسياسي من الدولة العراقية ومن معظم القوى الوطنية الموجودة في المنطقة.

ان العامل الاخر الذي يسهل بناء النظام السياسي التركماني المستقل اليوم هو ان حجم الاحزاب التركمانية المهمشة والمطرودة من قبل تركيا لا يستهان به وعددها غير قليل الى جانب وجود ونمو معارضة كبيرة داخل جدران الجبهة التركمانية ضد السياسة التركية غير البناءة تجاه التركمان.

ان الشعور القومي للشيعة التركمان وتمسك سياسييهم بقوميتهم والعمل على الدفاع عن حقوقهم القومية لا يقل قيد انملة من سنييهم. ان محاولات السياسيين التركمان الشيعة من الاتحاد الاسلامي، حركة الوفاء، والقياديين التركمان في تيار الاصلاح، التيار الصدري، المجلس الأعلى الاسلامي ومنظمة بدر من الاحزاب الشيعية العراقية وبالأخص بعد سقوط نظام البعث في بناء نظام سياسي تركماني مستقل ولَم شمل القوى السياسية التركمانية لهي مواقف يشهد لها التاريخ.

في كل مرة كانوا يصطدمون بالرفض العنيد من قبل رئاسة الجبهة التركمانية الخاضعة للإرادة التركية. وقد لعب سعدالدين اركيج، رئيس الجبهة التركمانية العراقية من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١، الدور الاكبر في افشال العديد من محاولات السياسيين التركمان الشيعة لبناء نظام سياسي تركماني مستقل. ففي كل مرة كان اركيج يدعوهم الى الانضمام الى الجبهة التركمانية الخاضعة لتركيا ولمصلحتها الوطنية.

ان المحاولات العديدة لرئيس الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق عباس البياتي والمساعي المستمرة لكل من الشيخ محمد تقي المولى، القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي، ومحمد مهدي البياتي، القيادي في منظمة بدر، وفرياد عمر رئيس حركة الوفاء التركمانية، لتأسيس قوة سياسية تركمانية موحدة بائت بالفشل

امام الرفض المستمر لرئاسة الجبهة التركمانية وبالأخص في زمن رئيسها السابق اركيج.

كانت الاحزاب الاسلامية الشيعية الحاكمة للعراق يرون بان وجود نظام سياسي تركماني محترف وعام يكون لصالح وحدة العراق ويمكنه ان يلعب دورا مهما في الوقوف امام اطماع السلطات الكردية وتهديدهم للسيادة والوحدة العراقية وان الاهداف الاساسية للسياسة التركمانية ومناطق وجودهم يساعد على ذلك. وان الاحزاب الشيعية العراقية تضم الكثيرين من السياسيين الشيعة التركمان والذين يحتلون مواقع قيادية عليا فيهم، حيث كانت هذه الاحزاب الشيعية الحاكمة للعراق يدعمون بقوة السياسيين التركمان الشيعة لتأسيس نظام سياسي تركماني مستقل عام. اما المرجع الشيعي الاكبر آية الله العظمى علي السيستاني فكان ولا يزال يؤيد بقوة ويدعو الى وحدة النظام السياسي التركماني.

اما الاحزاب التركمانية القومية المحافظة فكانت رغبتهم وجهودهم كبيرة جدا، رغم تواضع امكانياتهم، لبناء نظام سياسي تركماني محترف كبيرة جدا. فضلا عن ان تركمان العراق يقدسون دوما الوحدة والتعاون في العمل السياسي التركماني وان العلاقة بين سنة التركمان وشيعته ليست متعصبة الى الدرجة التي تتواجد في المجتمعات الاخرى.

ان من اكبر الاعتقادات المنتشرة بين المثقفين والسياسيين التركمان هو "انه لا يمكن ترك تركيا او الخروج من الهيمنة التركية دون ايجاد البديل"، في الحقيقة ان خضوع التركمان لتركيا يجعل من اية قوة في المنطقة ان تتفادى دعم التركمان وتشكك في مصداقيتهم فضلا ان مثل هذه الحالة تخلق للتركمان العداء من الجهات العراقية وغير العراقية، عندها لا يبقى اي احتمال في ايجاد البديل، من

ناحية اخرى ان السنوات ٢٣ الماضية لم تبرهن فشل تركيا في مساعدة التركمان فحسب بل جلبت على تركمان العراق اضرار كثيرة، لذا اصبح خلاص التركمان من الهيمنة التركية حاجة ملحة تأتي في المقام الاول وضرورة ملحة لا مناص منها للبدء بمرحلة جديدة لبناء النظام السياسي التركماني المستقل.

توصيات:

اذا كان السياسيون التركمان والاحزاب التركمانية:

- **صادقة في الدفاع عن الحقوق الاساسية لقوميتهم التي اخذوها على عاتقهم في دساتيرهم،**
- **هم الممثلون الحقيقيون للشعب التركماني الذي يتعرض للتطهير العرقي،**
- **قد ادركوا ضآلة انجازاتهم،**
- **وإستنبطوا الدرس وإستفادوا من الهزائم المتكررة،**
- **وإستوعبوا بان مؤسساتهم تفتقر لأبسط مقومات المؤسسة السياسية المحترفة:**
  - من التمويل الذاتي والشرعي
  - والكوادر المتخصصة
  - والهيكلية المتكاملة
  - والتأييد الشعبي
  - والعمل المنهجي المحترف،

فيتحتم عليهم العمل الجماعي الجاد والتعاون وبروح شفافة لبناء نظام سياسي واداري تركماني عام مستقل والذي بدونه لن تكون هناك أية سلطة اخرى تتحمل

المسؤوليات الهائلة لقومية لا يقل عدد نفوسها عن المليونين نسمة ويتهدد وجودها.

ان السياسة التركية المؤذية للتركمان تتعارض مع الشرعية الدولية وتعتبر تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية العراقية، الذي يجب تدويلها للتخلص من الهيمنة التركية على التركمان واستغلالها لهم.

القسم العاشر

دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

تاريخ: ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٤
عدد: مقا. ٣- ك١٤١٥

تقدير عدد سكان تركمان العراق

في المجتمعات ذات الثقافات الغير الديمقراطية والتي تهيمن عليها الطائفية الاثنية يكون فيها عدد نفوس سكان المكونات الغير الحاكمة (الأقليات) إما غير معروف او يقدم اقل بكثير من حجمها الحقيقي. تقدر معظم المصادر التركمانية عدد نفوس التركمان بـ ١٣٪ من مجموع نفوس سكان العراق، بينما تقدر جميع المصادر الغربية نفوس التركمان ما بين ٢٠٠ الف الى ٥٠٠ الف نسمة، هذه المصادر المنغلقة على القضية الكردية وماساتها لفترة طويلة وتفتقر الى معلومات صحيحة ومفصلة عن تركمان العراق. تعد النتائج المعدلة لتعداد سكان العراق لعام ١٩٥٧ والتي حددت نفوس التركمان في العراق بـ ٩٪ من مجموع نفوس سكان العراق من المراجع الدولية المعتمدة فضلا عن كونها من اوثق التقديرات لعدد نفوس المكونات العراقية الغير الحاكمة (الاقليات)، وان المساحة الواسعة للمناطق التركمانية المنتشرة في العراق تؤيد صحة هذا الرقم.[١، ٢]

إذا ما تم ألاخذ بنظر الاعتبار الارقام المثبته في التعداد السكاني لعام ١٩٥٧ وتوزيعها بشكل عادل للمقاعد في الجمعية الوطنية العراقية فيجب أن يكون عدد اعضاء التركمان في البرلمان العراقي حوالي ثلاثين من ٣٢٥ عضو، في حين أن عدد أعضاء التركمان في المجلس الوطني العراقي بعد ٢٠٠٣ ولاربعة دورات انتخابية متتالية كان ١٤ و ٩ و ١٠ و ١٠. ان هذا التواجد الضئيل للتركمان

في البرلمان العراقي هو نفسه تقريبا في مجالس العديد من الأقضية والنواحي في المناطق التركمانية.

سياسة تركيا تجاه العراق

التغييرات الجغراسياسية في العراق بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ سهلت بشكل كبير تدخل تركيا في الشؤون الداخلية للعراق. قبل عام ٢٠١٠ كانت التغيرات في المنطقة الكردية في شمال العراق تقلق تركيا وكانت انذاك وصاية الجيش التركي تهيمن على الحكومات التركية وتسيِّر سياستها في شمال العراق. بعد هذا التاريخ ازالت الحكومة التركية وصاية الجيش عنها متبنية سياسة سنية طائفية، مما سهلت توسع التدخل التركي في الشؤون الداخلية للعراق من خلال التعاون مع القوى السنية الشرعية منها والغير الشرعية.

تعد الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني احدى اهم جوانب التدخل التركي في الشؤون الداخلية للعراق. ان حالة الياس التي اصابت الشعب التركماني فضلا عن الطاعة العمياء لهم لتركيا ولدت شعورا لدى التركمان بان لا منقذ لهم غير تركيا، وهذا الوضع ساعد تركيا بان تهيمن وبسهولة على الجزء الاكبر من المجتمع السياسي التركماني واستغلاله من اجل مصالحها القومية، التي تعارضت مع المصالح التركمانية في احيان كثيرة.

يمكن اعتبار حصر الية صنع القرار السياسي التركماني بايدي السلطات التركية واخضاعها للخطوط الحمراء في السياسة التركية من اهم خصائص السياسة التركية تجاه التركمان، وبها قيدت تركيا الارادة السياسية التركمانية الى درجة

كبيرة وحددت مجال عمل السياسيين التركمان وجردتهم من الصلاحيات الكثيرة وحصرت الفعاليات السياسية التركمانية في نطاق ضيق.

عند مراجعة السياسة التركية تجاه تركمان العراق خلال العقدين الاخيرين وعمل المؤسسات التركمانية يتبين بان الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني قد ازدادت مع مرور الزمن وسببت في تمزيق النظام السياسي التركماني.

- مراحل الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني

المرحلة الاولى (١٩٩١ – ١٩٩٥)

بدات هذه المرحلة في اوائل عام ١٩٩١ مع ولادة اول حزب تركماني محترف سمي بالحزب الوطني التركماني العراقي (الحزب الوطني)، الذي تم تاسيسه من قبل مجموعة من المثقفين التركمان المقيمين في تركيا و تحت رقابة السلطات التركية وأُجبر الحزب على الخضوع للجهات الاستخباراتية التركية والمصالح الوطنية التركية، والتف حوله المجتمع السياسي التركماني من القوميين المحافظين، ثم تاسس بعد فترة قصيرة حزب الاتحاد التركماني الذي بقي في الدرجة الثانية من حيث الحجم والفعاليات.

كان باستطاعة السياسيين التركمان في هذه المرحلة الافلات من السيطرة التركية على فعالياتهم والعمل بشكل مستقل، بالاخص في المجالات البعيدة عن الاشراف التركي المباشر، على سبيل المثال:

- المجالات التي لا تتطلب التمويل التركي،
- مجالات العمل مع المعارضة العراقية،
- مجالات العمل في المنطقة الامنة في شمال العراق،

- اللقاءات التي كانت تُجرى مع وزارات الخارجية للدول التي تهتم بالمشكلة العراقية
- فعاليات المنظمات العالمية اذ كانت القضية العراقية تشغل المجتمع الدولي.

ان محاولات قياديي الحزب الوطني المبادرة بالعمل المستقل والتخلص من الرقابة التركية، سببت نوعا من الانزعاج عند السلطات التركية مما ادى الى تهميش الحزب واضعافه، ومع مرور الزمن اصبح الحزب على وشك التصفية في اوائل عام ١٩٩٦، وفي اواسط هذه السنة أُعيد بناء الحزب الوطني من قبل الاستخبارات التركية وليخضع كليا الى السلطات التركية.

المرحلة الثانية (١٩٩٥ – ٢٠٠٥)
فرضت تركيا على الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التركمانية التجمع والعمل تحت مظلة سياسية تركمانية واحدة، اذ تم تاسيس الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥، كمحاولة منها التحكم بسهولة في النظام السياسي التركماني. واصبحت رئاسة الجبهة التركمانية العراقية هي صاحبة السلطة المطلقة، والتي هي بدروها خاضعة اداريا وسياسيا وماليا للسطات التركية، في المقابل مُنعت الجبهة التركمانية العراقية ومؤسساتها من الحصول على اية مساعدات مالية من اية جهة اخرى، اما التعيينات في الجبهة التركمانية وبالاخص الوظائف العليا فتم حصرها في يد السلطات التركية. فيما تقلصت صلاحيات السياسيين التركمان الى ادنى حد في تشرين الاول عام ١٩٩٧ نتيجة غياب المرونة في ادارة الجيش التركي الذي سحب انذاك الملف التركماني من الحكومة التركية.

في هذه المرحلة سيطرت المؤسسة العسكرية التركية على الشؤون التركمانية بشكل تام، وفيها توقفت العلاقة بين المؤسسات التركمانية القومية المحافظة والمؤسسات التركمانية الشيعية الدينية كليا. (جدول ١) في الوقت نفسه أُخضعت السياسة التركمانية بشكل اقوى للسياسة التركية الموجهة للمنطقة الكردية. اما نشاطات الجبهة التركمانية داخل المعارضة العراقية واتصالاتها مع الدول ذات الاهتمام بالقضية العراقية كانت تدار من قبل المسؤولين الاتراك. وفيها لم يتم اتخاذ اي قرار من قبل الجبهة التركمانية بدون مصادقتهم.

المرحلة الثالثة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)

بدات هذه المرحلة مع تعيين سعدالدين اركيج رئيسا للجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٥ في المؤتمر التركماني الثالث، في الوقت الذي كان رووساء الجبهة التركمانية السابقون يحاولون ان يعترضوا نسبيا على السلطات التركية للادارة الخاطئة والمطالبة باخذ المصالح التركمانية بنظر الاعتبار، استسلم اركيج كليا للسلطات التركية ومعه أخضع المجموعة الكبيرة في المجتمع السياسي التركماني وهي مجموعة القوميين المحافظين. كمكافئة لولاء اركيج، اعاد الجيش التركي الذي كان ينفرد في ادارة الملف التركماني في الحكومة التركية حينذاك انتخاب اركيج لرئاسة الجبهة التركمانية للمرة الثانية من خلال تنظيم المؤتمر التركماني الخامس وماتضمنه من انتخابات مزورة. الى جانب ذلك رفضت السلطات العسكرية التركية قرار اتخذته اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية باقالة اركيج من رئاسة الجبهة التركمانية وبدلا من ذلك طرد او اسكت المسؤولين الاتراك جميع الذين وقعوا بالمطالبة على اقالة اركيج.

المرحلة الرابعة (من عام ٢٠١٠)

في هذه المرحلة استعادت الحكومة التركية الملف التركماني من الجيش التركي، اذ استلمه جهاز الاستخبارات التركية الذي تعمل تحت الادارة المباشرة لرئيس الوزراء. تغيرت في هذه المرحلة السياسة التركية تجاه العراق بالكامل تقريبا. تحول التحفظ في السايسة التركية تجاه المنطقة الكردية الى علاقة صداقة وثيقة وتعاون في جميع المجالات، فضلا عن تقوية التعاون الوثيق مع الاحزاب العربية السنية العراقية. تزامن ذلك تعيين ادارة جديدة للجبهة التركمانية العراقية.

بدا في هذه المرحلة الاستغلال المباشر للسياسة التركمانية لصالح السياسة التركية الجديدة. اعطيت اوامر مباشرة للجبهة التركمانية في قضايا تمس صميم الشؤون الداخلية العراقية، وقوبل عدم اطاعة الجهات التركمانية للاوامر بعقوبات شديدة وازادت العقوبات شدة مع زيادة عدم الخضوع للاملاءات التركية مما ادى الى اضعاف الجبهة التركمانية الى درجة كبيرة وهبوط شعبيتها لدى الشارع التركماني اكثر.

- عجز السياسة التركمانية وسوء استخدامها من قبل تركيا

بالإضافة إلى العوامل الخارجية الهامة التي أثرت سلبا على نتائج مرشحي التركمان في الانتخابات العراقية كالتلاعب في النتائج والتزوير وانعدام الأمن، الا ان الهيمنة التركية على نسبة كبيرة من المجتمع السياسي التركماني كانت من العوامل الرئيسية التي سسببت ضعف الأحزاب السياسية التركمانية وتمزيق النظام السياسي التركماني التي ادت الى تشتت الصف التركماني.

ان جميع الاحزاب السياسية التركمانية لكلا المجموعتين سواء كان من الاحزاب القومية المحافظة او الاحزاب الشيعية الدينية، ومنظمات المجتمع المدني تعاني

جدول ١، تصنيف الحركة السياسية التركمانية وتاريخ التاسيس

المجتمع السياسي التركماني القومي المحافظ
١. منظمة الديمقراطيين الوطنيين التركمان ١٩٨٠
٢. حزب الوطني التركماني العراقي ١٩٩٠
٣. حزب الاتحاد التركماني ١٩٩١، حزب تركمن ايلي ١٩٩٦
٤. الحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية ١٩٩٣
٥. حركة التركمان المستقلين ١٩٩٤
٦. الجبهة التركمانية العراقية ١٩٩٥
٧. حزب الشعب التركماني ١٩٩٦
٨. وقف تركمن ايلي ١٩٩٦
٩. الحركة الاسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧
١٠. تجمع القوميين التركمان ٢٠٠٤
١١. الحركة القومية التركمانية ٢٠٠٤
١٢. حزب العدالة التركماني ٢٠٠٤
١٣. حزب القرار التركماني ٢٠٠٥
١٤. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٩
١٥. التحالف التركماني ٢٠١٢
١٦. حزب الحق التركماني القومي ٢٠١٣
المجتمع السياسي التركماني الشيعي الديني
١. الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١
٢. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٢
التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية:
١. حزب الدعوى الاسلامي

٢. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى
٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي
٤. الصدريين – فوزي اكرم
٥. الاخرين
المجتمع السياسي التركماني الموالي للاكراد
١. حزب الاتحاد والاخاء التركماني ١٩٩٢
٢. حزب الاخاء التركماني ١٩٩٠
٣. حزب الاتحاد التركماني العراقي ١٩٩٤
٤. الحزب الديمقراطي التركماني لكردستان ١٩٩٧
٥. حزب الانقاذ القومي التركماني ١٩٩٨
٦. الجمعية الثقافية التركمانية لكردستان ١٩٩٨
٧. حزب الشعب التركماني ٢٠٠٢
٨. التجمع القومي التركماني ٢٠٠٢
٩. جمعية اللبراليين التركمان ٢٠٠٣
١٠. حزب الشروق التركماني ٢٠٠٣
١١. الحركة الديمقراطية التركمانية ٢٠٠٤
١٢. حركة الاصلاح التركماني ٢٠٠٥

من الضعف الشديد في القضايا الهيكلية والتنظيمية والوظيفية فضلا عن النقص الكبير في مصادر التمويل الذي جعلهم احزاب غير فعالة وحرمهم من الدعم الشعبي و يفتقرون الى قاعدة شعبية.

المؤسسات التركمانية في المجموعة القومية المحافظة نشات جميعها اما من الحزب الوطني التركماني او من قبل المنفصولون او المطرودون من الجبهة التركمانية العراقية. ان الوهن والضعف والشعور القومي الاتكالي جعلت المؤسسات التركمانية هذه ان تخضع الى السلطات التركية بسهولة وتُستغل من قبلها. اما الجبهة التركمانية فعلى الرغم من القصور التي تعاني منها في جوانب كثيرة، الّا انها مازالت تعتبر اكبر مؤسسة تركمانية وتخضع مباشرة للسيطرة التركية واجبرت ولتمويلها فقط.

بسبب القوة الكبيرة للاتجاه القومي في المجتمع التركماني، نتيجة اعتزاز الانسان التركماني بثقافته القومية وحرمانه من الحقوق الثقافية القومية في الوسط العراقي الذي يتغلب عليه الطائفية المذهبية والقومية، فان المجموعة السياسية القومية التركمانية المحافظة معروفة اكثر ويتواصل معها المواطن التركماني بشكل اسهل نسبيا. فضلا عن ان السياسة السائدة في المجتمع التركماني والتي تبنتها الجبهة التركمانية وامتلاكها التمويل والدعم الاعلامي التركي الكبير جعل من الجبهة التركمانية تهيمن على الوسط السياسي التركماني، وبالتالي هيمنة تركيا عليه.

ان الادارة الخاطئة للسلطات التركية وسوء استخدامها للجبهة التركمانية ادت الى انعدام الانضباط والالتزام بين موظفين الجبهة وممثلي الشُعب وحتى بين اعضاء الهيئة التنفيذية للجبهة، والتي نتج عنها الانفصال المستمر لمجاميع السياسيين التركمان من الجبهة التركمانية. علاوة على ذلك ان منع التعاون بين المجاميع السياسية التركمانية بالاخص بين المجموعة القومية المحافظة والشيعية الدينية ترك نظام سياسي تركماني ممزق تنظيميا ومختل وظيفيا.

في الوقت الذي فقدت الجبهة التركمانية ثقة المواطن التركماني لها مع مرور الزمن، لم تظهر اية مؤسسة تركمانية بديلة بالاحرى لم تسمح تركيا بظهورها. وبالتالي فشلت السياسة التركمانية في تحسين الوعي السياسي للانسان التركماني فيما فقد الناخب التركماني ثقته بالسياسيين التركمان. وهذا العامل كان من اكبر الاسباب التي ادت الى ضعف اقبال الناخب التركماني الى صناديق الاقتراع وبالتالي فشل التركمان في الانتخابات العراقية. فضلا عن حالة الياس التي يعيشها المواطن التركماني التي افرزتها عجز السياسة التركمانية جعلت الكثير من الناخبين التركمان التصويت للاحزاب او المرشحين من غير التركمان.

في الوقت الذي بدأت تتبدد فيه ثقة غالبية المجتمع التركماني بالدعم التركي للتركمان، فان المجموعة السياسية التركمانية الشيعية الدينية فقدت ثقتها تقريبا بالكامل بذلك الدعم، فضلا عن ادراكهم النتائج السلبية المضرة للسياسة التركية للتركمان والمبنية على الطائفية السنية، الى جانب ذلك تضائلت ثقة القسم الكبير من المجموعة السياسية التركمانية القومية المحافظة في المساعدة التركية، بل بداوا يدركون بان تركيا قد اساءت في معاملتها لهم. وعلى الرغم من كل هذا فان التركمان ليسوا في حالة بامكانهم التخلص من الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني، للاسباب التالية:

- تعرُّض التركمان للسياسات القمعية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة قبل عام ٢٠٠٣ ومن قبل السلطات الكردية بعدها ولفترة طويلة، قد انهك تركمان العراق نفسيا واقتصاديا واضعف قدرتهم على مقاومة الهيمنة التركية.
- يعتبر تركمان العراق مجتمع غير مسلح يفتقر للحماية في المحيط العراقي غير المستقر امنيا والمهدد بالارهاب، اذ لا وجود لقوة عسكرية او امنية يحميهم، بل على العكس من ذلك فان القوى الامنية والعسكرية التي تحكم

المناطق التركمانية تتكون من الميليشيات الكردية التي تدعي ملكية الاراضي التركمانية، وكما ان هذه المناطق تتعرض بشكل مكثف للارهاب السني. كنتيجة لذلك يتعرض التركمان الى جميع انواع الارهاب. والحالة هذه اضعف مقاومة المجتمع التركماني اكثر في التصدى للسيطرة التركية.

- اتكال التركمان كليا على تركيا والتي اساءت التعامل مع نظامهم السياسي ادى الى تشتيت النظام السياسي التركماني، بل عملت تركيا على منع بناء نظام سياسي تركماني محترف الامر الذي ادى الى غياب قوة سياسة تركمانية قادرة على مقاومة الهيمنة التركية. كما ان هذا الاتكال التركماني على تركيا حرمهم من دعم اية قوة اخرى في التخلص من الاستغلال التركي. بالعكس فان هذا الاتكال التركماني على تركيا عرضهم الى العنف والاضطهاد.
- هناك شرائح عديدة من المجتمع التركماني منهم المثقفين والسياسيين والناشطين من الممكن استغلالهم او اسكاتهم من قبل تركيا، واخرين يتقبلون الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني:
    - التركمان الذين لديهم ارتباطات ايديولوجية مع جهات سياسية في تركيا اذ يمكن استغلالهم بسهولة.
        - القوميون التركمان الذين يحملون مشاعر قومية مبالغ فيها ولديهم علاقات مباشرة مع المجاميع القومية في داخل تركيا.
        - المجموعات التركمانية الدينية السنية وبالاخص حزب الاخوان المسلمين الذين هم تحت التاثير المباشر للسياسات الطائفية للحكومة التركية.
    - مجموعة اخرى بالامكان اسكاتهم بسهولة في الوقت نفسه لا يستطيعون معارضة السياسة الوطنية التركية وان كانت تلك السياسة لا تصب في المصلحة التركمانية بل حتى لو كانت ضدها:

- رجال الاعمال التركمان الذين لديهم علاقات تجارية كبيرة في داخل تركيا.
- التركمان الذين يعيشون في تركيا
- التركمان الذين يعيش احد افراد عائلتهم في تركيا كطلبة الجامعات.

○ التركمان الذين يقبلون الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني، وهم:

- الذين لا يدركون او لا يعرفون الاضرار التي تلحقها تركيا لتركمان العراق ويتم استغلالهم من اجل المصلحة الوطنية التركية .
- الذين يعرفون وهم على دراية بالاضرار التي تلحق تركيا بتركمان العراق ولكنهم ورغم ذلك يبقون مخلصين لتركيا، وهم:
  - اولئك الذين يعتقدون بانه لا يوجد بديل لتركيا يمكن ان يعتمد عليه التركمان
  - العاملون في المؤسسات التركمانية التي تمتلكها الحكومة التركية منها: الجبهة التركمانية العراقية، تلفزيون وجريدة تركمن ايلي.

- ان التعاون الوثيق للحكومة التركية مع حكومة الاقليم الكردي التي يعاني منها التركمان، يقلل من فرصة التركمان للوقوف وصد الاستغلال التركي.
- تجاهل المجتمع الدولي لتركمان العراق وعدم امتلاك التركمان نظام سياسي وصحافة فعالة جعلتهم غير قادرين على تدويل الهيمنة التركية غير القانونية على المجتمع التركماني والذي يعد تدخلا سافرا في الشؤون العراقية الداخلية.

- لا تتردد تركيا في استخدام ادواة الترهيب ومحاربة كل من يعارض سياستها تجاه التركمان.

ان الهيمنة التركية على المجتمع التركماني وعلى نظامهم السياسي كلف التركمان خسائر كبيرة وماسي كثيرة. ان منع تركيا التعاون بين المؤسسات السياسية التركمانية وبالاخص بين المجموعتين القومية المحافظة والشيعية الدينية لعب دورا كبيرا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية وفي العملية السياسية برمتها. بالاضافة الى تفتيت النظام السياسي التركماني، فان التدخل التركي المباشر في التحضيرات التركمانية للانتخابات العراقية يلعب احد الادوار الرئيسية في فشل التركمان.

يتم تنظيم قوائم المرشحين للانتخابات من قبل الجبهة التركمانية او ممثلياتها والسفارة التركية او قنصلياتها في المحافظات، وان القوائم النهائية يجب ان يتم المصادقة عليها من قبل السفير او القنصل التركي، وغالبا يتم استدعاء اعضاء اللجنة التنفيذية في الجبهة التركمانية الى انقرة قبل الاحداث والفعاليات والانشطة المهمة على سبيل المثال الانتخابات، او لاي سبب كانت تراها انقرة ضرورية، وذلك بهدف فرض الاملائات التركية عليهم. يتم إضافة أو شطب المرشحين من قبل تلك السلطات. وان القياديين في الجبهة التركمانية الذين يتم تعيينهم وفقا لمدى ولائهم للسياسة الوطنية التركية، واقرباء هؤلاء من الدرجة الاولى يحصلون على مواقع متقدمة في قوائم المرشحين الانتخابية.

يتطلب عقد التحالفات الانتخابية للجبهة التركمانية مع الاحزاب السياسية التركمانية ومع الاطراف السياسية العراقية الاخرى استحصال موافقة السفارة التركية وهذا يعني بان التحالفات التي تعقدها الجبهة التركمانية تخضع للسياسة

الوطنية التركية، فيما يتمُ حظر التحالفات بين القوائم التركمانية التي لا تفضلها تركيا متجاهلة المصالح التركمانية.

في انتخابات مجالس المحافظات و الانتخابات البرلمانية الاخيرة فُرِض على الجبهة التركمانية العراقية التحالف مع قائمة دينية سنية يقودها اسامة النجيفي الموالية للحكومة التركية، علما بان اسامة النجيفي وشقيقه اثيل النجيفي محافظ نينوى معروفان والى درجة كبيرة بسياستيهما المعادية للمصالح التركمانية وبشكل واضح. يتم تقديم الدعم المادي والمعنوي والاعلامي اكثر للمرشحين الذين يفضلهم تركيا في قائمة الجبهة التركمانية، الى جانب ذلك يتم تهميش او استبعاد ومحاربة المرشحين التركمان الذين يعارضون ابسط قواعد السياسة التركية تجاه التركمان ويقطع التمويل عنهم. اما المرشحين التركمان من خارج الجبهة التركمانية فان حملاتهم الدعائية الانتخابية تُحجب وتُمنع من قبل تلفزيون تركمن ايلي، ويكون الحال نفسه لمرشح الجبهة التركمانية اذا خرج من اطاعة اوامر السلطات التركية.

السياسة التركية المبنية على المصلحة الوطنية التركية تجاه التركمان، تؤدي الى خسارة التركمان للعديد من المقاعد في الانتخابات، وفي ظل هذه الضروف، تكون نشاطات البرلمانيين التركمان المنتخبين غير مجدية.

- المؤسسات السياسية التركمانية، التحضيرات للانتخابات والنتائج

عندما نظمت أولى الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات العراقية في ٣٠ كانون الثاني من العام ٢٠٠٥، كانت المجموعة السياسية التركمانية للقوميين المحافظين تعتبر اكبر مجموعة سياسة تركمانية، تتمثل بالجبهة

التركمانية وتضم جميع الاحزاب التركمانية القومية المحافظة تحت مظلتها. اما المجموعة السياسية التركمانية الدينية الشيعية، التي كانت صغيرة اذا ماقورنت بالمجموعة الاولى فكانت متناثرة بين الاحزاب العراقية الكبيرة، الى جانب ذلك، انضم السياسيون التركمان المتعاونين مع الاحزاب الكردية الى القائمة الكردية.

جرت هذه الانتخابات وكانت الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني في مرحلتها الثانية، وفيها لم يتم بعد استسلام قيادة الجبهة التركمانية كليا الى السلطات التركية.

بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ والغاء منطقة الحظر الجوي في شمال العراق انتقل المقر العام للجبهة التركمانية من مدينة اربيل الى مدينة كركوك وبدا المثقفون والسياسيون والمواطنون التركمان من خارج المنطقة الامنة بالاخص من محافظة كركوك والذين كانوا خارج نطاق السيطرة المباشرة للسلطات التركية بالمشاركة في العملية السياسية والتجمع حول الجبهة التركمانية.

ان الوضع الجديد قلل نسبيا السيطرة الصارمة لتركيا على السياسيين التركمان وانعكست هذه الحالة على سياسة الجبهة التركمانية للسنتين القادمتين، اذ كان حينها فاروق عبدالله رئيسا للجبهة التركمانية. في هذه المرحلة بدات كلا المجموعتين التركمانيتين الكبيرتين القومية المحافظة والدينية الشيعية بالتعاون فما بينها وهذا لم تكن تسمح به السلطات التركية في السابق، على الرغم من ان التركمان يقدسون التعاون والتضامن.

على الرغم من ان القوميين التركمان المحافظون تمكنوا من مقاومة الرفض التركي واشتركوا مع الاحزاب التركمانية الدينية الشيعية في قائمة موحدة، حينها

رفضت تركيا تحالف القائمة التركمانية الموحدة مع التحالف الوطني العراقي على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها اعضاء الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية في اقناع السلطات التركية على ان القائمة التركمانية الموحدة والمتعاونة مع التحالف الوطني العراقي تصب في مصلحة التركمان، بالتالي اضطر القوميون المحافظون التركمان بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية بقائمة مستقلة.

كانت النتائج التي حصل عليها التركمان في هذه الانتخابات مخيبة للامال خاصة بالنسبة للقوميين المحافظين الذين لم يحصلوا سوى على ثلاثة مقاعد فقط. (جدول ٢) وكانت هذه النتيجة خيبة امل اكبر بالنسبة لتركيا، في الوقت نفسه فان الاحزاب التركمانية الدينية الشيعية حصدت خمسة مقاعد في قائمة الائتلاف العراقي الموحد. اما في انتخابات مجالس المحافظات فقد حصلت القائمة التركمانية الموحدة تحت اسم قائمة تركمان العراق على تسعة مقاعد في مجلس محافظة كركوك وستة مقاعد في مجلس محافظة صلاح الدين. (جدول ٣)

قبل الانتخابات البرلمانية العراقية الثانية في ١٥ كانون الاول عام ٢٠٠٥ لفترة قصيرة اخضعت ادارة الجبهة التركمانية نفسها كليا تحت هيمنة السلطات التركية وسيطرت الاخيرة كليا على الجبهة التركمانية، وكانت قد بدات المرحلة الثالثة من الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني.

شاركت الجبهة التركمانية مع الاحزاب المنضوية تحت مظلتها بقائمة مستقلة في هذه الانتخابات، وتلقت انتكاسة اخرى بحصولها على مقعد واحد فقط على الرغم من كبر حجم مشاركتها ممثلة المجتمع السياسي التركماني القومي المحافظ، اما المجتمع السياسي التركماني الديني الشيعي فحصلت على نفس العدد من المقاعد

التي حصلت عليها في انتخابات كانون الثاني عام ٢٠٠٥، مع وجود برلمانيين اخرين من التركمان في القوائم الأخرى كان المجموع الكلي لبرلماني التركمان

جدول ٢، البرلمانيين التركمان الذين انتخبوا في الانتخابات العراقية ٣٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٥ وقوائمها الانتخابية

القوائم الانتخابية	اسماء البرلمانيين التركمان
الائتلاف العراقي الموحد	محمد تقي علي حموش قره المولى
	عباس حسن موسى البياتي
	فرياد عمر عبدالله دوزلو
	معزز عبدالهادي حسن
	قصر الله وردي امين
	حسين تقي (تعويض)
جبهة تركمان العراق	فاروق عبدالله عبدالرحمن
	رياض جمال امين
	فيحاء زين العابدين
العراقية	امل عارف انور
التحالف الكردستاني	دلشاد بكر مولود
	يشار محمد شاكر
	انتصار بكر
	سامي احمد علي صفر
الصدريون	حسين شريف (تعويض)
حزب الاخاء التركماني	وليد محمد صالح

جدول ٣، اعضاء التركمان في مجلس محافظة كركوك للدورتين

في عام ٢٠٠٣ من قبل سلطات الاحتلال

اسم العضو	الحزب
تحسين محمد علي	الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق
مصطفى كمال	الحزب الوطني التركماني العراقي
علي مهدي صادق	الحزب الوطني التركماني العراقي
خضر غالب كهيا	من وجهاء التركمان
مجيد حميد	من وجهاء التركمان
فرياد عمر عبدالله	حركة الوفاء التركمانية
عرفان جمال توفيق محمود	حزب الوطني التركماني العراقي
علي حسين اغا	
في انتخابات ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥	
اسم العضو	الحزب
حسن توران بهاء الدين	جبهة تركمان العراق – حزب العدالة التركماني
علي مهدي صادق	جبهة تركمان العراق – الوطني التركماني
تحسين محمد علي	جبهة تركمان العراق – الاتحاد الاسلامي
قاسم حمزة	جبهة تركمان العراق – حركة الوفاء
زالة يونس	جبهة تركمان العراق – الحركة القومية
تورهان مظهر حسن	جبهة تركمان العراق – حركة المستقلين
مجيد حميد	جبهة تركمان العراق – وجهاء التركمان
توركان شكر	جبهة تركمان العراق – الجبهة التركمانية
محمد مهدي البياتي	الائتلاف الاسلامي التركماني – منظمة بدر
كولر احمد (تعويض)	جبهة تركمان العراق – حزب تركمن ايلي
رعد رشدي (تعويض)	جبهة تركمان العراق – وجهاء التركمان
نجاة حسين (تعويض)	جبهة تركمان العراق – مجلس الاعلى

تسعة. في هذه المرة لم تبدي انقرة اهتماما للهزيمة ولم تتخذ اية اجراءات كما اتخذتها في الانتخابات السابقة. (جدول ٤)

في انتخابات مجالس المحافظات العراقية الثانية في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٩، مثلت الجبهة التركمانية جميع القوميين المحافظين من المجتمع السياسي التركماني تقريبا، بعد طرد الاحزاب التركمانية قبل فترة قصيرة من الجبهة

جدول ٤، البرلمانيين التركمان الذين انتخبوا في الانتخابات العراقية التي جرت في ١٥ كانون الاول عام ٢٠٠٥ وقوائمها الانتخابية

اسم القائمة الانتخابية	اسم النائب
الائتلاف العراقي الموحد	محمد تقي علي حموش قره المولى
	عباس حسن موسى البياتي
	فرياد عمر عبدالله دوزلو
	فوزي اكرم
	محمد مهدي البياتي
الجبهة التركمانية العراقية	سعدالدين محمد امين
جبهة التوافق العراقية	عزالدين عبدالله حسين خضر الدولة
	محمد امين عثمان (تعويضية)
التحالف الكردستاني	وليد محمد صالح

بانتخابات غير نزيهة جرت من قبل انقرة والتي لم تشارك في هذه الانتخابات، عدا حزب العدالة التركماني الذي اشترك في محافظة نينوى بقائمة مستقلة وانضم الى احدى القوائم الاسلامية في محافظة ديالى. اذ كانت النتيجة انتكاسة كبرى اخرى للتركمان بحصول الجبهة التركمانية فقط على مقعدين في مجلس محافظة صلاح الدين. اما المحافظات الاخرى فلم يحصل التركمان على اي مقعد فيها، في هذه المرة ايضا كما في سابقتها لم تحرك انقرة ساكنا والتحقيق في خسارة الجبهة التركمانية.

نُظمت الانتخابات البرلمانية الثالثة في ٧ مارت عام ٢٠١٠، في المرحلة الثالثة من الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني وفيها مازال الملف التركماني

الجدول ٥، أسماء المؤسسات التركمانية المسجلين للانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٠، وإئتلافتها السياسية[٣، ٤]

اسم الائتلاف السياسي	المؤسسات التركمانية	رئيس القائمة
قائمة تركمان كركوك	قائمة تركمان كركوك	علي حسين احمد قاسم
الائتلاف الوطني العراقي	حركة الوفاء التركمانية حزب توركمن ايلي	فرياد عمر عبدالله رياض جمال امين ساقي
قائمة التوافق	حزب العدالة التركماني	انور حميد غني جرجيس
قائمة العراقية	الجبهة التركمانية العراقية	سعدالدين محمد امين محمد
ائتلاف دولة القانون	الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق حزب القرار التركماني	عباس حسن موسى عباس فاروق عبدالله عبدالرحمن
قائمة التحالف الكردستاني	حزب الاخاء التركماني قائمة اربيل التركمانية جمعية اللبراليين التركمان حزب الشعب التركماني العراقي	وليد محمد صالح شيروه تحسين محمد حمادي سامي احمد علي سفر عرفان جميل توفيق محمود
تحالف الوحدة الوطنية*	حزب الوطني التركماني العراقي	جمال محمد علي الله وردي
لم يشترك	حركة المستقلين التركمان	كنعان شاكر عزير اغالي
التركمان في قيادات الأحزاب الشيعية الاسلامية العراقية شارك في قوائم تلك الأحزاب		

* لم يسجل الحزب الوطني التركماني العراقي رسميا عند المراجع العراقية، ولذلك شارك في الانتخابات كاعضاء القائمة التي تحالف معها

جدول ٦، البرلمانيين التركمان الذين انتخبوا في الانتخابات العراقية التي جرت في ٧ مارت عام ٢٠١٠ وقوائمها الانتخابية

القوائم الانتخابية	اسم النائب التركماني	المحافظة
الائتلاف الوطني العراقي	محمد تقي علي حموش قره المولى تم تعيينه في منصب رئيس الهيئة العليا للحج والعمرة واستعاض عنه الوهاب حسن علي كنو	نينوى
دولة القانون	عباس حسن موسى البياتي	بغداد
	جاسم محمد جعفر تم تعيينه وزيرا للشباب والرياضة واستعاض عنه عضو برلماني عربي	صلاح الدين
الجبهة التركمانية العراقية	ارشد رشاد فتح الله	
	نبيل محمد جميل حربو	نينوى
	حسن سلمان وهاب	ديالى
	زالة يونس احمد النفطجي	كركوك
	عزالدين عبدالله حسن خضر الدولة	نينوى
	مدركة احمد محمد	نينوى

كان تحت ادارة الجيش التركي حصرا و كانت التعاون مع مجموعة الاحزاب التركمانية الدينية الشيعية غير مسموح بها. تشتت اشتراك التركمان في هذه الانتخابات الى درجة كبيرة. (جدول ٥)

تحالفت الجبهة التركمانية مع القائمة العراقية التي كانت تضم جماعات سنية موالية لحكومة انقرة، كمجموعة اسامة النجيفي وطارق الهاشمي ولعب مكتب بغداد للجبهة التركمانية دورا كبيرا في عقد هذا التحالف. من المحتمل ان هذا التحالف قد ازعج الجيش التركي ذو التوجه العلماني والمسؤل حصريا عن الملف التركماني. اذ بعد فترة قصيرة من الانتخابات وعلى خلاف بين فرع بغداد للجبهة التركمانية ورئيس الجبهة سعدالدين اركيج الذي كان مطيعا وخاضعا لامرة الجيش التركي، تم طرد جميع موظفي فرع بغداد للجبهة التركمانية.

في هذه الانتخابات تغيرت الالية المتبعة سابقا، اذ تم تقسيم العراق الى دوائر انتخابية وفقا للمحافظات وطبقت نظام القائمة المفتوحة، هذا ماادى الى انخفاض في عدد المقاعد للاحزاب التركمانية الدينية الشيعية، نتيجة لعدم حصولهم على الاصوات الكافية.

في محافظة كركوك حصل اثنين من المرشحين التركمان في القائمة العراقية فقط، بمجموع ٦٤،٤٦١ صوتا، وذهبت اصوات تركمانية كثيرة الى المرشحين غير التركمان في هذه القائمة، كما ضاعت اصوات التركمان في القوائم الاخرى وخصوصا الاصوات التي حصل عليها المرشحون التركمان من المجموعة الدينية الشيعة. (جدول ٦)

في محافظة صلاح الدين ونتيجة المشاركة في قوائم متعددة تشتت الاصوات بين المرشحين التركمان في تلك القوائم كانت الحصيلة فوز مرشح واحد من المجموعة الدينية الشيعية. في ذات الوقت ذهبت عدد كبير من الأصوات لمرشحي الجبهة التركمانية الى مرشحين غير التركمان في القائمة العراقية في هذه المحافظة، مثلما حصل في محافظة كركوك.

اما في محافظة نينوى فقد فاز التركمان بأربعة مقاعد، ثلاثة منها في القائمة العراقية ومقعد واحد في احدى القوائم الشيعية، كان مجموع الاصوات التي حصل عليها الفائزون الاربعة فكان ٤٦،٣٦٩ صوتا، اذ ذهبت العديد من الاصوات التركمانية التي حصل عيله المرشحون التركمان في قوائم الفائزين وفي القوئم الاخرى هباءا.

يقدر عدد نفوس التركمان في كل من محافظة ديالى والعاصمة بغداد بمئات الالاف يمثلون كل من السنة والشيعة بشكل متساوي تقريبا. فعلى الرغم من وجود عدد كبير من التركمان في كل من هاتين المحافظتين، الذين تعرضوا الى سياسات الصهر والاستيعاب، تَشَتُت الاحزاب التركمانية وانعدام فعالياتها كانت سببا في فقدان ثقة الناخب التركماني، فضلا عن وجود عدد قليل من المرشحين التركمان في القوائم الانتخابية التركمانية و غير التركمانية في هاتين المحافظتين.

تم انتخاب مرشح واحد من القائمة العراقية في محافظة صلاح الدين واخر من احدى القوائم الشيعية في العاصمة بغداد، بلغ مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحين الفائزين من التركمان في هذين المحافظتين من الناخبين التركمان وغيرهم ١١،٣٣٣ صوتا.

جرت انتخابات مجالس المحافظات الثالثة في العراق في ٢٠ نيسان ٢٠١٣ في المرحلة الرابعة من الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني، وفيها بدا السياسيون التركمان بمقاومة ومعارضة نسبية للاملاءات التركية.

منذ كانون الثاني عام ٢٠٠٣ عندما نُظمت الانتخابات العراقية الاولى وبعد انقطاع دام عشر سنوات استطاعت المجموعتان السياسيتان التركمانيتان القومية المحافظة والدينية الشيعية ان تتعاونا فيما بينهما جزئيا في هذه الانتخابات الثالثة لمجالس المحافظات العراقية. اشتركت الاحزاب الرئيسية من المجموعة القومية المحافظة ومن المجموعة الدينية الشيعية بقائمة موحدة في كل من محافظة صلاح الدين والعاصمة بغداد.

في محافظة نينوى وتحت ضغط من القنصلية التركية، انضمت الجبهة التركمانية الى قائمة متحدون للاصلاح بقيادة الاخوين النجيفي التي تعد من القوائم الموالية لتركيا ومضادة للمصالح التركمانية. على سبيل المثال:

- عندما كان اسامة النجيفي رئيسا للبرلمان العراقي في الفترة البرلمانية السابقة رفض ادراج ملف الأراضي التركمانية الشاسعة المستملكة للعرب من قبل نظام حزب البعث الى جدول أعمال البرلمان رغم ان الملف اكملت من قبل مجلس الوزراء وارسلت الى المجلس الوطني.
- ان محافظ نينوى اثيل النجيفي رفض بشدة محاولات السياسيين التركمان لتحويل قضاء تلعفر التركمانية الى محافظة، حيث استخف النجيفي بعدد التركمان في العراق واعتبرهم في حدود المئات.

اما مرشحوا الجبهة التركمانية في هذه المحافظة تم اختيارهم وباشراف مباشر من القنصل التركي في الموصل. اذ فازت قائمة النجيفي بثمان مقاعد فقط وكانت حصة الجبهة التركمانية من هذه المقاعد خمسة مقاعد.

عندما نظمت الانتخابات البرلمانية العراقية الرابعة بتاريخ ٣٠ نيسان في عام ٢٠١٤، كانت الجبهة التركمانية في وضع لا يحسد عليه، اذ ضعفت شعبيتها

الى درجة كبير نتيجة للعقوبات التي اتخذتها انقرة ضد الجبهة بعد رفض بعض القياديين فيها لبعض الاوامر الصادرة من السلطات التركية والذين كانوا متيقنين بان تنفيذ تلك الاوامر لاتصب في المصلحة التركمانية، بعدها قامت انقرة بتشكيل

جدول ٧، البرلمانيين التركمان الذين انتخبوا في الانتخابات العراقية التي جرت في ٣٠ نيسان في عام ٢٠١٤، قوائمهم الانتخابية، الاصوات التي حصلوا عليها والمحافظة التي انتخبوا فيها

القوائم الانتخابية	اسم النائب التركماني	عدد الاصوات	المحافظة
دولة القانون	عباس حسن موسى البياتي	٣,٥٤٠	بغداد
	جاسم محمد جعفر	١٠,٦٥٤	صلاح الدين
	نهلة حسين سعدالله	٤,٠٢٨	نينوى
جبهة تركمان كركوك	ارشد رشاد فتح الله	٣٩,٥٢٤	كركوك
	حسن توران بهاء الدين سعيد	١٢,٨٧٥	كركوك
	هناء اصغر محمد رضا	٢,٩٠٣	صلاح الدين
المتحدون للاصلاح	عزالدين عبدالله حسين خضر الدولة	١٣,٧٣٠	نينوى
التحالف الوطني	محمد تقي علي حموش قره المولى	١٥,٥٤٣	نينوى
الائتلاف الوطني	نيازي محمد مهدي قنبر	٤,٢٥٧	صلاح الدين
الائتلاف العربي	ساجدة محمد يونس عبدالكريم	١,٨٢٠	نينوى
المجموع	١٠	١٠٨, ٨٧٤	

مجموعة في اللجنة التنفيذية للجبهه لتتبنى سياستها وتطيع اوامرها مما ادى الى انقسام اللجنة التنفيذية للجبهة الى مجموعتين متحاريتين واخل هذا بصنع القرار في الجبهة التركمانية. الى جانب ذلك خفضت انقرة الى درجة كبيرة تمويلها الى

الجبهة التركمانية وبدات تتحايل في دفع مخصصات الفروع غير الراضية عنها بحيث وصل الامر الى درجة جعلت رئاسة الجبهة غير قادرة على ايفاء احتياجات ممثلياتها، اذ ادى هذا الامر بروز مشاكل ادارية وفنية بين الممثليات والرئاسة. الادارة التركية السيئة للشؤون التركمانية كانت سببا جوهريا في تشتيت المجتمع السياسي التركماني وتغييبه عن الساحة السياسية العراقية.

في محافظة نينوى شاركت عائلة الافندي التركمانية المعروفة باعتزازها القومي والتي كانت قد انفصلت من الجبهة التركمانية في السابق مع قائمة القوميين العرب. في الوقت نفسه شارك اثنان من برلماني الجبهة التركمانية خارج قائمة الجبهة التركمانية في قائمة متحدون للاصلاح. اما البرلمانية من الجبهة التركمانية مدركة احمد فقد تركت الجبهة التركمانية والتحقت بقائمة تركمانية اخرى.

أُهدرت اصوات تركمانية كثيرة وذهب عدد كبير من الاصوات التي حصل عليها المرشحون التركمان في القوائم غير التركمانية الى مرشحين من غير التركمان، فعلى سبيل المثال ١١،٠٠٠ صوت للمرشح ثابت محمد سعيد في قائمة ائتلاف العربية والحال نفسه فيما يخص جميع الاصوات التي حصل عليها مرشحو الجبهة التركمانية في قائمة متحدون للاصلاح منها ٣،٠٠٠ صوت للمرشح نبيل حربو. لم تحصل الجبهة التركمانية في هذه المحافظة على اي مقعد في البرلمان. اما المجموعة التركمانية الدينية الشيعية فتجمعت في قائمة واحدة وفازوا بمقعدين، وامراة فازت بمقعد واحد من عائلة افندي. (جدول ٧)

في محافظة كركوك ارغم التدخل التركي الاحزاب التركمانية على الانقسام الى قائمتين. فسميت القائمة الاولى قائمة تحالف تركمان كركوك والثانية قائمة جبهة

تركمان كركوك. فكان اقبال الناخبين التركمان على صناديق الاقتراع منخفضة جدا في هذه المحافظة وصوت عدد كبير من الناخبين التركمان لمرشحين من غير التركمان . لم تستطع القائمة الاولى الحصول على القاسم الانتخابي فذهبت عشرات الالاف من الاصوات التركمانية في هذه القائمة هباءا الى القوائم الاخرى. فيما فازت قائمة جبهة تركمان كركوك بمقعدين، في حين لو شارك التركمان في محافظة كركوك بقائمة تركمانية واحدة لكان بالامكان الفوز بثلاثة او اربعة مقاعد.

المجموعة التركمانية الدينية الشيعية تجمعت في قائمة التحالف الوطني في محافظة صلاح الدين وحصلوا على مقعد واحد، فازت امراة تركمانية من الجبهة التركمانية ضمن قائمة متحدون للاصلاح، وفاز تركماني اخر سبق وانفصل من الجبهة التركمانية ضمن قائمة الائتلاف الوطني لصلاح الدين.

المرشح من الجبهة التركمانية في محافظة ديالى، الذي كان عضوا في البرلمان، همش من قبل السلطات التركية ومن قبل المجموعة الموالية للحكومة التركية في الجبهة التركمانية، وسبب في عدم حصوله على الاصوات الكافية للفوز بمقعد برلماني.

- التدخل التركي في التحضيرات التركمانية للانتخابات

الظروف الجغراسياسية في المنطقة واليأس الذي اصاب التركمان بسبب تعرضهم لانتهاكات كبيرة لحقوق الانسان ولعدة عقود، اخضع التركمان سياسيا لارادة الحكومات التركية منذ ولادة اول حزب تركماني محترف في عام ١٩٩١، الحالة

التي سمحت لتركيا بادارة النظام السياسي التركماني مثلما تشاء وبالشكل الذي يصب في مصالحها الوطنية.

الادارة المباشرة للنظام السياسي التركماني من قبل الجيش التركي و/ او جهاز المخابرات التركية قد صادر دور التركمان دور التركمان في ادارة مؤسساتهم السياسية وبالاخص في اكبر مجموعة سياسية تركمانية الا وهي المجموعة السياسية التركمانية القومية المحافظة. وانعكست هذه الحالة بشكل سلبي على نتائج الانتخابات التركمانية.

كان اول تعاون بين المجموعتيتن السياسيتين التركمانيتين خلال الانتخابات البرلمانية العراقية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ وفي الدورة الانتخابية الاولى للبرلمان العراقي وسبق وان تم منع هذا التعاون من قبل السلطات التركية منذ ظهور الاحزاب التركمانية في بداية التسعينيات من القرن الماضي. لقد تم اعاقت التعاون بين هذين المجموعتين الرئيسيتين التركمانيتين من قبل تركيا بعد هذه الانتخابات مباشرة ولازالت تُعاق.

ان تلك التطورات في الساحة السياسية التركمانية في تلك الانتخابات لم تسر السلطات التركية، الا انها لم تستطع ان تؤثر بسهولة على سير العمل كما كانت في السابق في المنطقة الامنة، فاستطاعت المجموعتان السياسيتان التركمانيتان الاشتراك في انتخابات مجالس المحافظات بقوائم موحدة.

ان اقتراح قائمة الائتلاف العراقي الموحد للسياسيين التركمان بان يشتركوا في قائمتهم في الانتخابات البرلمانية كانت قد قوبلت بترحيب كبير من قبل السياسيين التركمان في كلا المجموعتين. وافق الائتلاف العراقي الموحد بضم

عشرة مرشحين تركمان في تسلسل متقدم في اول مئة مرشح من قائمتهم، فضلا عن ضم مرشح تركماني بين كل عشرة مرشح في القائمة بعد المئة، اذ كان العراق حينها دائرة انتخابية واحدة والقوائم كانت مغلقة. رفضت السلطات التركية هذا الاقتراح مما ادى الى عدم اشترك المجموعتين التركمانيتين بقائمة موحدة.

حصل الائتلاف العراقي الموحد على ١٤٠ مقعدا، ويعني هذا أن التركمان كانوا سيحصلون على ١٤ مقعدا من القائمة فقط في حال عدم منع السلطات التركية لاتفاق السياسيين التركمان مع الائتلاف. لحصلت كلا المجموعتين التركمانيتين في الانتخابات ثمانية مقاعد، وبالتالي لقد خسر التركمان ستة مقاعد، علما بان ستة مرشحين من التركمان فازوا في قوائم اخرى.

استياء تركيا من التعاون المذكور آنفا بين المجموعتين التركمانيتين وتعاونهما مع الكتلة البرلمانية للائتلاف العراقي الموحد، وفي محاولة من تركيا لإعادة الهيمنة التركية المطلقة على مجموعة القوميين المحافظين الكبيرة ضمن السياسة التركمانية، اذ كانت هذه الهيمنة قد ضعفت نسبيا بعد نقل مقر الجبهة التركمانية الى محافظة كركوك بعد سقوط نظام البعث، اعتبرت تركيا نتائج الانتخابات الخاصة بالجبهة التركمانية هزيمة لادارة الجبهة، وقامت بالضغط لتنظيم المؤتمر التركماني الرابع، الذي عُقد قبل موعده الرسمي بسنة وذلك في ٢٤ نيسان من العام ٢٠٠٥، وفيه امر مكتب الجيش التركي في اربيل بترك رئيس الجبهة التركمانية الرئاسة.

في الحقيقة كانت عملية التغيير التي جرت في ادارة الجبهة التركمانية تعد احدى الاجراءات العقابية التي اتخذتها تركيا تجاه النظام السياسي التركماني نتيجة خيبة الامل التي اصيبت بها تركيا بعد اعلان نتائج الانتخابات، متناسية الدور التركي

الكبير في فشل التركمان في الانتخابات العراقية، علما بان الانخفاض الكبير للدعم المالي التركي للجبهة التركمانية كان اجراء اخر اتخذته تركيا بعد تلك الانتخابات.

بعد المؤتمر التركماني هذا، بدات فترة سعدالدين اركيج في رئاسة الجبهة التركمانية، وكانت هذه الفترة من احلك الفترات في تاريخ التركمان. اذ ادار اركيج الجبهة التركمانية بيد من حديد ساندا ظهره للعسكرية التركية واخضع نفسه والجبهة التركمانية اي مجموعة القوميين المحافظين الكبيرة من السياسة التركمانية، للارادة التركية في الوقت الذي كان الجيش التركي ينفرد في ادارة الشؤون التركمانية.

نُظمت الانتخابات البرلمانية العراقية الثانية في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥ الذي يعتبر بداية فترة رئاسة اركيج للجبهة التركمانية، فشاركت الجبهة التركمانية في هذه الانتخابات لوحدها مرة اخرى بقائمة خاصة منفصلة عن المجموعة التركمانية الدينية الشيعية وحصلت على مقعد واحد فقط لرئيسها اركيج. على الرغم بان هذه النتيجة تعد اكبر هزيمة للجبهة التركمانية قياسا للانتخابات السابقة، الا انها لم تُعد هزيمة ولم يحقق بها مثلما حصل مع رئيس الجبهة السابق، بل بقي اركيج مدعوما وبقوة من قبل تركيا.

ان فترة رئاسة اركيج معروفة في الوسط التركماني بالانفراد في السلطة وانتشار الفساد الذي وصل الى مرحلة لاتطاق مما ادى الى اصدار قرار اقالة اركيج من قبل اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية. فيما رفضت تركيا اقالة اركيج وتم تنظيم المؤتمر التركماني الخامس الصوري وفيه تم أسكات قسم من اعضاء اللجنة

التنفيذية للجبهة التركمانية، الى جانب طرد عدد اخر منهم، كما طُرد الاحزاب التركمانية الاربعة التي كانت تعمل تحت مظلة الجبهة التركمانية.

تحالفت الجبهة التركمانية مع القائمة العراقية في الانتخابات البرلمانية العراقية الثالثة التي نظمت في ٧ مارت من العام ٢٠١٠. فكانت القائمة العراقية قد ضمت مجموعات دينية سنية كبيرة تربطها علاقات حميمة بالحكومة التركية، بينما توزعت الاحزاب التركمانية القومية المحافظة التي طردت او انفصلت من الجبهة التركمانية بين الاحزاب العراقية الكبيرة، اما الاحزاب التركمانية الدينية الشيعية فكما كانت في الانتخابات السابقة اشتركت في القوائم العراقية الشيعية، حصلت الجبهة التركمانية على ستة مقاعد في البرلمان، ومع ذلك كان التعاون بين هؤلاء البرلمانيين في الفترة البرلمانية التالية يكاد يكون معدوما ومخيبا للامال.

ان تحليل نتائج الانتخابات العراقية السابقة اظهرت وبوضوح ان غياب التعاون بين المجموعات السياسية التركمانية يعتبر من الاسباب الرئيسية لفشل التركمان في الانتخابات العراقية والذي بدوره اثر سلبا على تعاون البرلمانيين التركمان في الدورات البرلمانية.

على الرغم من فشل المحاولات السابقة، بدات المجموعة السياسية التركمانية الدينية الشيعية حوارات مع الجبهة التركمانية والتي لا تزال تعد أكبر مؤسسة تركمانية، لتوحيد مشاركة التركمان في الانتخابات البرلمانية العراقية الرابعة في ٣٠ نيسان ٢٠١٤، متزامنا مع طلب المرجع الشيعي الاكبر اية الله على السستاني الذي اكد على توحيد الصف التركماني.

ان المحادثات بين المجموعتين التركمانيتين لم تتوصل الى نتيجة وذلك لان مفاوضي الجبهة التركمانية كانوا يشيرون دائما الى انقرة بانها ترفض التحالف مع حزب الحق التركماني القومي. علما بان:

- الوزير التركماني الذي يقود الحزب الحق التركماني القومي رفض اوامر انقرة بالانسحاب من حكومة المالكي عندما أُتهم نائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي بنشاطات ارهابية وانسحب وزراء العراقية من الكابينة.
- كان المسؤولين عن مفاوضات الجبهة التركمانية مع الجهات التركمانية وغير التركمانية لتحديد التحالفات الانتخابية معروفون بموالاتهم لتركيا وهم من المجموعة التي شكلتها انقرة في داخل اللجنة التنفيذية للجبهة قبل حوالى ثلاث سنوات لتؤيد سياساتها، وكان سياسي تركماني معروف في الوسط التركماني بانتمائه الى جماعة الاخوان المسلمين ومن قياديي حزب العدالة التركماني يراس مفاوضوا الجبهة.

كون مدينة كركوك تعد مركز ثقافي تركماني تقدس من قبل التركمان، فضلا عن تعرض محافظة كركوك لتغييرات ديمغرافية مكثفة من قبل الاكراد والعرب، وعليه فان الانتخابات في كركوك كانت مهمة جدا للتركمان.

اعلنت المجموعة التركمانية الشيعية الدينية مع حزب الحق التركماني القومي تحالف انتخابي باسم تحالف تركمان كركوك في ١١ كانون الاول ٢٠١٤ معلنا انهم منفتحون للتفاوض لتوحيد الصفوف مع اية جهة تركمانية وبدون اي شروط مسبقة ومن ثم اتصل ممثلون من حزب الحق مع ادارة الجبهة التركمانية طالبا تنظيم موعد لقاء لمناقشة التعاون وتوحيد المشاركة التركمانية في الانتخابات في المحافظة. احيل ممثلوا حزب الحق التركماني القومي الى حسن توران وهو

مفاوض الجبهة التركمانية. والتقى الطرفين حيث اظهر ممثلو حزب الحق التركماني خلال اللقاء مع توران مرونة كبيرة للاتفاق حول قائمة تركمانية موحدة. امتنع توران في اعطاء اي راي حول امكانية الاتفاق وطلب من الطرف الاخر ان ينتظر لمناقشة الموضوع في اللجنة التنفيذية للجبهة ولكن توران لم ياتي باية اجابة عن ما اقرته الجبهة بهذا الصدد.

في ١٦ كانون الاول ٢٠١٣ اعلنت الجبهة التركمانية عن قائمة انتخابية منفصلة باسم جبهة تركمان كركوك تتضمن الجبهة التركمانية واحزاب تركمانية منفصلة عن الجبهة في السابق وتمكنت الجبهة التركمانية بعد ذلك بالحاق مجموعتين تركمانيتين من جبهة تحالف كركوك الى قائمتها.

ان مشاركة التركمان في محافظة كركوك بقائمتين منفصلتين كانت تحمل مخاطر واضحة تؤثر سلبيا على نتائج التركمان في انتخابات المحافظة. ومن اجل اقناع الاطراف التركمانية بالمشاركة في الانتخابات بقائمة واحدة شكّل مجموعة من المثقفين التركمان البارزين لجنة لمناقشة الامر مع القياديين في كلا القائمتين. فرحب المسؤولون في تحالف تركمان كركوك في المناقشة وبدون اي شروط، بينما ابدت الجبهة التركمانية رفضها في التعاون مع قائمة تحالف تركمان كركوك مبينا بان تركيا ترفض التعاون مع حزب الحق التركماني القومي.

رفضت لجنة المثقفين التركمان موقف الجبهة التركمانية وهددت بانها ستحمل الجبهة التركمانية المسؤولية في حال خسارة التركمان مقاعد برلمانية بسبب المشاركة بقائمتين. طلب في حينها مسؤولوا الجبهة التركمانية مهلة لمناقشة الموضوع في اجتماع اللجنة التنفيذية. فاجتمع اعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية في السفارة التركية في بغداد وبعد اجتماع السفير التركي مع كل عضو

في اللجنة التنفيذية للجبهة على انفراد ابلغهم بان اغلبية اعضاء اللجنة التنفيذية لا يوافق على التعاون مع قائمة تحالف تركمان كركوك. علما بان الاحزاب التركمانية في قائمة جبهة تركمان كركوك كانوا يؤيدون توحيد القائمتين التركمانيتين.

قررت المجموعة السياسية التركمانية الشيعية الدينية ارسال ممثل عنها الى تركيا لمناقشة المسؤولين في الوزارة الخارجية التركية حول اهمية التعاون بين الاحزاب التركمانية في هذه الانتخابات العراقية، وخصوصا في محافظة كركوك، واقناعهم بالسماح للجبهة التركمانية بالتعاون معهم ومع الاحزاب التركمانية الاخرى. في منتصف شهر شباط عام ٢٠١٤، التقى مبعوث الاحزاب الشيعية التركمانية مع احد المسؤولين في مكتب العراق في الخارجية التركية. استمرت المناقشة لمدة ثلاث ساعات تقريبا وشرح الممثل التركماني للمسؤول التركي اهمية التعاون بين الاحزاب التركمانية وقدم انواع الاتفاقات المحتملة القابلة للمناقشة. رفض المسؤول التركي اي تعاون للجبهة التركمانية مع حزب الحق التركماني القومي، بالاضافة الى ذلك فرض اولوية المصالح التركية في اي نوع من الاتفاق. في الحالات التي لم يستطع المسؤول التركي من رفض المقترحات المقبولة التي طرحها الممثل التركماني طلب من الممثل التركماني بالذهاب الى مفاوضي الجبهة ومناقشتها معهم.[٥]

اشترك التركمان في هذه الانتخابات في كركوك بقائمتين منفصلتين، كانت نسبة المشاركة للناخبين التركمان في هذه المحافظة قليلة جدا اذ قدرت بـ ٣٥-٤٠٪، وان عدد لا باس به من هذه النسبة من الناخبين التركمان صوتوا لمرشحين من غير التركمان. حصلت قائمة جبهة تركمان كركوك على ٦٨ الف صوت، اما

قائمة تحالف تركمان كركوك فحصلت ٢٥ الف صوتا، ففقد التركمان عشرات الالاف من الاصوات وبالتالي خسارتهم على الاقل مقعد برلماني واحد.

في محافظة نينوى انضمت الجبهة التركمانية الى قائمة النجيفي الموالية لتركيا، اذ ان الجبهة التركمانية في هذه المحافظة تخضع للقنصلية التركية. تحالفت الجبهة التركمانية مع نفس قائمة النجيفي في محافظات صلاح الدين، ديالى وبغداد.

- اداء البرلمانيون التركمان

ان ماجاء اعلاه من الهيمنة التركية على مشاركة التركمان في الانتخابات العراقية واستغلالها التركمان لمصلحتها الوطنية يجعلنا ان نستنتج وبسهولة بان البرلمانيين التركمان المنتخبين سوف يفشلون بالتاكيد في تمثيل التركمان في البرلمان العراقي الذي تهيمن عليه الطائفية الدينية والنزعة القومية بشدة، ويُظهر الدور السلبي الكبير لتركيا وبشكل واضح في فشل التركمان.

على الرغم من منع تركيا التعاون بين المجموعتين السياسيتين التركمانيتين القومية المحافظة والدينية الشيعية ومع الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات الدورة البرلمانية العراقية الاولى في كانون الثاني ٢٠٠٥، الذي ادى الى انخفاض عدد نواب التركمان في البرلمان، فان تعاون البرلمانيين التركمان من كلا المجموعتين مع بعضهما ومع الائتلاف العراقي الموحد لعب دورا مهما في تثبيت التركمان في الدستور العراقي، في الوقت الذي كان التركمان غير معروفين بالشكل الذي ينبغي وطنيا واقليميا ودوليا ومحاربون من قبل الكتلة البرلمانية الكردية المهيمنة على الوسط السياسي التركماني انذاك ومن قبل قسم من الكتل

العربية القوية. ان التعاون بين المجموعتين السياسيتين التركمانيتين ومع الائتلاف العراقي الموحد خلال الدورة البرلمانية ساعد في تعيين التركمان في مناصب عالية في الدولة، منها:

أنيسة أوجي .... نائبة رئيس الوزراء
مظفر ارسلان .... مستشار الرئيس العراقي
حسين عوني .... مستشار نائب الرئيس العراقي
فرياد طوزلو .... مقرر مجلس النواب العراقي
عصمت عبد المجيد .... رئيس شورى الدولة

في الدورة البرلمانية الثانية، لم يكن للمجموعة السياسية التركمانية الكبيرة من وجود في البرلمان سوى نائب تركماني واحد وهو سعد الدين اركيج رئيس الجبهة التركمانية آنذاك. انخفض وجود التركمان ونشاطاته في البرلمان في هذه الدورة اكثر فاكثر في الوقت الذي كان يتم مناقشة العديد من القضايا المهمة والحيوية، علاوة على ذلك فان اركيج لم يكن برلمانيا نشطا وكان مهملا داخل قبة البرلمان وغائبا في كثير من الأحيان من جلسات البرلمان، وتجنب أي نوع من التعاون مع البرلمانيين التركمان الآخرين.

كان الاداء السلبي الكبير لبرلمانيي الجبهة التركمانية في الفترة البرلمانية الثالثة مخيبة للامال الى درجة كبيرة:

- بدا الخلافات بين البرلمانيين التركمان من كركوك خلال حملات الدعاية الانتخابات واستمرت خلال الفترة البرلمانية.

- ترك احد البرلمانيين الثلاثة من محافظة نينوى الجبهة التركمانية فانكر بعد ذلك بانه من القومية التركمانية.
- ترك برلماني ثاني من الموصل الجبهة التركمانية في اواسط الفترة البرلمانية وبدا العمل ضد المصالح التركمانية.
- تركت النائب الثالث من الجبهة التركمانية الجبهة خلال تدخل تركيا في مشكلة طارق الهاشمي.
- رفض الوزير التركماني الانصياع لاملاءات انقرة وانفصل من الجبهة التركمانية.
- نائب الجبهة التركمانية من محافظة ديالى المعروف بنشاطاته الناجحة هُمّش من قبل تركيا واعيق انتخابه في الانتخابات الاخيرة.

كان التعاون بين البرلمانيين التركمان من الجبهة التركمانية معدومة تقريبا اذ لم يجتمعوا معا على طاولة واحدة ولو لمرة واحدة، وتعكس هذه الحالة بالضبط العلاقات بين موظفي الجبهة التركمانية وممثلياتها ودوائرها.

على الرغم من ان الجبهة التركمانية تمثل اكبر قوة في المجموعة السياسية التركمانية القومية المحافظة تم انتخاب ثلاثة برلمانيين منها فقط في الانتخابات البرلمانية الاخيرة على مستوى العراق. فهناك خلافات عميقة بين البرلمانيين التركمان من محافظة كركوك نتيجة التصدع الذي احدثته تركيا في داخل اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية، اذ ان احد هذين البرلمانيين يقود المجموعة الداعمة للسياسة التركية، الذي سبق ان تولى رئاسة مجلس محافظة كركوك وقام ببعض الانشطة المضادة للتركمان في البرلمان العراقي السابق لعرقلة التشريعات الهامة لصالح التركمان.

ان الخلافات بين الأحزاب الشيعية العراقية الكبيرة انعكست إلى حد ما على التعاون بين البرلمانيين التركمان في المجموعة الدينية الشيعية والتي أثرت سلبا الى درجة معينة بالعمل المشترك بينهم.

الاستنتاجات

- شتتت تركيا النظام السياسي التركماني وتهيمن عليها وتتدخل وبشكل فاضح في الشؤون التركمانية وبالاخص في التحضيرات التركمانية للانتخابات العراقية وان التدخل التركي:
    - يكون لصالح السياسة الوطنية التركية وضد المصالح التركمانية
    - يلعب دورا كبيرا في تخريب التماسك السياسي التركماني
    - يعد العامل الاكبر في خسارة التركمان المستمرة في الانتخابات العراقية
    - يعتبر تدخلا سافرا في الشوؤن الداخلية للدولة العراقية

- لقد اصبح من الواضح بان تركمان العراق ليس بامكانهم التخلص من الهيمنة التركية عليهم وعلى نظامهم السياسي.

التوصيات

ان تركمان العراق بحاجة الى دعم القوى الوطنية والاقليمية والعالمية في ازالة الهيمنة التركية على نظامهم السياسي التي تعتبر انتهاكا فاضحا للقانون الدولي.

المصادر

١. مركز الأخلاق والسياسة العامة، "العراق: صنع السلام الاثني بعد صدام: حوار مع كنعان مكية وباتريك كلوسون"، ٥ مارت ٢٠٠٣،

http://www.jamesbowman.net/review_print.asp?pubID=1373

٢. ارشد الهرمزي، "التركيبة الاثنية لكركوك وتركمن ايلي"، مجلة الإخاء التركماني العدد ٣٤ عام ٢٠٠٧، صفحة ٦ – ٩.

٣. الائتلافات السياسية المصادق عليها لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٠، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية،

http://www.ihec.iq/ar/files/eatlafat2212.pdf

٤. الكيانات المصادقة عليها لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٠، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية،

http://www.ihec.iq/ar/files/keanat3012010.pdf

٥. يشار امام اوغلو، "توقعات القومية التركمانية"، ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٤، موقع نحن التركمان،

http://www.bizturkmeniz.com/tr/index.php?page=article&id=29522&w=yaşar

القسم الحادي عشر

مختصر عن تاريخ مجلس تركمان العراق

مختصر عن تاريخ مجلس تركمان العراق

تاريخ: ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤
عدد: مقا. ٤– ك١٤٢٤

يعد المجلس العمود الفقري الذي تستند عليه المجتمعات لتنظيم شؤونها وتقرير مصيرها من خلال خططها والبرامج التي تعدها والتي تتناسب مع حاضر ومستقبل شعوبها، اعتمادا على الاكفاء المخلصين والأخصائيين والاكاديميين من افراد تلك المجتمعات فضلا عن الاحزاب السياسية والسياسيين الذين ينبغي ان يكون لهم الدور الاساسي في تركيبة المجالس وادارتها، الى جانب لجان ومؤسسات متخصصة تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الخطط الموضوعة وبمختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، العلمية، الثقافية والفنية.

الواجبات الملقاة على عاتق المجلس كثيرة وذات اهمية حيوية تتعلق بالوجود القومي للمجتمعات ورفاهيتها وثقافتها وادبها وحقوقها وتتطلب العمل ليل نهار خاصة تلك المجتمعات التي تعيش المآسي وهدرا للحقوق وتعرضت ولا تزال تتعرض الى التطهير العرقي مثل تركمان العراق. ان مثل هذا المجلس يتطلب علاوة على ماذكر اعلاه كوادر ادارية كفوءة ورئاسة تمتلك ارادة قومية قوية حرة وتتميز بنشاط متواصل وحيوية.

المجلس التركماني تأسس وبشكل صوري في عام ١٩٩٤ بتخويل من قبل الحكومة التركية قبل تأسيس الجبهة التركمانية بفترة قصيرة ليقوم بتحضيرات لجمع المؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني التركمانية تحت مظلة واحدة وهي الجبهة التركمانية العراقية.

سمي المجلس التركماني في البداية بشورى التركمان وكان يتكون انذاك ما بين ٢٠ الى ٣٠ عضوا معظمهم من الاكاديميين التركمان وبعض المثقفين من المقيمين في تركيا الموالين للحكومة التركية وخاضعين مكرها لسياستها الوطنية. في بدايات عام ١٩٩٥ اسس شورى التركمان الجبهة التركمانية وتحت اشراف مباشر من الاستخبارات التركية التي هيمنت واشرفت عليها وموَّلتها قبل خضوعها لادارة الجيش التركي خلال المؤتمر التركماني العام الاول في عام ١٩٩٧.

همشت تركيا ومنذ ذلك التاريخ المجتمع السياسي التركماني الشيعي في تركيبة شورى التركمان وتشكيلة الجبهة التركمانية علما بان نصف نفوس تركمان العراق من المذهب الشيعي، الى جانب تهميش الاحزاب والسياسيين التركمان الذين لم يخضعوا للإدارة التركية.

تم اعتماد شورى التركمان في المؤتمر التركماني العام الاول في عام ١٩٩٧، وتم تثبيت عدد اعضائه بثلاثين عضوا، منذ ذلك الحين. بقي شورى التركمان كمؤسسة صورية رمزية بدون صلاحية لها.

في عام ٢٠٠٠ وفي المؤتمر التركماني العام الثاني تم انتخاب اعضاء الشورى بشكل روتيني صوري دون تغيير في عدده او وظيفته.

في عام ٢٠٠٣ وفي المؤتمر التركماني العام الثالث تحول شورى التركمان الى مجلس تركماني مع تغيير عدد اعضائه اذ اصبح واحد وسبعون عضوا وانتخب سعدالدين اركيج رئيسا للمجلس التركماني.

في عام ٢٠٠٥ وفي المؤتمر التركماني العام الرابع عزل الجيش التركي رئيس الجبهة التركمانية فاروق عبدالله وجاء برئيس المجلس انذاك سعدالدين اركيج الى رئاسة الجبهة وبانتخابات شبه صورية حل يونس بيرقدار، رئيس مجلس التركماني الحالي المعطل، محل اركيج رئيسا لمجلس التركمان. اخضع اركيج نفسه والجبهة التركمانية والمجلس التركماني تماما للإدارة التركية.

في عام ٢٠٠٨ انعقد المؤتمر التركماني العام الخامس الذي لم يُعد الا مسرحية معروفة فصولها للسياسيين والمثقفين التركمان وما كان الا استهتارا لكرامة الشعب التركماني، شهدت هذه الفترة موقفا معارضا من جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية تقريبا ضد رئيس الجبهة سعدالدين اركيج واصدروا كتابا رسميا باقالته، جوبه طلبهم بالرفض من تركيا وعلى غرار ذلك قامت تركيا بتنظيم المؤتمر التركماني الخامس وباسلوب مسرحي، وفيه تم طرد جميع الاحزاب التركمانية ورؤسائها، الذين شاركوا في اقالة أركيج، بانتخابات مزورة من الجبهة التركمانية، فضلا عن اسكات الاخرين من اللجنة التنفيذية. على اثر ذلك بقي اركيج لفترة انتخابية ثانية رئيسا للجبهة مدعوما بقوة من قبل الجيش التركي، اذ كان الملف التركماني ضمن مسؤولية الجيش التركي في هذا الوقت، اما يونس بيرقدار فبقي في موقعه كرئيس للمجلس التركماني اثر هذه الانتخابات المزورة.

أن استمرار الانتكاسات التي تصيب التركمان فضلا عن ضُعف المجلس التركماني الذي بُنِيَ على التزوير ونتيجة لضغوطات السياسيين والاحزاب التركمانية بدات اجتماعات الاحزاب التركمانية في منتصف عام ٢٠١٠ لتجديد المجلس التركماني وتوسيعه ليشمل جميع الاطراف السياسية التركمانية. بقي يونس بيرقدار يدير الاجتماعات على الرغم من ان معظم الاحزاب التركمانية رفض اشراف يونس

بيرقدار على الاجتماعات وشككوا في شرعيته معتبرا اياه طرفا غير محايد، كونه جاء بانتخابات مزورة.

بعد ان عقد الاحزاب السياسية التركمانية عشرات الاجتماعات تبين للسياسيين والمثقفين التركمان بان يونس بيرقدار الذي يخضع ماليا واداريا للحكومة التركية صاحبة الجبهة التركمانية والمجلس التركماني، غير جاد في تحقيق مشروع احياء وتوسيع المجلس التركماني باستخدام سياسة المماطلة لاحتواء بعض الاحزاب السياسة التركمانية وارجاعها تحت مظلة الجبهة التركمانية ومجلسها والتي سبق وان تم استبعادهم بانتخابات صورية في المؤتمر التركماني الخامس الذي تم تنظيمه من قبل تركيا في عام ٢٠٠٨.

تحقق معظم ما كان يتوقعه السياسيون والمثقفون التركمان وبطريقة لا تختلف عن حركة احجار الدامة، اذ اجريت عدة تغييرات في النظام السياسي التركماني (الجبهة التركمانية والمجلس التركماني) وبأوامر من السفارة التركية في بغداد. قامت رئاسة المجلس التركماني التي تتكون من رئيس المجلس ونائبيه في تاريخ ٣ مايس ٢٠١١ بما ياتي:

- طرد رئيس الجبهة التركمانية
- تعيين رئيس جديد للجبهة التركمانية اضافة الى لجنة تنفيذية جديدة
- الغاء المجلس التركماني
- أبقاء كل من رئيس المجلس ونائبيه تحت اسم مصطنع جديد سمي بديوان المجلس التركماني، الذي لم يكن عنده اية وظيفة ولم يقم باي عمل.
- الغاء تنظيم المؤتمر التركماني العام الذي كان من المفترض تنظيمه كل ثلاثة سنوات

- تم تعيين بعض السياسيين التركمان في اللجنة التنفيذية الجديدة للجبهة التركمانية بعد استئصالهم من احزابهم التركمانية.

علما بان كل هذه التغييرات واتخاذ القرارات بشانها كانت غير قانونية لا تسمح النظام الداخلي للجبهة بل كانت من اختصاص المؤتمر التركماني العام.

وهكذا فان الجهود الكبيرة للأحزاب التركمانية واجتماعاتهم الكثيرة من اجل تأسيس مجلس تركماني جديد وشامل ذهبت في ادراج الرياح وتوقف المشروع.

بعد مايس عام ٢٠١١، وبعد حل المجلس التركماني استمر عجز السياسة التركمانية امام التحديات الكبيرة والكثيرة التي واجهت تركمان العراق وبقيت السياسة التركمانية تفتقد العمل المؤسساتي للمجلس التركماني. بقيت البناية بدون مجلس يُدفع ايجارها ورواتب بضعة موظفين من قبل تركيا ليتحول الى مضيف لرئيس المجلس التركماني الملغى يستقبل فيه اصدقائه بين الحين والاخر لشرب الشاي.

بعد الضغوطات المستمرة من السياسيين والمثقفين والشارع التركماني على يونس بيرقدار رئيس المجلس التركماني المعطل بدات الاجتماعات مرة اخرى لتعقد في اواسط عام ٢٠١٣ بين السياسيين التركمان ويونس بيرقدار بهدف تأسيس مجلس تركماني موسع. وفي اواخر عام ٢٠١٣ توصل المجتمعون الى اتفاق حول النقاط المهمة في صياغة الدستور الجديد للمجلس على امل ان يتزامن ذلك باعلان تأسيس المجلس الموسع في بداية عام ٢٠١٤. الّا ان يونس بيرقدار اختفى من كركوك وانقطعت اخباره وعلم فيما بعد بانه قد سافر الى تركيا، وعاد بعد عدة اشهر ممتنعا عن اعلان المجلس الجديد.

بعد ضغوطات السياسيين التركمان والصحافة التركمانية قبل عدة اسابيع فضلا عن مجموعة من الشباب التركماني الذين هددوا يونس بيرقدار بانهم سوف يحتلون مبنى المجلس، تم على العجلة الاعلان عن المجلس التركماني الذي سمي بالموسع، وتبين بعد عقد اول اجتماع له في يوم ١٥ تشرين الثاني بانه اقل تمثيلا للاحزاب التركمانية من المجلس السابق، اذ لم تحظى بمشاركة معظم المؤسسات السياسية التركمانية كالمجموعة السياسية التركمانية الدينية الشيعية والجبهة التركمانية التي كانت ولاتزال حجر عثرة امام تأسيس المجلس التركماني، فضلا عن ابقاء يونس بيرقدار، الذي استخدمته تركيا لابقاء المجلس غير فعالا تابعا لها، رئيسا للمجلس الى اجل غير مسمى.

وهكذا ولفترة اكثر من عشرين عاما بقي المجلس التركماني على حاله مؤسسة صورية مفرغة من مضمونها، تهيمن عليها السلطات التركية بواسطة رئيسها يونس بيرقدار الى جانب عدد اخر من السياسيين التركمان وتسخره من اجل السياسة الوطنية التركية غير مبالين بالتطهير العرقي الذي يتعرض لها تركمان العراق.

الخاتمة

هذا الكتاب

مما لا شك فيه ان جميع شرائح المجتمع التركماني من الشباب والطلبة والمثقفين والسياسيين تخالجهم الحيرة بامرهم، والتفكر في كيفية التخلص من حالة الضياع الذي يعيشه التركمان في العراق والبحث عن سبل الانقاذ والحيلولة دون مصادرة وجودهم، وهم يواجهون أسئلة كبيرة في غاية الأهمية .... ماذا بعد؟ اين الخلل؟ كيفية المعالجة؟ كيف السبيل الى الحلول؟ وما الواجب عمله؟ ومن اين نبدأ في البناء؟

على الرغم من السلبيات في الوضع التركماني الا أن هناك ابعادا اخرى مهمة ايجابية لتركمان العراق مثل: الحجم السكاني الكبير، سعة الاراضي، نسبة المتعلمين المرتفعة، اعتلاء عدد لا بأس به من سياسييهم مواقع قيادية في الاحزاب الشيعية الكبيرة، التي تحكم العراق اليوم من جانب ومن جانب آخر وجود صلة القرابة القومية اضافة الى التاريخ المشترك كعوامل صلة مع الجمهورية التركية التي تملك قوة التأثير على توازن القوى في المنطقة ومدى اهتمامهم بالتركمان. رغم هذه العوامل الايجابية فان غياب التركمان من الساحة السياسية العراقية وتعرضهم الى كل انواع الاضطهاد حيث التطهير العرقي يتطلب دراسة الواقع التركماني من قبل قيادييهم بمنطق علمي ومنهجي وكتابة خارطة طريق محكمة والعمل على تطبيقها.

من هنا تتضح الخطوة الاولى في البحث عن الحلول لانقاذ التركمان من التحديات التي تهدد وجودهم، الا وهي تلاقي قياداتهم وقيادييهم الذي لم يحدث حتى اليوم غير مرة واحدة او مرتين فكانت لاسباب عابرة ولعبت القوة المهيمنة المعلومة على الساحة السياسية التركمانية دورها السلبي. يحدث عدم التلاقي رغم المحاولات المستمرة للسياسيين التركمان في ارساء التعاون والتضامن بين المؤسسات التركمان اللذان يقدسهما التركمان.

عملت مؤسسة سويتم على مدى تاريخها على تثبيت وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق محاولا التاثير على الراي العام الاوربي لكسب الدعم الانساني والسياسي لهم، الا ان المؤسسة اكتشفت ومن خلال نشاطاتنا بان غياب النظام السياسي التركماني هي السبب الاساس في المحنة التركمانية، الأمر الذي دفعها للانعطاف نحو دراسة الشؤون السياسية التركمانية الداخلية منذ بدايات عام ٢٠٠٨ والتمعن في البحث عن ملامحها ومكامنها على مدى سبع سنوات، لتتكشف امامها الكثير من الخفايا والأسرار الكامنة بين السطور مما حدى بالمؤسسة لدراستها باسهاب وتوثيقها فكان هذا الكتاب الذي بين ايديكم.